الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية
قسم العلوم الاقتصادية

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص : مالية عامة

آثار اتفاق الشراكة الأورو متوسطية على المالية العامة في الجزائر

تقييم عن طريق نموذج التوازن العام الحسابي

من إعداد الطالبة :
– بومدين حسيـــن

تحت إشراف الأستاذ :
أ.د / باركة محمد الزين

لجنة المناقشة

– أ.د بـــدي نصـر الديـــن	أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان	رئيسا
– أ.د باركـة محمـد الزيـــن	أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان	مشرفا
– أ.د لبيـــق بشيـــــر	أستاذ التعليم العالي جامعة سيدي بلعباس	عضوا
– الدكتورة بوشيخي عائشـــة	أستاذة محاضرة جامعة تلمسان	عضوا
– الدكتور مختاري فيصـل	أستاذ محاضر جامعة معسكر	عضوا
– الدكتور بوطيبة فيصـل	أستاذ محاضر جامعة سعيـدة	عضوا

السنة الجامعية : 2013 - 2014

أثار اتفاق الشراكة الأورو متوسطية على المالية العامة في الجزائر– تقييم عن طريق نموذج التوازن العام الحسابي

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى قياس آثار عقد اتفاق الشراكة الأورو متوسطية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي ، و الذي دخل حيز التطبيق في الفاتح سبتمبر 2005 ،و هو مسعى يهدف إلى تحرير الاقتصاد الجزائري على مستوى إقليمي ، بإلغاء الحواجز الجمركية على المبادلات بين الطرفين بصفة تدريجية.

و هذا ما سيؤدي إلى آثار سلبية و أخرى إيجابية على الاقتصاد الجزائري ، فكانت هذه الدراسة محاولة لقياس هذه الآثار ، عن طريق نموذج التوازن العام الحسابي الخاص بالاقتصاد الجزائري ، و مصفوفة المحاسبة الاجتماعية التي تم فيها تجميع الإحصائيات الخاصة بمختلف النشاطات الاقتصادية لسنة 2005 باعتبارها سنة المقارنة (الأساس).

الكلمات المفتاحية : الشراكة الأورو متوسطية ، تحرير التجارة الخارجية ، الحواجز الجمركية ، العولمة ، الاندماج الإقليمي ، نموذج التوازن العام الحسابي ، مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.

Les effets de l'accord de partenariat Euro-méditerranéen sur les finances publiques en Algérie – Evaluation à travers un modèle d'équilibre général calculable.

Résumé : Cette étude a comme but de calculer les effets de l'accord de partenariat Euro-méditerranéen entre l'Algérie et l'Union Européenne , qui a été entré en vigueur le premier septembre 2005.Cet accord est une initiative dont l'objectif est de libérer l'économie Algérienne au niveau régional , à travers le démantèlement des tarifs douanière sur les échanges avec l'Union Européenne , ce qui mène à des effets négatifs et d'autres positifs sur l'économie Algérienne.

Donc cette étude est un essai pour calculer ces effets à l'aide d'un modèle d'équilibre général calculable pour l'Algérie , et une matrice de comptabilité sociale qui regroupe les statistiques de divers activités économique de l'année 2005 , étant donné comme année de référence.

Mots clés : Partenariat Euro-méditerranéen – libéralisation du commerce extérieur - barrières douanières – mondialisation – intégration régionale – modèle d'équilibre général calculable - matrice de comptabilité sociale.

The effects of the Euro-mediteranean partenership agreement on the public finance in Algeria – Evaluation through the computable general equilibrium model.

Abstract : This study aims to calculate the effects of the euro-mediteranean partnership agreement between algeria and european union wich is comed into vigour in september 1st 2005.This agreement aims to let go algerien economy at regional level through a successive axing of customs officer tarifs on the exchanges with the european union that lead to negative effects , and to another positive on the Algerian economy.

This study tries to calculate these effects through the computable general equilibrium model concerned Algerian economy and through the social accounting matrix container the economic statistics activities of the year 2005 considered as a year of reference.

Keywords : Euro-mediteranean partnership – the liberalization of external trade – trade barries – globalization –regional integration - computable general equilibrium model - social accounting matrix

إهـــــداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى :

- الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.
- رفيقة دربي زوجتي العزيزة فوزية.
- أبنائي الأعزاء ، دعاء ، جومانة ، آلاء و عبد الجواد.
- إخوتي كل باسمه.
- كل الأحباب و الأصدقاء.

كلمة شكـــر

الشكر أولا و أخيرا لله سبحانه و تعالى على ما أمدني به من العون و السداد.

ثم الشكر الجزيل لأستاذي المحترم الاستاذ المشرف : باركة محمد الزين ، أستاذ التعليم العالي بجامعة تلمسان على كل ما بذله من جهد في توجيهي و مساعدتي على إنجاز هذا البحث.

كما أتقدم بخالص الشكر للسادة الأستاذة المحترمين أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث.

و الشكر أيضا موصول لكل من ساعدني من قريب أو بعيد و لو بكلمة طيبة

مقدمة عامـة :

على امتداد قرون طويلة ظلت الجزائر بموقعها الجغرافي المتميز وسطا طبيعيا بين أوروبا وإفريقيا و الشرق الأوسط باعتبارها دولة عربية إفريقية و مشاطئة للبحر الأبيض المتوسط.

و خلال مرحلة الاستعمار كانت العلاقات بين الجزائر و أوروبا مرتبطة تقليديا بالاقتصاد الفرنسي (الكولونيالي) ، باعتبار الجزائر ولاية من الولايات الفرنسية لما وراء البحر ، ثم جاءت مرحلة الاستقلال السياسي (1962) مواكبة لتأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية (معاهدة روما 1957) ، التي أرادت تأكيد الروابط التي نسجتها بعض دولها مع بلدان العالم الثالث خاصة دول جنوب حوض المتوسط و منها الجزائر التي استفادت في الستينات من امتيازات خولتها لها معاهدة روما ثم عقد اتفاق تعاون سنة 1976 في إطار السياسة المتوسطة الشاملة اقتصر على المعاملة التجارية التفضيلية التي يمنحها الاتحاد الأوروبي لل منتجات الصناعية ال جزائرية وكذلك على المساعدات المالية الممنوحة، فبقيت هذه الاتفاقية محدودة إلى غاية عقد التسعينات.

و منذ مطلع هذه الفترة شهد العالم عمليات تحول كبرى بدأت من خلالها تترسخ مجموعة من التوجهات و التغيرات البارزة التي تضع الأساس لقواعد نظام عالمي جديد و لعل من أبرز تلك التوجهات و التغيرات " ظاهرة العولمة " بتأثيراتها الكبيرة في الميادين السياسية و الاقتصادية و التكنولوجية و المعلوماتية و الإستراتيجية و الثقافية.

و قد أدت هذه التحولات و التغيرات العالمية إلى تزايد الشعور بالحاجة لمزيد من التعاون و التكامل فيما بين الدول و مجموعات الدول لتعظيم مكاسب الانفتاح الاقتصادي و التحرير التجاري الكبير الذي أصبح السمة البارزة للعلاقات الاقتصادية الدولية , كما أسفر هذا الشعور أيضا على ظهور أشكال تكاملية مختلفة الأنماط و الأبعاد و التوجهات خاصة

بين الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة , تطبق مستويات متباينة من التكامل التجاري و الاقتصادي و المالي بعضها إقليمي و البعض الآخر عبر إقليمي.

و في ظل هذا الوضع العالمي و الإقليمي الجديد ظهرت السياسة المتوسطية الجديدة كمحاولة لتدارك المجموعة الأوروبية للنقائص التي ميزت اتفاقيات التعاون مع دول جنوب المتوسط في ظل السياسة الشاملة منذ منتصف السبعينات ، و قد توجت هذه السياسة الجديدة بعقد مؤتمر برشلونة في 28 و 29 نوفمبر 1995 شاركت فيه أثنى عشر ة دولة متوسطية من بينها الجزائر إلى جانب الاتحاد الأوروبي تم فيه إقرار مفهوم الشراكة , الذي يعني أن تتم الاتفاقيات في إطار المعاملة بالمثل , ما دفع بهذه الدول للدخول في مفاوضات من أجل عقد اتفاقية انتساب مع الاتحاد الأوروبي.

و من المتوقع أن يكون لمسعى الشراكة الأورو متوسطية الذي يهدف لإقامة منطقة تبادل حرة في غضون 12 سنة من تاريخ توقيع اتفاقيات الانتساب بين الاتحاد الأوروبي والجزائر و الذي دخل حيز التطبيق ابتداء من الفاتح سبتمبر 2005 ، مزايا اقتصادية مهمة على المدى الطويل تكون آثارها ديناميكية وغير مؤكدة كما هو الشأن لباقي دول جنوب البحر الأبيض المتوسط ، بحيث سيؤدي تحرير التجارة بين المنطقتين إلى إعادة تخصيص عوامل الإنتاج لصالح القطاعات التي تملك فيها كل دولة ميزة نسبية، كما تستفيد هذه الدول و من بينها الجزائر من تحسينات في الكفاءة تكون ناتجة عن التوفيق بين المستويات و المعايير و سياسات المنافسة التي تنعش العرض وتسرع في حركية الإصلاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، أما من الناحية المالية فان الدول الجنوبية تستفيد من التعاون المالي و التقني الذي يرمي إلى تكييف اقتصاديات هذه الدول مع آليات السوق على أن هذه المزايا تقتضي تلبية عدد من الشروط لتعظيم قدر الإمكان مزايا الشراكة الأورو متوسطية.

كما يهدف عقد اتفاقية انتساب بالنسبة للجزائر مع الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق تحرير واسع للتجارة و تعزيز كبير للتعاون و زيادة في تقوية العلاقات مع أهم شريك لها ,

و بالتالي ستكون اتفاقية الشراكة هاته خطوة مهمة صوب دمج الاقتصاد الجزائري في فضاء إقليمي أورو متوسطي ثم في الاقتصاد العالمي , بالإضافة إلى أن الاتفاقية تعني أيضا تطبيق برنامج عريض من التحديث و التأهيل و الإصلاح إذ سيتعين عليها تبني إصلاحات في السياسة الاقتصادية والاجتماعية و المؤسسية , كما يتعين عليها أيضا مواجهة تكاليف التصحيح المرتفعة ، المتمثلة في خسارة مالية مباشرة نتيجة إلغاء الحواجز الجمركية على الواردات من الاتحاد الأوروبي ، كما ستكون هناك أيضا خسارة غير مباشرة تكون كنتيجة للتضحية بالمؤسسات التي لا تستطيع المنافسة في ظل الانفتاح الاقتصادي مع مجموعة من الدول ذات اقتصاديات متطورة و تتعامل بصفة موحدة ، ل ذا سيكون كسب الرهان بالنسبة للجزائر أمرا صعبا.

و بما أنه ستكون لهذا المسار المتمثل في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي آثارا سلبية و أخرى إيجابية ، قام العديد من الخبراء و الاقتصاديين بمحاولة قياس صدمة الاندماج الإقليمي للاقتصاد عن طريق النماذج الحسابية للتوازن العام (Modèles d'Equilibre Générale Calculable) (M E G C) ، التي تقترح تحليل كمي لمشاكل السياسات الاقتصادية المختلفة ، و بهذا المعنى فهي أدوات لمحاكاة الواقع الاقتصادي و للمساعدة على اتخاذ القرارات العمومية التي تهدف إلى تلبية طلب كبير و عريض في الجانب الاقتصادي , الاجتماعي و السياسي.

و قد تم تطوير النماذج الحسابية للتوازن العام لدراسة مختلف السياسات الاقتصادية " كالسياسة الضريبية , السياسة البيئية , التجارة الخارجية , إلغاء التعريفات الجمركية...إلخ "و آثار صدماتها على مختلف المجالات و الأعوان الاقتصاديين ، منذ نهاية الثمانينات و بداية التسعينات (80 – 90) حيث شهدت هذه الفترة تطورا تكنولوجيا مهما خاصة في مجال الإعلام الآلي .

و يتم بناء هذه النماذج الحسابية للتوازن العام المتعددة القطاعات ، بتكوين مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (Matrice de Comptabilité Sociale) التي تعتبر كبنك

معلومات رقمية لهذه النماذج ، أما حل هذه النماذج فتكون بطرق ألغوريتمية و تتم بالاستعانة ببرامج حاسوبية لجعل سيرها يمتاز بالسهولة رغم احتوائها على عدد كبير من المعطيات و المعادلات ، كما تعطي عدة سيناريوهات عن طريق المحاكاة تمكن من الاطلاع على مختلف الاحتمالات و المشاهد الممكنة مقارنة بوضعية الأساس (المقارنة) ثم قراءة و تحليل النتائج للتمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.

و مع تزايد الاهتمام بهذه النماذج في السنوات الأخيرة حيث تم استعمالها لتحليل أثار مختلف السياسات إن في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية أو في الدول النامية عن طريق خبراء البنك الدولي ، أصبحت هذه النماذج عبارة عن أدوات مفضلة لاتخاذ القرارات العمومية في مختلف المجالات ، خاصة عند توقع آثار صدمات اقتصادية ما.

و هذه الدراسة هي محاولة لقياس الآثار الإيجابية و السلبية على المالية العامة في الجزائر الناجمة عن عقد اتفاقية الانتساب بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي و التي دخلت حيز التطبيق في الفاتح من سبتمبر 2005 ، عن طريق إعداد نموذج للتوازن العام خاص بالاقتصاد الجزائري ، مستوحى من النماذج المعمول بها عالميا.

- **أهمية البحث :**

البحث موضوع الدراسة ، و المتمثل في تقييم آثار اتفاق الشراكة الأورو متوسطية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي ، يكتسي أهمية كبيرة في ظل وضع عالمي يزداد توجها نحو الاندماج العالمي و التكامل الإقليمي ، و اقتصاد جزائري يبحث عن تأهيل نفسه و التكيف مع متطلبات اقتصاديات الدول المتقدمة ، و ما لهذا المسعى من مزايا و تكاليف يجب العمل بكل الوسائل على قياسها و التنبؤ بها لتقليل الأضرار و تعظيم المكاسب ، خصوصا بالنسبة لبلد نام مثل الجزائر.

- **دوافع اختيار الموضوع :**

لاختيار هذا الموضوع كانت هناك جملة دوافع و مبررات منها ما هو ذاتي و منها ما هو موضوعي نذكر أهمها :

- ✓ التطلع للقيام بدراسة تسهم إن على المستوى الأكاديمي أو الواقعي في إثراء و تعزيز فرص نجاح السياسات الاقتصادية الوطنية.
- ✓ أهمية الموضوع في ظل الظروف العالمية و الإقليمية المحيطة بالجزائر و المتسمة بالاتجاه نحو مزيد من التحرير للمبادلات التجارية و دراسة سبل الاستفادة من مزايا هذا التحرير.
- ✓ ندرة القياسات عن طريق النماذج الحسابية للتوازن العام و مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ، الخاصة بالصدمات على الاقتصاد الجزائري و منها آثار تحرير التجارة الخارجية و إلغاء الحواجز الجمركية ، ما يجعل هذه الدراسة تفتح آفاق للباحثين نحو القياس عن طريق هذه النماذج .

- ✓ العمل على قياس مختلف آثار الصدمات الاقتصادية من طرف عدة دول سواء كانت متقدمة أو نامية عن طريق النماذج الحسابية و اهتمام باحثي هذه الدول بها الأمر الذي دفع باتجاه تطويرها للأحسن.

- **أهداف الدراسة :**

تهدف هذه الدراسة إلى قياس الآثار السلبية و الإيجابية لاتفاق الشراكة الأورو متوسطية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي ، باعتبار إلغاء التعريفات الجمركية ستؤدي إلى صدمة على الاقتصاد الجزائري ، و هذا عن طريق نموذج التوازن العام الحسابي الذي يعتمد قاعدة بيانات تتمثل في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ، كما سعت هذه الدراسة لتحقيق جملة أهداف تتمثل في :

- ✓ توضيح مسار الشراكة الأورو متوسطية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي باعتباره تكملة لاتفاقيات قديمة في صورة جديدة تراعي التطورات الطارئة حديثا و في ظل ظروف عالمية و إقليمية جديدة.
- ✓ التقييم النظري لهذا المسعى و ما ينجر عنه من آثار نتيجة محاولة خلق منطقة تبادل حرة ، و هذا بإلغاء جميع الحواجز على التجارة الخارجية.
- ✓ بيان الاتجاهات العالمية السائدة حديثا خاصة ما تعلق منها بالعولمة و الإقليمية و المتضمنة للتحرير الواسع و المتزايد لتجارة السلع و الخدمات .
- ✓ تقديم أدوات قياس الآثار الاقتصادية الكلية الناجمة عن الصدمات الاقتصادية نتيجة إلغاء التعريفات الجمركية ، و المتمثلة في إعداد نموذج للتوازن العام الحسابي (MEGC) خاص بالاقتصاد الجزائري ، و ملحقاته التي هي عبارة عن بنك

معلومات إحصائي متعلق بمجمل نشاط الاقتصاد الوطني تدعى مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (MCS).

- ✓ إبراز و استخلاص النتائج المتحصل عليها من محاكاة النموذج بوضعية المقارنة من خلال عدة سيناريوهات للصدمات المحتملة على الاقتصاد الوطني.

- **الدراسات السابقة:**

الدراسات السابقة المتعلقة بقياس آثار مختلف الصدمات و منها صدمة إلغاء الحواجز الجمركية متعددة خصصت سواء للدول المتقدمة أو الدول النامية ، لكن دراسات من هذا النوع خاصة بالاقتصاد الجزائري فهي جد نادرة ركزت في غالبها على التحليل النظري و من هذه الدراسات :

- ✓ شريط عابد دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الاقتصادية الأورو–متوسطية ، حالة دول المغرب العربي ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة ، تحت اشراف الطيب ياسين ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم علوم التسيير سنة 2004/2003 .

حاولت هذه الدراسة و بالرغم من أن الشراكة الأورو متوسطية لم تكتمل بعد ميدانيا أن تسلط الضوء على الجوانب والأبعاد المختلفة للظاهرة ومدى انعكاساتها السلبية والإيجابية في ظروف المرحلة الراهنة والمستقبلية.

و قد كان الهدف من خلال هذا البحث هو الوصول إلى تحديد طبيعة الدور الذي ستلعبه دول المغرب العربي ومن خلالها الجزائر في العولمة الاقتصادية ومعرفة الحوافز والعراقيل التي تواجه هذا المسعى الذي تدخله هذه الدول من بوابة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والوقوف على مجمل التأثيرات الداخلية والخارجية مع تبيان الجوانب العلمية والتكنولوجية الاقتصادية والتكوينية جراء ذلك.

و قد جمعت هذه الدراسة بين المنهج التاريخي في استعراض علاقات التعاون المتوسطي، والمنهج الوصفي والتحليلي المقارن حتى تتمكن من الكشف على العوامل المتحكمة فيها ، واستعراض ومناقشة الأفكار والدراسات . مع التركيز على أدوات التحليل الاقتصادي العددي والبياني التي تمكن القارئ من تفسير العديد من العلاقات والظواهر والمشكلات الاقتصادية المختلفة لدى البلدان المتوسطية عامة و المغاربية خاصة .

- ✓ هيكل حاج سالم – تقييم آثار اتفاق الشراكة بين تونس و الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد التونسي عن طريق نموذج التوازن العام الحسابي – رسالة لنيل شهادة الدكتوراه سنة 2004. تمحورت هذه الدراسة حول آثار اتفاق الشراكة الأورو متوسطية على الاقتصاد التونسي باعتبارها أول دولة متوسطية تبرم هذا الاتفاق و يدخل حيز التطبيق ، و قد تم قياس هذه الآثار عن طريق النموذج الحسابي للتوازن العام الخاص بالاقتصاد التونسي مع مصفوفة محاسبة اجتماعية لهذا الاقتصاد ، حاول من خلاله الباحث تقييم مختلف سيناريوهات تخفيض التعريفات الجمركية و آثارها على الاقتصاد التونسي.
- ✓ لوران بيات (Laurent Piet) – التكييف المكاني لنموذج التوازن العام الحسابي من أجل دراسة تحديد النشاطات الزراعية بالنسبة لسلم أقل من وطني – و هي رسالة دكتوراه تخصص علوم البيئة مقدمة سنة 2002 بالمدرسة الوطنية للهندسة الريفية ، المياه و الغابات ، مركز باريس. و قد كان الهدف من هذه الدراسة إدراج البعد المكاني في نموذج التوازن العام الحسابي من أجل إبراز و بوضوح لمساعي تحديد النشاطات الزراعية على مستوى محلي الناتجة عن مساهمات الاقتصاد الوطني. و لدراسة آثار التغيرات التقاربية بين مختلف الوحدات الصغيرة المكونة للنموذج تم الأخذ بعين الاعتبار للبعد المكاني عن طريق دراسة سياستين زراعيتين و المتعلقة بمقاربة تعدد الجهات التي تسمح على الخصوص ، بمقارنة الأثر المكاني لهذه

السياسات المفترض أنها متماثلة ، غير أنها معرفة على مستوى مجموعات الوحدات الصغيرة المختلفة.

- **الإشكالية :**

بدخول اتفاق الشراكة الأورو متوسطية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي حيز التطبيق في 01 سبتمبر 2005 سيتم العمل على إنشاء منطقة تباد حرة بين الجهتين في غضون 12 سنة تقوم خلالها الجزائر بالتخفيض التدريجي للحواجز الجمركية ، الأمر الذي سيؤدي إلى بروز آثار على الاقتصاد الوطني ، عملت الكثير من الدول ممن سبقت لهذا المسعى على قياس هذه الآثار عن طريق النماذج الحسابية للتوازن العام.
و بالتالي يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما هي الآثار المقاسة عن طريق النموذج الحسابي للتوازن العام على المالية العامة من جراء دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي حيز التطبيق؟

و لمعالجة هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ما هي خلفيات و مضمون اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي
- ✓ ما الآثار النظرية (السلبية و الإيجابية) لهذا الاتفاق.
- ✓ كيف يمكن اعدد نموذج للتوازن العام و مصفوفة محاسبة اجتماعية خاصة بالاقتصاد الجزائري.
- ✓ كيف يمكن تفسير آثار هذا الاتفاق على المالية العامة ، المقاسة عن طريق نموذج التوازن العام الحسابي الجزائري.

- **الفرضيات :**

يمكن صياغة الفرضيات لهذا الموضوع كما يلي :

- ✓ ستكون لاتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي آثار سلبية مقاسة على المالية العامة.
- ✓ كما ستكون لهذا الاتفاق في نفس الوقت آثار إيجابية مقاسة أيضا.

- **الإطار النظري للبحث :**

يرتكز البحث في إطاره النظري على مختلف نظريات التبادل التجاري الدولي ، نظرية المزايا المطلقة لآدم سميث ، نظرية المزايا النسبية لدافيد ريكاردو ، نظرية نسبية العوامل (وفرة الموارد) لإيلي هيكشر و بيرتيل أوهلين و بول ساموبلسون المعروفة اختصارا بنموذج (HOS) .

كما يرتكز النموذج الحسابي للتوازن العام على النظرية الاقتصادية الجزئية في الإنتاج و الاستهلاك و الضرائب و الدخل و الادخار و الاستثمار...إلخ ، بالإضافة إلى النظرية الكينزية في شرط توازن الأسواق أي تساوي الادخار بالاستثمار ، و قانون فالراس في التوازن الآني للأسواق معا.

- **منهجية البحث :**

المنهجية هي المناهج و التقنيات التي توجه إعداد البحث و ترشد إلى الطريقة العلمية لتعميق موضوع الدراسة و تحليل كل جوانبه ، و قد تم في هذا البحث الاعتماد في القسم الأول على المنهج الكيفي الذي يهدف في الأساس إلى فهم الظاهرة موضوع الدراسة ، كما تم الاعتماد في القسم الثاني على المنهج الكمي الذي يهدف في الأساس إلى قياس الظاهرة موضوع الدراسة باستعمال الصيغ الرياضية.

- **خطة البحث :**

تم تقسيم البحث إلى قسمين ، قسم نظري و قسم تطبيقي و كل قسم به ثلاثة فصول يمكن توضيحها كما يلي :

القسم الأول : نظري يشمل ثلاثة فصول متعلقة بمسار التعاون الأورو متوسطي و الظروف العالمية و الإقليمية المحيطة به و تم توضيح ذلك كما يلي :

الفصل الأول : الانفتاح الاقتصادي بين العولمة و الإقليمية تمحور حول مختلف نظريات التجارة الدولية و الظروف الدولية و الإقليمية التي تعمل على تطويرها، و عليه تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول خصص لنظريات التجارة الدولية ، المبحث الثاني خصص للعولمة الاقتصادية و المبحث الثالث حول التكتلات الإقليمية.

الفصل الثاني : خصص لمسار اتفاقيات التعاون الأوروبي الجزائري منذ تأسيس المجموعة الأوروبية ، قسم إلى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول تطرق إلى اتفاقيات التعاون الأوروبية الجزائرية الأولى ، المبحث الثاني خصص لاتفاق التعاون في ظل

السياسة الأورو متوسطية الشاملة منذ منتصف السبعينات ، و المبحث الثالث خصص لمسعى الشراكة الذي ظهر منذ منتصف التسعينات.

الفصل الثالث : تم فيه إعطاء تقييم نظري لمختلف اتفاقيات التعاون من خلال المبحث الأول الذي تم فيه تقييم اتفاقيات التعاون الأولى ، المبحث الثاني خصص لمزايا الشراكة الأورو متوسطية ، أي الآثار الإيجابية التي ستجنيها دول جنوب المتوسط من جراء اندماجها في هذا المسعى أما المبحث الثالث فقد خصص لتكاليف هذه الشراكة أي الآثار السلبية.

القسم الثاني : تطبيقي خاص بقياس الآثار المحتملة لاتفاق الشراكة على المالية العامة في الجزائر عن طريق نموذج التوازن العام الحسابي ، تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول .

الفصل الرابع : انفتاح الاقتصاد الجزائري و السياسات المصاحبة تم فيه عرض التطورات الاقتصادية خاصة في مجال المالية العامة من خلال المبحث الأول حول الصعوبات التي واجهت الاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية 1986 ، المبحث الثاني تناول الإطار العام للمالية العامة في الجزائر و المبحث الثالث تمحور حول الانفتاح الجزائري على الفضاء الأورو متوسطي لإبراز أهمية هذا الفضاء.

الفصل الخامس : لمحة عن النماذج الحسابية للتوازن العام ، خصص لإعطاء كل التفاصيل حول هذه النماذج من خلال ، المبحث الأول الذي تم فيه إعطاء لمحة نظرية عن النماذج الحسابية للتوازن العام ، المبحث الثاني خصص لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية و تكوين مصفوفة محاسبة اجتماعية للاقتصاد الجزائري و المبحث الثالث الذي تم التطرق فيه لكيفيات إعداد النماذج الحسابية للتوازن العام.

الفصل السادس : خصص لإعداد النموذج الحسابي للتوازن العام للاقتصاد الجزائري تم فيه في المبحث الأول تحديد معادلات هذا النموذج ، المبحث الثاني تم فيه تحديد المتغيرات الخارجية و المعلمات و ضبط برنامج الحل ، أما المبحث الثالث فقد خصص لتمثيل الصدمات و محاكاتها بوضعية الأساس مع تفسير النتائج المتحصل عليها.

القسم الأول :

الجزائر و الشراكة الأورومتوسطية

(الاندماج العالمي و الاقليمي , مسار التعاون

الأوروبي الجزائري , السياسات المصاحبة للانفتاح

و النتائج على الاقتصاد الوطني)

الفصـــل الأول : الانفتاح الاقتصادي بين العولمة و الإقليمية

تمهيـــــد :

في إطار عمليات التحول الكبرى التي شهدها العالم منذ مطلع التسعينات بدأت تترسخ مجموعة من التوجهات و التغيرات البارزة التي قد تضع الأساس لقواعد نظام عالمي جديد و لعل من أبرز تلك التوجهات و التغيرات " ظاهرة العولمة " بتأثيراتها الكبيرة في الميادين السياسية و الاقتصادية و التكنولوجية و المعلوماتية و الإستراتيجية و الثقافية.

و قد أدت هذه التحولات و التغيرات العالمية إلى تزايد الشعور بالحاجة لمزيد من التعاون و التكامل فيما بين الدول و مجموعات الدول لتعظيم مكاسب الانفتاح الاقتصادي و التحرير التجاري الكبير الذي أصبح السمة البارزة للعلاقات الاقتصادية الدولية , و قد أسفر هذا الشعور أيضا عن ظهور أشكال تكاملية مختلفة الأنماط و الأبعاد و التوجهات [1] , تطبق مستويات متباينة من التكامل التجاري و الاقتصادي بعضها إقليمي و البعض الآخر عبر إقليمي مبنية كلها على مختلف نظريات التجارة الدولية و التي شهدت تحديث مع مر الزمن.

[1] أسامة المجدوب العولمة و الإقليمية , مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية – الدار المصرية اللبنانية القاهرة الطبعة الثانية 2001

المبحث الأول : نظريات التجارة الدولية

المطلب الأول : نظرية المزايا النسبية

الفرع الأول : نظرية المزايا المطلقة

قبل ظهور نظرية المزايا النسبية سبقتها نظرية الميزات المطلقة التي أسست على يد آدم سميث و مفادها أنه إذا اختلفت كفاءة إنتاج سلع معينة بين بلدين فإن تخصص كل منهما بإنتاج ما هو كفء في إنتاجه و تصديره إلى بلد آخر سيصل بهما إلى مستوى أعلى من الكفاءة و الرفاهية ، و هذا التعريف ظهر في ظل بيئة فكرية تميزت ببروز الفكر الرأسمالي الليبرالي (المدرسة الكلاسيكية)[1].

و مبدأ الميزات المطلقة يعني أنه على البلد الذي تفوق تفوقا مطلقا في إنتاج سلعة ما على بقية العالم أن يتخصص في إنتاجها و القيام بتصديرها إلى بقية العالم ، و هو بدوره يقوم بالتخصص في إنتاج و تصدير السلع التي يمتلك فيها كفاءة مطلقة ، مع تركهما تماما إنتاج السلع التي تكون لهم فيها كفاءة أقل و هذا من أجل استيرادها .

و بالتالي تؤدي الفروق المطلقة في إنتاجية سلعة ما بين بلدين إلى التخصص و تقسيم العمل و التبادل بينهما.

الفرع الثاني : نظرية المزايا النسبية

أما نظرية المزايا النسبية فتعود لنموذج دافيد ريكاردو (1817) و هو نموذج بسيط يبين أن الاختلافات فيما بين الدول هي التي تبرر التبادل التجاري الدولي.

[1] هجير عدنان زكي أمين–الاقتصاد الدولي،النظرية والتطبيقات– دار إثراء للنشر و التوزيع،عمان الأردن،الطبعة الأولى 2010، ص43

و قد بينت هذه النظرية بأنه سيكون للدول مزايا من تخصصها في نشاطات لها فيها ميزة نسبية ، و يدعى بالبلد الرابح أو المستفيد كل من تمكن من التخصص في نشاطات تكون أسعار سلعها النسبية ضعيفة بالنسبة لبلد آخر ، كما أن مبدأ المزايا النسبية هو ما يبرر التبادل التجاري الحر لأن كل الدول ستستفيد منه حتى في الحالات التي تكون فيها فعاليتها ضعيفة في كل الأنشطة و بالتالي فهو نموذج يثبت وجود ربح من خلال التبادل يتم تقاسمه بطريقة تضامنية[1].

و في هذا النموذج يعتبر عنصر العمل العامل الوحيد من عوامل الإنتاج و بالتالي التباين بين مختلف الدول لا يكون إلا في إنتاجيته ، بحيث تقوم الدولة بتصدير السلع التي تنتجها بطريقة تكون فيها أكثر كفاءة و فعالية ، و تستورد السلع التي تنتجها بأقل كفاءة و لذلك فإن هيكل الإنتاج لأي بلد يتم تحديده عن طريق المزايا النسبية التي تتميز بها[2].

و يمكن توضيح وجود فائدة أو ربح تضامني يكون نتيجة التبادل التجاري بطرقتين هما:

1. يمكن اعتبار أن التجارة طريقة غير مباشرة للإنتاج ، فعوض إنتاج سلعة ما من طرف الدولة بنفسها يمكنها إنتاج أخرى و مبادلتها بما تريد ، و حسب نموذج ريكاردو فإن كل مرة تستورد فيها سلعة يعني أن إنتاجها الغير مباشر يتطلب عمل أقل من إنتاجها المباشر.
2. التبادل التجاري الدولي يسمح بتوسيع إمكانيات الاستهلاك لأي بلد.

[1] Jean-Marc Siroën – La régionalisation de l'économie mondiale – Nouvelle édition , Editions la Découverte , Paris 2004

[2] Paul Krugman et Autres – Economie internationale -8e édition Pearson éducation France 2009 p 45

إن تقسيم الأرباح الناتجة عن التبادل التجاري بين دولتين يحدد بالأسعار النسبية التوازنية ، التي تحصل عليها من خلال التقاء العرض و الطلب النسبيين العالميين و هذه الأسعار النسبية بدورها تحدد هي الأخرى الأجور النسبية.

و قد اعتبر هذا النموذج أن التجارة الدولية تعود بالفائدة على كل الدول ، لكنه لم يأخذ في الحسبان فرضية أن هذه الدول يمكن أن تكون في حالة تنافسية مما أدى إلى ظهور بعض الإختلالات من نتائجها ما يلي[1] :

- يمكن أن يستفيد بلد ما من الانفتاح رغم أن إنتاجيته تكون ضعيفة بالنسبة لشريكه في كل قطاعات النشاط.
- التبادل مفيد لكل الدول حتى في الحالة التي تكون فيها التنافسية بالنسبة للصناعة الخارجية تركز فقط على الأجور الضعيفة.
- التجارة الخارجية محبذة في حالة عدم تدخل الدولة ، و هذا حتى بالنسبة للدول النامية أين تعتمد قدرة التصدير على اليد العاملة الرخيصة.

الفرع الثالث : التطورات التي لحقت النظرية

لقد تعرضت الصيغة الأولية لنظرية المزايا النسبية للعديد من الانتقادات منها المغالاة في التبسيط لأنها تتحدث عن عالم به دولتين و سلعتين و يمتاز بالسكون الأمر الذي جعلها تبتعد عن الواقع ، إهمال جانب الطلب باعتبار أن كل عرض يخلق الطلب عليه حسب الفكر الكلاسيكي ، التعبير بالقيم الحقيقية ، التسليم بفرضية ثبات التكاليف و غيرها من الانتقادات الأمر الذي أدى تطورات معتبرة لحقت بالصيغة الأولية للنظرية منها:

[1] Paul Krugman et Autres – Economie internationale - O.P.C p 46

- ✓ **نظرية القيم الدولية :**

مفادها أن معدل التبادل الدولي الذي يضمن دخول الطرفين في عملية التجارة ينبغي أن يتراوح بين معدلي التبادل الداخليين في البلدين ، و يقصد بمعدل التبادل الدولي عدد الوحدات من سلعة ما التي يتم تصديرها من أجل الحصول على وحدة واحدة من سلعة أخرى مستوردة أي هو عبارة عن السعر العالمي بين السلعتين ، و إذا تطابق معدل التبادل الدولي مع معدل التبادل الداخلي لأحد البلدين فإن التجارة لن تقوم لأن هذا البلد لن يقبل بالمتاجرة لأنها لن تحقق له أكثر مما يحققه عن طرق التبادل الداخلي ، و كلما اقترب معدل التبادل الدولي من معدل التبادل الداخلي لأي دولة تقل المكاسب التجارية التي يجنيها هذا البلد.

- ✓ **نماذج التجارة الدولية باستخدام كلفة الفرصة البديلة :**

تم إدخال مفهوم كلفة الفرصة البديلة في التجارة الدولية و هذا بالتعبير عن القيمة من خلال التحليل الحدي الذي يقيس كلفة أو قيمة وحدة من السلعة بعدد الوحدات من السلعة التي تم التخلي عن إنتاجها.

- ✓ **منحنى العرض الدولي و التوازن العام :**

يعتبر أداة نظرية هامة في تطبيقات نماذج التجارة الدولية اكتمل بناؤه على يد الاقتصادي جون ميد 1952 و يتلخص محتواه في تطبيق تحليل العرض و الطلب على التجارة الدولية ، بحيث يتم التوازن عندما تتساوى رغبة دولة ما في استيراد سلع

من دولة أخرى مع ما ترغب هذه الدولة في تصديره من هذه السلعة التي تخصصت فيها ، و بالمثل تساوي ما تريد هذه الدولة الأخيرة استيراده هي أيضا من الدولة الأولى من السلعة التي تخصصت في إنتاجها و ترغب في تصديرها و يطلق على هذه العملية " قانون الطلب المتقابل ".

و رغم كل الإضافات التي لحقت نظرية المزايا النسبية لدافيد ريكاردو ، فهي لا زالت تمثل حتى في الوقت الحديث أساس تفسير قيام التبادل التجاري الدولي في الفكر الرأسمالي.

المطلب الثاني : نظرية نسبية العوامل (نظرية وفرة الموارد)

الفرع الأول : أسس و نتائج النظرية

أنجز هذا النموذج من طرف السويديين " إيلي هيكشر و بيرتيل أوهلين " و الأمريكي " بول ساموبلسون " و يدعى اختصارا بنموذج (H O S) أين تم ربط المزايا النسبية بوفرة عوامل الإنتاج (العمل , رأس المال , الأرض ...) و بالتالي بأسعارها النسبية في مختلف البلدان[1]. و قد وضح هذا النموذج الوضعية التي تتقاطع فيها نسب عوامل الإنتاج المستعملة في إنتاج السلع و الخدمات و المتاحة في كل بلد ، بالإضافة إلى مسائل التخصص في التبادل و توزيع الدخل.

و تركز هذه النظرية على اختلاف وفرة عناصر الإنتاج بين دول العالم باعتبارها السبب الرئيسي في اختلاف الميزات النسبية فيما بينها ، و بالتالي تتخصص كل دولة في تصدير السلع التي تحتاج في صناعتها إلى استعمال كثيف لعنصر الإنتاج المتوفر لديها بكثافة

[1] Jean-Marc Siroën – La régionalisation de l'économie mondiale – O.P.C P 35

نسبية أما السلع المستوردة فهي تلك السلع التي يحتاج إنتاجها إلى كثافة في استعمال الموارد النادرة لديها.

و يسري هذا المبدأ على جميع السلع أي وفرة عوامل الإنتاج من جهة و حاجة السلعة إلى عوامل إنتاج بكثافة لإنتاجها من جهة أخرى ، و هذا ما يؤدي إلى فروق نسبية في الأسعار بين بلدان العالم نظرا لما يلي :

- أن الدول تختلف عن بعضها فيما يتوفر لديها نسبيا من عوامل الإنتاج.
- أن السلع تختلف عن بعضها في حاجتها النسبية للموارد المستخدمة في إنتاجها ، بحيث أن هناك سلع تحتاج إلى كثافة نسبية في استخدام عنصر رأس المال في حين أن سلع أخرى تحتاج لاستعمال كثيف نسبيا لعنصر العمل.

و من نتائج هذه النظرية أيضا ما يلي[1] :

- أن التجارة الدولية تؤدي إلى ميل عناصر الإنتاج نحو التساوي في الدول التي تقوم بالتبادل ، لأن التجارة ستؤدي إلى زيادة إنتاج السلع التي تستخدم العنصر الكثيف الوفرة نسبيا و بالتالي زيادة الطلب عليه مما يؤدي إلى ارتفاع سعره ، و في نفس الوقت ينخفض إنتاج السلع التي تستعمل عنصر الإنتاج النادر نسبيا مما يؤدي إلى انخفاض أسعار هذا العنصر.
- كما تعمل التجارة الدولية على انتقال عناصر الإنتاج دوليا لكن ليس بشكلها المادي المطلق و الحر و إنما من خلال تجسيدها في سلع منتجة ، فعوض انتقال عنصر العمل من مكان تواجده بوفرة و بتكلفة رخيصة إلى حيث يكون نادر و مرتفع الثمن ، يمكن أن يحدث هذا الانتقال في شكل سلع عن طريق التجارة الدولية ، و هذا المبدأ ينطبق على العناصر الأخرى.

[1] هجير عدنان زكي أمين – مرجع سبق ذكره - ص 99

الفرع الثاني : لغز ليونتياف

إن النتائج الأولية لهذا النموذج رفضت جزئيا من طرف التحاليل القياسية خاصة ما عرف بلغز ليونتياف :

و هو مخالفة نتائج الدراسة التي قام بها " ويزلي ليونتياف " لهذه النظرية ، في دراسة تطبيقية حاول من خلالها الباحث التأكد من مدى مطابقة النظرية على التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية و هذا في بداية الخمسينيات من القرن الماضي ، ليتوصل إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر سلعا كثيفة الاستخدام لعنصر العمل و تستورد سلعا كثيفة الاستخدام لعنصر رأس المال ، و هذا مخالف لما تتوقعه نظرية هيكشر أولن .

لكن إذا لم تستطع هذه النماذج أن تنجح في شرح و تفسير الهيكل الحقيقي للتبادل الدولي ، فإنها تبقى من الأدوات الضرورية لفهم نتائج التبادل الحر، خاصة أثر التجارة الدولية على توزيع الدخل بين الشمال و الجنوب.[1]

و قد لحقت النظرية تعديلات عديدة لعجزها عن تفسير مظاهر كثيرة في اتجاهات العلاقات التجارية الدولية ما جعل البعض يدرج آثار كل من : التغير التكنولوجي ، اقتصاديات الحجم و تعاظم نشاط الشركات المتعددة الجنسيات و حالات المنافسة غير التامة و المنتجات المتشابهة من حيث الصنف و المختلفة نوعيا.

الفرع الثالث : نظرية التجارة الدولية و البلدان النامية

اهتم العديد من الباحثين بنظرية التجارة الدولية و البلدان النامية ، خاصة و أن النظرية أكدت على أن منافع التجارة تصيب جميع البلدان المتاجرة ، بل أكدت على أن المكاسب

[1] Paul Krugman et Autres – Economie internationale - O.P.C P76

التي يحصل عليها البلد الصغير الحجم نسبيا أكبر من تلك التي يحصل عليها البلد الكبير نسبيا و هذا راجع إلى أن البلد الكبير تتوفر لديه أسواق كبيرة تتسم بالتنوع تمكنه من الحصول على معظم المنافع من التجارة الداخلية ، أما البلد الصغير فلا يكون أمامه سوى أن يتخصص في السلع التي يمتلك فيها ميزة نسبية و يقوم بمبادلتها في السوق الدولية بالسلع التي لا ينتجها محليا.

غير أن مفكرين أمثل ميردال Myrdal ، بريبيش Prebisch و سنجر Singer رأوا بأن البلدان النامية تنتفع أقل من البلدان الكبيرة من مساهمتها في التجارة الدولية و أن التجارة الدولية الحرة تمثل عاملا من عوامل تعزيز التفاوت بين هذه البلدان[1].

و لذلك رأى بعض المفكرين أن التوسع في القدرات التصديرية لبلد نام ما أو مجموعة بلدان نامية المصدرة للمواد الأولية نتيجة نموها الاقتصادي ، يؤدي بها إلى تدهور معدل التبادل الدولي للسلع التي تصدرها على امتداد الزمن و بالتالي انخفاض مكاسبه من التجارة الدولية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية فيه ، و هذه الوضعية المعكوسة لمعدل التبادل الدولي تستنزف المكاسب من التجارة و تجعل البلد في وضع أسوأ مما كان عليه قبل النمو الاقتصادي ، و هي الحالة التي عرفت باسم " نموذج النمو المفقر ".

المطلب الثالث : السياسات التجارية

هي مجموعة الأدوات التي تستخدمها أي دولة للتأثير على مسارات التجارة الخارجية لتحقيق أهدافها الوطنية و تتمثل هذه الأدوات في الرسوم الجمركية ، إعانات التصدير ، نظام الحصص بالإضافة إلى القيود غير التعريفية.

يقف الفكر الاقتصادي أمام مسارين في قضايا التجارة الدولية :

[1] هجير عدنان زكي أمين ، مرجع سبق ذكره ص 123

- المسار الأول و يتبناه الفكر الداعي إلى حرية التجارة و هو الفكر الذي تقوم عليه الأسس النظرية لمختلف نظريات التجارة الدولية .
- المسار الثاني و المتمثل في الفكر الداعي للتدخل في التجارة الخارجية أو ما يعرف بالحمائية ، و هو يرى بأن حرية التجارة تؤدي إلى التضحية بالتنمية الاقتصادية و إلى تعميق التشوهات الهيكلية في الاقتصاد بالإضافة إلى أنها تعمق التبعية للاقتصاديات الأجنبية.

الفرع الأول: مبررات القيود على التجارة الخارجية

هناك عدة مبررات و حجج يسوقها دعاة الفكر الداعي للتدخل في التجارة الخارجية و بالتالي وضع حواجز تعريفية و غير تعريفية تسمح بالتحكم في التجارة الخارجية منها :

- التدخل للحد من آثار السلع المستوردة على الصناعات الناشئة و هذه الحجة لها أهمية كبيرة لدى الدول النامية و مطبقة أيضا في الدول المتقدمة.

- الحماية من العمالة الرخيصة لأنها تحرم الدول ذات المستويات العالية للأجور من التنافسية مع الصناعات الأجنبية ذات العمالة الرخيصة و بالتالي تقوم هذه الدول بفرض تعريفات على هذه الصناعات المتميزة بضعف مستوى أجور عمالتها.

- أن التدخل في التجارة الخارجية من أجل حماية الاقتصاد الوطني خاصة في البلدان النامية ، و محاربة الإغراق ، و تحسين معدلات التبادل التجاري السلعية.

الفرع الثاني : الحواجز الجمركية

هي رسوم تفرض على السلع المستوردة عند دخولها الحدود الوطنية من أجل التأثير على سعرها ، الأمر الذي يؤدي إلى آثار على الاستهلاك و الاستيراد و نتاج السلع محليا، كما يمكن أن تفرض رسوم على الصادرات من أجل التقليل من تصديرها إذا كانت مهمة بالنسبة للوطن ، و يمكن تقسيم الرسوم الجمركية من حيث طرق فرضها إلى :

1. رسوم محددة : و هذا بفرض مبلغ معين نظرا لمعيار معين كالكمية ، الحجم أو الوزن.

2. الرسوم النسبية : و هي نسبة مئوية من قيمة السلعة.

3. الرسوم المركبة : و هي رسوم تجمع بين الرسم السبي و الرسم المحدد

الفرع الثالث : الحواجز الغير تعريفية

تم استحداث أدوات و وسائل غير تعريفية للتأثير على التجارة الخارجية خاصة في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة التي عملت على تحرير التجارة الخارجية و تخفيض الحواجز الجمركية عليها و منها ما يلي :

1. نظام الحصص: الذي يتم بواسطته تحديد الكمية المستوردة أو المصدرة من السلع.

2. إعانات التصدير : و هي إعانات أو إعفاءات ضريبية تمنح للمنتجين بغرض الزيادة في إنتاج السلع و السماح لأسعارها المدعومة بالمنافسة محليا و دوليا.

3. تطبيق المعايير الصحية و البيئية و معايير الجودة و إجراءات الأمان و التحديد الدقيق لمواصفات السلعة و هذا من أجل الحد من الاستيراد و بالتالي حماية الإنتاج المحلي.

4. الإلزام بتراخيص الاستيراد و ما يتبعها من إجراءات إدارية ثقيلة ترفع من تكلفة السلع المستوردة و بالتالي الحد من الاستيراد.

5. إعطاء الأولوية للمنتجات المحلية في الإنفاق الحكومي على حساب المنتجات الأجنبية ما يحد من الاستيراد.
6. إعادة تقدير التسعيرة الجمركية على أساس سعر السلعة المحلية عند الشك في قيمة السلعة لدى المصدر و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع سعر السلع المستوردة بالنسبة لمثيلتها المحلية.

7. احتكار الدولة لاستيراد سلعة معينة و بيعها بأسعار مرتفعة عن مثيلاتها المحلية و هو الأمر الذي يعتبر حماية للمنتوج المحلي بدون فرض رسوم.

المبحث الثاني : العولمة الاقتصادية

المطلب الأول : تعريف العولمة و جذورها

العولمة ظاهرة من مظاهر التطور العالمي شملت النظام الاقتصادي ، السياسي ، الثقافي ، الاجتماعي و البيئي ، و لها آثار على كافة شعوب و دول العالم.
و قد بدأ الاهتمام المتزايد بها بع التحولات الكبرى التي شهدها العالم مع نهاية القرن العشرين من بينها سقوط النظام الاشتراكي (الاتحاد السوفييتي و جدار برلين) و بروز النظام الرأسمالي كنظام اقتصادي و اجتماعي لا منافس له ، يحاول الهيمنة على العالم اقتصاديا و سياسيا و عسكريا و إعلاميا و ثقافيا.

الفرع الأول : تعريف العولمة

استعمل لفظ العولمة للتعبير عن حقيقة الظاهرة التي تعني حرية انتشار الأفكار و المعلومات و البضائع على نطاق العالم كله [1] ، و هي ترجمة للمصطلح الانجليزي Globalization و الذي كان محل خلاف بين من يعتبره عولمة و من يستعمل لفظ كوكبة و من ذهب إلى تسمية العولمة بالرسملة ، لكن يبقى لفظ العولمة هو التعبير الشائع.
و قد ارتبط لفظ العولمة بمجالات حياتية عديدة فسميت بها كالعولمة السياسية ، العولمة الاقتصادية ، العولمة الاتصالية و العولمة الثقافية ...إلخ.

[1] شيماء عبد الستار الليلية – العولمة و المنظمات الدولية المالية ، دراسة قانونية – الطبعة الأولى 2010 ، دار آيلة للنشر و التوزيع المملكة الأردنية ص 41 .

كما يتجه بعض المفكرين إلى اعتبار أن العولمة توجه إيديولوجي لليبيرالية المبنية على حرية التجارة و قوانين السوق في البعد الاقتصادي و على الديمقراطية في البعد السياسي و على الحرية و المساواة في البعد الاجتماعي.

و يعرفها آخرون على أنها هي التداخل الواضح لأمور الاقتصاد و الاجتماع و السياسة و الثقافة و السلوك ، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ، و دون الحاجة إلى إجراءات حكومية (أي إلغاء الحواجز) ، فهي بذلك نظام جاء ليصهر العالم في قرية صغيرة في بوتقة الرأسمالية.

الفرع الثاني : جذور العولمة

تعتبر العولمة نتاج تراكمي لأحداث كبرى في التاريخ و لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية المصاحبة لتطور المجتمع البشري[1] ، و بالتالي فإن ظاهرة العولمة ليست جديدة بل لها أصول تاريخية لكن الآراء اختلفت في مراحل نشأتها و من هذه الآراء :

- ✓ الرأي القائل بأن للعولمة تاريخا قديما بمفهومها و ليس بالمصطلح ، و تم تقسيم مراحل تطورها إلى خمسة مراحل هي[2] :

1. مرحلة الجنينية : تمتد من بداية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر امتازت بنمو المجتمعات القومية الأوروبية و تلاشي القيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى.

[1] سهيل حسين الفتلاوي–العولمة و آثارها في الوطن العربي–دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، الطبعة الثانية 2011 ،ص30
[2] شيماء عبد الستار الليلية ، نفس المرجع السابق ، ص 25- 26.

2. مرحلة النشوء : و تبدأ من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870 حيث بدأ الاهتمام بموضوع القومية و العالمية و تنظيم العلاقات بين الدول.

3. مرحلة الانطلاق: امتدت من 1870 إلى عشرينيات القرن العشرين ، فظهرت أفكار تتعلق بالهوية و القومية و الفردية و حدث تطور كبير في وسائل الاتصال التي قربت بين مختلف مناطق العالم.

4. مرحلة الصراع من أجل الهيمنة : امتدت من عشرينيات القرن العشرين إلى منتصف الستينيات ، و تميزت بظهور خلافات فكرية حول العولمة التي بدأت مرحلة الانطلاق بحكم آثار الحربين العالميتين ، فتم التركيز على موضوعات إنسانية و دور الأمم المتحدة.

5. مرحلة عدم اليقين : بدأت منذ منتصف ستينيات القرن الماضي و أدت إلى أزمات و اتجاهات مختلفة في التسعينيات ، حيث تعمقت القيم المادية ، تصاعد الوعي العالمي ، شهدت أيضا نهاية الحرب الباردة ، شيوع الأسلحة الذرية ، انتشار الشركات العالمية ، تطور الإعلام العالمي و التقنية الفائقة الدقة و تحرير التجارة الدولية.

✓ و هناك رأي آخر يرى أن العولمة ظهرت في نهاية العقد الأخير من القرن العشرين أي بظهور العولمة الاقتصادية , إذ بدأت ملامح هذه الظاهرة تتسارع لتشكل الهيكل الجديد لاقتصاد القرن الواحد و العشرين[1] , و قد حدد البعض بداية التسعينات

[1] سهيل حسين الفتلاوي ، نفس المرجع السابق ، ص 30

كتاريخ لبداية العولمة خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي و سقوط جدار برلين سنة 1990 ، و ظهور الدعوة لإنشاء منظمة التجارة العالمية.

المطلب الثاني : مؤسسات العولمة

تطبق العولمة عن طريق عدة مؤسسات دولية تحاول من خلالها تحقيق أهدافها و منها :

الفرع الأول : صندوق النقد الدولي :

الذي أنشئ بموجب اتفاقية بريتون وودز في 22 جويلية 1944 ، و هو منظمة مالية دولية تهدف إلى تجنب تكرار كوارث السياسات الاقتصادية الفاشلة التي ساهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينيات كما يشرف الصندوق على النظام النقدي العالمي و يعمل على إلغاء قيود الصرف المرتبطة بالتجارة الدولية و تحقيق استقرار أسعار الصرف[1].

و يركز عمل صندوق النقد الدولي على أداء الاقتصاد الكلي و السياسات الاقتصادية و أداء القطاع المالي ، كما يقدم الدعم المالي لغرض دعم ميزان المدفوعات و تعزيز الاحتياطات الدولية لدى الدول المستفيدة من الدعم مقابل اتخاذ إجراءات متفق عليها مع صندوق النقد الدولي من طرف هذه البلدان على صعيد السياسات الاقتصادية لمواجهة المصاعب.

الفرع الثاني: البنك الدولي للإنشاء و التعمير :

[1] سهيل حسين الفتلاوي ، نفس المرجع السابق ، ص 90

هو مؤسسة مصرفية دولية أنشئ بموجب اتفاقية بريتين وودز سنة 1944 يهدف إلى توفير رؤوس الأموال لإعادة بناء و تعمير ما دمرته الحرب العالمية الثانية.

و يمارس البنك نفوذا دوليا كبيرا بتمويله لعدد كبير من مشاريع التنمية خاصة بالنسبة للدول الفقيرة بحيث يعتبر هذا الأخير " مقرض الفرصة الأخيرة " [1] و هي قروض بشروط يفرضها هو.

و بالتالي فهو يفرض على الدول المقترضة شروطا صارمة تتمثل في الخوصصة ، الحد من تدخل الدولة ، دعم الأسواق و تحرير التجارة...إلخ.

<u>الفرع الثالث:</u> الشركات المتعددة الجنسيات :

و هي شركات مسجلة في العديد من الدول و تحمل جنسيتها معظمها من الدول الصناعية المتقدمة ، لها إمكانيات مالية كبيرة ، تتخصص بصفة كبيرة في قطاعات البترول ، السيارات ، التكنولوجيا العالية و البنوك ، و هي تعمل على خلق شبكة من الفروع في الخارج تعتبر كامتداد لها.

تحقق هذه الشركات حوالي 70 % من الاستثمارات الخارجية المباشرة عبر العالم ، تسيطر أكبر 500 شركة منها على حوالي ثلثي التجارة الدولية في مجال السلع و الخدمات [2]، كما تتميز هذه الشركات بطرق تسييرية حديثة و مهارات جيدة في التحكم في التكنولوجيا تمكنها من التغلغل في الأسواق العالمية ما يكسبها خصائص متميزة في التفاوض مع مختلف الدول المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر ، كما تؤثر بشكل كبير في السياسات العمومية و تعد من أقوى الوسائل التي تستخدمها الدول الرأسمالية المتقدمة في جر الاقتصاد العالمي باتجاه العولمة[3].

---

[1] سهيل حسين الفتلاوي ، نفس المرجع السابق ، ص 105

[2] سهيل حسين الفتلاوي ، نفس المرجع السابق ، ص 109-110

[3] شيماء عبد الستار الليلية ، نفس المرجع السابق ، ص 133

الفرع الرابع : المنظمة العالمية للتجارة :

أنشئت هذه المنظمة بموجب اتفاقية مراكش لعام 1994 و هي امتداد لاتفاقية الجات 1947 " الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة "[1].

و هي منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع و الخدمات و الأشخاص بين الدول و ما يترتب عن ذلك من آثار اقتصادية و سياسية و اجتماعية و ثقافية و بيئية و حماية الملكية المعنوية ، فلسفتها في ذلك أن " التحرير العادل للتجارة العالمية هو السبيل الأفضل لتحقيق نمو اقتصادي عالمي يرفع مستويات المعيشة في الدول النامية و المتقدمة على حد سواء "[2].

و لتطبيق حرية التجارة العالمية وضعت المنظمة العديد من القواعد للإشراف عليها تسمح لها بالسيطرة و التدخل في الأمور الاقتصادية جميعا بما في ذلك ما تصدره الدول من قوانين و قرارات.

و يتحدد التفاوض لدفع الدولة الراغبة بالانضمام إلى المنظمة بتقديم العديد من التنازلات لتسهيل مهمة حرية التجارة العالمية ، غير أن هذا التفاوض لا يقوم على أساس محدد يمكن تطبيقه على جميع الدول الراغبة في الانضمام.

[1] سليم سعداوي – الجزائر و منظمة التجارة العالمية ، معوقات الانضمام و آفاقه – دار الخلدونية الجزائر ، الطبعة الأولى 2008 ص17

[2] سهيل حسين الفتلاوي ، نفس المرجع السابق ، ص 68

المطلب الثالث : بعض آثار العولمة على الدول النامية

نظريا للعولمة آثار إيجابية و أخرى سلبية على معظم اقتصاديات الدول النامية كالجزائر و يمكن تلخيصها في ما يلي :

الفرع الأول : الآثار الإيجابية :

يرى المتحمسون للعولمة أن لها جوانب إيجابية مهمة يمكنها أن تغطي على مجمل السلبيات التي يمكن أن تنتج عنها , و هذا بما تسعى إلى تحقيقه من جملة أهداف عالمية للوصول إلى عالم مندمج يسعى لتحقيق مصالح و منافع تخص البشرية جمعاء في جميع المجالات[1].

- الوصول بالعالم إلى وحدة واحدة مندمجة و متكاملة من حيث المصالح و الأهداف و المنافع تشمل البشرية برمتها جميعا.
- إنشاء سوق عالمي واحد كبير نظرا للتقارب التكنولوجي الهائل الذي أصبحت تتميز به الكرة الأرضية يكون مفتوحا للجميع و دون حواجز.
- تطبيق تشريعات عالمية موحدة تضمن حياة أفضل و تحقق التوازن بين الحماية التي يجب أن يتمتع بها رأس المال و تلك التي يجب أن يتمتع بها العمل الإنساني.
- تعمل العولمة على تنمية و دعم القطاع الخاص للقيام بعملية التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية.

[1] جوزيف إي.ستيجليتز ، ترجمة فايزة حكيم و أحمد منيب – كيف تجعل العولمة مثمرة –الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر ، الطبعة العربية الأولى 2009 ،ص 27

- تعمل العولمة على الوصول إلى شكل من أشكال التجانس و التكامل العالمي في مختلف المجالات (اقتصادية , اجتماعية , ثقافية ...) من خلال المساعدة على فتح الأسواق , و اجتذاب الاستثمار الأجنبي .
- بما أن العولمة تسعى لفتح الأسواق و المنافسة الحرة و تحرير التجارة سينتج عن هذه الإجراءات توفير السلع و الخدمات بأسعار تنافسية تكون لصالح المستهلك في الدول النامية و تمكين اليد العاملة الرخيصة في هذه الدول من فرص العمل.
- تساهم العولمة بصفة كبيرة في نقل التكنولوجيا عن طريق التدفقات الرأسمالية للاستثمارات الأجنبية .

الفرع الثاني : الآثار السلبية :

واقعيا ظلت أهداف و إيجابيات العولمة التي نادى بها المتحمسون لها في مضمونها نظرية , ما جعل بعض الباحثين يعتبرها تحديا خارجيا خطيرا خاصة بالنسبة للدول النامية ينجم عنها مجموعة من التحولات الجذرية في المجالات الاقتصادية و التقية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية.

- عولمة الأمن و الاقتصاد و السياسة و انتهاك السيادة الوطنية للدول بحجج اقتصادية , سياسية و ثقافية بالإضافة إلى جعل المشاكل النزاعات و المشاكل الوطنية الداخلية مشاكل عالمية توجب التدخل العالمية و تقوض السيادة الوطنية[1].
- إذكاء ثقافة الاستهلاك التي تقوم بها الدول المتقدمة لدفع المستهلك لاستهلاك المنتجات الصناعية و الزراعية المستوردة المنافسة للسلع المحلية نتيجة إلغاء الحواجز الجمركية و سهولة تنقل السلع بين مختلف الدول بأسعار رخيصة الأمر

[1] جوزيف إي.ستيجليتز ، ترجمة فايزة حكيم و أحمد منيب – نفس المرجع السابق – ص 27

الذي يؤدي إلى نتائج وخيمة على الصناعة المحلية و إلى ارتفاع البطالة و ارتفاع قيمة الواردات الغذائية و بالتالي انحسار دور الدولة[1].

- السيطرة على الأسواق المحلية عن طريق الشركات الأجنبية مما يعمق تبعية الاقتصاد المحلي لهذه الشركات .
- فرض الوصاية الأجنبية بانتقال مقومات السيادة الاقتصادية من سلطة الدولة الوطنية إلى سلطة القرار الاقتصادي العالمي الممثل عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات.
- عولمة الثقافة إلى جانب عولمة الاقتصاد تعمل على سحق الهوية و الشخصية و الحضارة و الثقافة الوطنية .
- تعمل العولمة على سحق المصالح و المنافع الوطنية بزيادة حجم البطالة و تصدير الصناعات الأكثر تلويثا للدول النامية و انتهاك السيادة الاقتصادية الوطنية و زيادة ديون الدول الفقيرة[2].

[1] سهيل حسين الفتلاوي – مرجع سبق ذكره – ص 153
[2] شيماء عبد الستار الليلية – مرجع سبق ذكره – ص 54

المبحث الثالث : التكتلات الإقليمية

المطلب الأول : التوجه نحو الإقليمية

منذ منتصف القرن العشرين شهد العالم نشاطا واسعا في إطار تكوين التكتلات و التجمعات الاقتصادية , سواء في إطار ثنائي أو إقليمي أو شبه إقليمي , و قد عرف هذا النشاط بعملية التكامل الاقتصادي.[1]

و الإقليمية الدولية تعني وجود علاقات اقتصادية تميزها عن باقي دول العالم وتشمل جميع التدفقات سواء كانت سلع و خدمات أو عوامل إنتاج أو رؤوس أموال أو نقود , تكون أكثر كثافة بين مختلف دول منطقة جغرافية أو منطقة تجارية.

و من بين أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية و يعكس الواقع العملي أن التكتلات الاقتصادية تأخذ اتجاهين [2]:

1. تشكل التكتل الاقتصادي الإقليمي على مراحل للتكامل منها منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة ثم الاتحاد الاقتصادي و النقدي كما هو الشأن بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

2. التكتل في إطار منطقة التجارة الحرة فقط بين مجموعة من الدول غير متجانسة اقتصاديا كأن يجمع بين دول متقدمة و أخرى نامية مثل تكتل نافتا لدول أمريكا الشمالية الذي يضم الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و المكسيك.

كما تكتسي التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم أهمية بالغة فهي تساهم بصفة متزايدة في المبادلات الدولية سواء داخل التكتلات ذاتها أو خارج هذه التكتلات كما

---

[1] أسامة المجدوب – مرجع سبق ذكره -

[2] عبد المطلب عبد الحميد – اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز) الدار الجامعية للنشر و التوزيع الاسكندرية 2006 ، ص 21

تبين ذلك مصفوفة المبادلات التالية :

جدول رقم : 01

مصفوفة المبادلات لجميع المنتجات سنة 1990(بالحرف الثخين) و 2001

بـ % بالنسبة لمجموع العالم : 3299 مليار$ في 1990 و 5644 مليار $ في 2001

المناطق المستوردة المصدرة	نافتا	أم.ج	إت.أور	أور.غرب	أور.شر	ش.أ.إفر	اليابان	الدول الصنا.ج لآسيا	الصين الهند الصينية	دول آسيوية أخرى	العالم
نافتا	**6.8**	**0.9**	**3.4**	**0.4**	**0.2**	**0.5**	**1.7**	**1.4**	**0.3**	**0.5**	**16.0**
	10.3	1.1	3.0	0.4	0.1	0.4	1.1	1.3	0.6	0.4	18.7
أمريكا الجنوبية	**1.1**	**0.5**	**0.9**	**0.1**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.1**	**0.0**	**0.0**	**3.4**
	1.3	0.9	0.6	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	3.5
الإتحاد الأوروبي	**3.6**	**0.7**	**29.8**	**3.3**	**1.2**	**2.5**	**1.0**	**1.1**	**0.5**	**0.8**	**44.3**
	4.2	0.7	22.6	2.6	2.4	1.8	0.7	1.0	0.7	0.6	37.3
أوروبا الغربية	**0.4**	**0.1**	**2.8**	**0.2**	**0.2**	**0.2**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**4.3**
	0.6	0.1	2.3	0.2	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	3.9
أوروبا الشرقية	**0.1**	**0.3**	**1.3**	**0.2**	**1.4**	**0.2**	**0.1**	**0.0**	**0.1**	**0.1**	**3.8**
	0.3	0.1	2.4	0.3	1.2	0.1	0.1	0.1	0.2	0.0	4.8
الشرق الأوسط و إفريقيا	**1.0**	**0.2**	**2.4**	**0.2**	**0.2**	**0.7**	**0.9**	**0.6**	**0.1**	**0.3**	**6.6**
	0.9	0.1	1.7	0.1	0.0	0.6	0.8	0.9	0.2	0.2	5.8
اليابان	**3.0**	**0.2**	**1.7**	**0.2**	**0.1**	**0.4**	**0.0**	**2.0**	**0.5**	**0.4**	**8.7**
	2.3	0.2	1.1	0.1	0.0	0.2	0.0	1.8	0.9	0.3	7.0
الدول الصناعية الجديدة لآسيا	**2.2**	**0.1**	**1.2**	**0.1**	**0.0**	**0.3**	**1.4**	**1.3**	**0.5**	**0.3**	**7.6**
	2.5	0.3	1.5	0.1	0.1	0.4	1.3	2.1	1.5	0.5	10.3
الصين و الهند الصينية	**0.7**	**0.0**	**0.6**	**0.0**	**0.1**	**0.1**	**0.4**	**0.2**	**0.4**	**0.1**	**2.7**
	2.0	0.1	1.1	0.1	0.1	0.2	1.0	0.7	0.3	0.2	6.0
الدول الأسيوية الأخرى	**0.4**	**0.0**	**0.5**	**0.0**	**0.2**	**0.3**	**0.5**	**0.4**	**0.1**	**0.3**	**2.7**
	0.5	0.0	0.5	0.0	0.0	0.3	0.3	0.4	0.2	0.3	2.8
العالم	**19.3**	**2.9**	**44.5**	**4.9**	**3.7**	**5.4**	**6.3**	**7.3**	**2.6**	**3.0**	**100**
	25.0	3.8	36.8	4.0	4.3	4.5	5.6	8.6	4.8	2.6	100

المصدر : CHELEM , base de données CEPII مذكور في :

Jean-Marc Siroën – La régionalisation de l'économie mondiale – O.P.C P10

المطلب الثاني : أشكال الاتفاقيات التجارية الإقليمية

1. **الاتفاقيات التعريفية التفضيلية :**

تعد الاتفاقيات التعريفية التفضيلية من الأشكال الأولى للتكامل الاقتصادي , و هي تعني تخفيض تعريفي فيما بين مجموعة معينة من الدول غير أن هذا الوضع غير مسموح به في منظمة التجارة العالمية كونه يقوم على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية[1].

2. **منطقة التجارة الحرة :**

تقوم على أسا إلغاء الحواجز الجمركية و الغير الجمركية بين مجموعة من الدول على مستوى إقليمي أو شبه إقليمي , و هو إجراء يعتبر استثنائيا لدى منظمة التجارة الدولية لأنه يتعارض مع مبدأ معارضة السياسات التعريفية التمييزية , كما يتم تنظيم منطقة التجارة الحرة بين الدول الأعضاء بشروط معينة تسمح بإزالة القيود التجارية و منها فرض قواعد المنشأ و المتمثلة في تحديد النسبة التي تشكلها القيمة المضافة الوطنية من السلعة كي تعتبر سلعة تتمتع بإزالة القيود التجارية[2].

3. **الاتحاد الجمركي :**

و هو اتفاق مجموعة من الدول بعد إلغاء الحواجز الجمركية و غير الجمركية على تحديد تعريفة موحدة على وارداتها من بقية العالم و لمختلف أنواع المنتجات , غير أن هذا النوع من الاندماج يواجه صعوبات تتعلق بالتوافق بين السياسات الاقتصادية الوطنية للدول الأعضاء.

[1] هجير عدنان زكي أمين – مرجع سبق ذكره – ص 174
[2] عبد المطلب عبد الحميد – نفس المرجع السابق – ص 18

4. **السوق المشتركة :**

تأتي بعد إنشاء منطقة تجارة حرة للسلع و الخدمات و اتحاد جمركي , بحيث أن السوق المشتركة ترمي إلى تحرير تحرك رؤوس الأموال و اليد العاملة بين الدول الأعضاء.

5. **الاتحاد الاقتصادي :**

يعتبر الاتحاد الاقتصادي خطوة متقدمة بعد السوق المشتركة حيث يتم تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء لتصبح سياسات إقليمية.

6. **الاتحاد النقدي :**

و هو يعني تأسيس عملة موحدة مشتركة بين الدول الأعضاء و تكوين سلطة نقدية مركزية موحدة تتولى تحديد السياسة النقدية لمجموع الدول الأعضاء[1].

المطلب الثالث : بعض التجارب الإقليمية

الفرع الأول : الاتحاد الأوروبي

لقد تم بناء أوروبا و تصنيعها خلال النصف الثاني من القرن العشرين و شهدت مرحلة تنوير و تطوير بعد مرحلة تأخر و انحطاط و هي في طريقها إلى أوروبا موحدة خاصة بعد إبرام معاهدة ماستر يخت 1992 ، لكن كيف وصلت أوروبا إلى هذه المرحلة؟

[1] هجير عدنان زكي أمين – نفس المرجع السابق – ص 176

يذهب الكتاب و المفكرون إلى التأكيد على أن فكرة التوازن الأوربي و سياسة التحالفات ليست فقط حديثة و إنما تعود إلى زمن المدن اليونانية [1] ثم تعاظم هذا المبدأ بظهور مجموعة من المشاريع التي تم اقتراحها من طرف المفكرين و الفلاسفة الأوروبيين خلال فترة (1250–1832) والتي كانت ترمي إلى إقامة اتحاد أوروبي من أجل محاربة الدولة الإسلامية واسترجاع القدس ، و جعل أوروبا مجتمع صناعي متطور و قوى[2].

وخلال القرن التاسع عشر برزت ظاهرة التحالفات الأوروبية (1815 – 1914) التي شيدت مرحلة جديدة من المد الأوروبي القومي و التوسع في كل من أفريقيا وآسيا ، و كان التحالف الأوروبي يقوم على مبدأين أساسيين:

أ–المصلحة المشتركة ب– توافق الآراء.

و إذا كان الساسة و المفكرون الأوروبيون يأملون في تحقيق الأمن عن طريق التحالفات فإن العكس هو الذي حدث حيث بدأت أكثر النزاعات في هذه الفترة لأن الدول الأوروبية لم تتخلص من أطماعها التوسعية الاستعمارية ، و لا من سلوكها العدواني بل بالعكس اشتدت حدة التنافس بعدما عمت الثورة الصناعية و ازداد التطور في مختلف المجالات أدت إلى الانسياق نحو حربين عالميتين الأولى (1914–1918) و الثانية (1939 –1945) و التي كانت من نتائجها تحطيم أوروبا و اليابان الأمر الذي دفع بأمريكا للإعلان عن مشروع إعادة بناء أوروبا و اليابان في إطار ما يسمى مشروع مارشال ، فكان هذا الإعلان في نظر الكثيرين بمثابة نهاية العصر الأوروبي وبداية العصر الأمريكي.

و في ظل هذا المناخ ظهرت الحاجة الملحة لمبادرة أوروبية لبعث الروح من جديد في الاقتصاديات الأوروبية المنهكة حيث خرجت بفكرة توحيد السيطرة على إنتاج

[1] غضبان مبروك، المجتمع الدولي : الأصول و التطور و الأشخاص، القسم الأول ديوان المطبوعات الجامعية.

[2] غضبان مبروك ، التنظيم الدولي و المنضمات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية.

الفحم و الحديد في أوروبا ، اللذين كانا يمثلان الركيزة الأساسية لاقتصاد أي دولة في الخمسينات [1] و نتيجة لهذه المبادرة وقعت كل من بلجيكا ، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا ، هولندا و لوكسمبورغ في 18 أبريل 1951 معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب ، و في 25 مارس 1957 أبرمت نفس الدول معاهدة الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، التي تعدت مجرد تحرير التجارة بين الدول الأعضاء لتلزمهم بتحقيق مزيد من التعاون و التكامل الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة ، كما استشرفت الاتفاقية خلق سوق أوروبية مشتركة و تطبيق سياسات موحدة. [2]

-تطور النظام الأوروبي :

مر النظام الأوروبي بمراحل تطور مهمة عبر نصف القرن الأخير من القرن العشرين حيث كانت بدايته بتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية ليتنقل إلى مرحلة السوق الأوروبية المشتركة التي نصت معاهدة روما على أحكامها ثم تشكيل اتحاد جمركي , تليه إجراءات و سياسات مشتركة لتحرير عناصر الإنتاج و خلق الظروف المواتية لازدهار الصناعة الأوروبية , كما نصت معاهدة روما على إزالة كافة القيود و الرسوم الجمركية في غضون فترة انتقالية تدوم 12 سنة ثم أيضا وضع تعريفة جمركية خارجية مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء.

و رغم الصعوبات التي واجهتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية فإنها استطاعت تحقيق الأهداف التي حددتها معاهدة روما في المراحل المحددة[3] و لإيجاد قوة دفع جديدة للنظام الأوروبي و تحقيق أقصى استفادة من مكاسب التكامل الاقتصادي ,

[1] أسامة المجدوب،العولمة والإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية«الدار المصرية اللبنانية»الطبعة الثانية 2001.

[2] أسامة المجدوب ، نفس المرجع السابق.

[3] إسماعيل العربي : فصول في العلاقات الدولية « المؤسسة الوطنية للكتاب» الجزائر 1990

أقر زعماء الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية في أوائل سنة 1986 الاتفاق الأوروبي الموحد الذي عدلت بموجبه المعاهدات الأساسية لتعزيز مبادرة السوق الموحد، و هذا من خلال توافق الإطار القانوني مع الهدف المرجو و إزالة كافة القيود المالية، وفي سنة 1992 اكتمل السوق الأوروبي الداخلي الموحد ليغطي 345 مليون نسمة فتم تحرير انتقال الأشخاص , السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء دون أية قيود , و بالتوقيع على معاهدة ماستر يخت في 7 فبراير 1992 دخل النظام الأوروبي مرحلة إنشاء اتحاد أوروبي الذي يحقق حالة من الاندماج التام بين الدول الأعضاء و يضيف إلى المعاهدات السابقة محورين اثنين هما :

أ. الوحدة السياسية التي تضمنت ضرورة مراجعة الدساتير الوطنية لتفسح المجال لتحرك وحدوي أوروبي .

ب. المحور الاقتصادي الذي تضمن قيام سوق أوروبية وحيدة وإقامة نظام نقدي أوروبي يتعزز ببنك أوربي مركزي

- **أجهزة ومؤسسات الاتحاد الأوروبي [1]**

أ. – البرلمان الأوروبي: هو التعبير الديمقراطي للإرادة السياسية لشعوب الاتحاد الأوروبي، ينتخب لمدة خمس سنوات .

ب. – مجلس الاتحاد الأوروبي : يتكون من وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد، رئاسته تتم عن طريق التداول مرة كل ستة أشهر.

[1] au service de l'union européenne «guide du citoyen sur le fonctionnement des institutions de l'union européenne » deuxième édition

ت. – المفوضية الأوروبية : تعتبر المفوضية الأوروبية هيئة تنفيذية لسياسات الاتحاد وعلاقاته لتجارية الدولية .

ث. – مجلس القضاء الأوروبي : تتمثل مهامه في إيجاد الضمانات القانونية لضمان احترام القانون وفي ترجمة وتطبيق المعاهدات .

ج. – مجلس الحسابات الأوروبي : يمثل الخاضعين للضريبة و يقوم بمراقبة نفقات الاتحاد حتى تتماشى و التنظيمات المالية و وفقا لأهدافه .

ح. – البنك المركزي الأوروبي: النظام المركزي(SEBC) يتكون من البنك المركزي الأوروبي و البنوك المركزية الأوروبية ومن مهامه الأساسية:

– توضيح و وضع السياسة النقدية –قيادة عمليات الصرف –التحكم في تسيير الاحتياطات الرسمية للدول الأعضاء –السهر على السير الحسن لنظام الدفع.

خ. – البنك الأوروبي للاستثمار : هو مؤسسة مالية أوروبية تقترض و تقرض أموال لتمويل مشاريع استثمارية تساهم في التنمية لدول الاتحاد أو خارجها تنفيذا لسياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية.

د. – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية : هيئة استشارية حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

ذ. – لجنة الجهات للاتحاد الأوروبي : وهي مؤسسة استشارية تسعى إلى أن تتخذ القرارات من طرف السلطات العمومية الأقرب إلى المواطنين.

ر. – الوسيط الأوروبي : يحقق في الشكاوي المتعلقة بالتسيير السيئ من طرف مؤسسات الاتحاد الأوروبي،و ينتخب الوسيط من طرف البرلمان الأوروبي .

الفرع الثاني : التكتل الاقتصادي لدول أمريكا الشمالية (نافتا)

تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) North American Free Trade Agreement « NAFTA » من طرف ثلاث دول هي كندا , أمريكا و المكسيك , تهدف لتخفيض القيود التعريفية و الغير تعريفية على التجارة و الاستثمار بين الشركاء , وقد شمل الاتفاق كافة الأنشطة الاقتصادية مثل التدابير الحكومية , قوانين الاستثمار , الاتصالات , الطاقة , الزراعة , الصحة , الخدمات المالية و البيئة.

و تقضي الاتفاقية التي دخلت حيز التطبيق ابتداء من أول يناير 1994 , بإلغاء الرسوم الجمركية بين هذه الدول لنحو تسعة آلاف سلعة و زيادة التبادل التجاري عبر الحدود و تسهيل الاستثمارات الأمريكية و الكندية في المكسيك[1].

جدول رقم :02

الحجم المقارن للتكتلات الإقليمية : الاتحاد الأوروبي , النافتا و الماركسور سنـة 2002

	عدد السكان بالمليون	المساحة بآلاف كم^2	الناتج الوطني الخام بالمليار $	الناتج الوطني الخام للفرد بالـ $
النافتا تكتل دول أمريكا الشمالية	420	20288	11836	28180
المركسور تكتل دول أمريكا اللاتينية	219	11765	1572	2611
الاتحاد الأوروبي بـ 25				

[1] عبد المطلب عبد الحميد – اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز) الدار الجامعية الاسكندرية مصر 2006 ص 108

دولة	452	3852	9040	20000

المصدر : حسب إحصائيات البنك الدولي مذكور في :

Jean-Marc Siroën – La régionalisation de l'économie mondiale – O.P.C P20

و تعد النافتا من بين التجارب الاقتصادية الإقليمية الناجحة إذ تمثل تكتل قوي فاق يتفوق على المجموعة الأوروبية في نصيب الفرد من الدخل و إجمالي القوة العاملة و معدل نمو دخل الفرد السنوي كما تتفوق في نسبة الإنفاق الصحي و العسكري من الدخل الوطني كما تعرف معدلات بطالة أقل[1].

و قد تضمنت الاتفاقية العديد من المبادئ منها التحرير المتدرج التصاعدي لتجارة السلع و إزالة القيود على الخدمات المالية و تحرير سياسات الاستثمار و إلغاء الرسم المحلي و الالتزام بتطبيق قوانين المنافسة و التوصل لإجراءات تفصيلية لتسوية النزاعات , و قد شمل الاتفاق نشاطات اقتصادية متنوعة منها بالأساس صناعة السيارات , قطاع النسيج , الاستثمارات المالية , قطاعات الطاقة , الزراعة و البيئة.

و قد قامت العديد من الدراسات (عن طريق النماذج الحسابية للتوازن العام) لقياس مزايا اتفاقية النافتا أكدت على أنها سترفع من مستوى الرفاهية الاقتصادية في الدول الثلاثة المشاركة خاصة المكسيك التي ستكون أكبر المستفيدين من هذه الاتفاقية التي تدعم عملية الإصلاح الاقتصادي و تعزز ثقة المستثمرين الأجانب بمستقبل البلاد و تطورها الاقتصادي بالإضافة إلى أن الاتفاقية ستعمل على تحرير انتقال رؤوس الأموال و الأفراد و الاستثمارات و التكنولوجيا و اليد العاملة كلها عوامل تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي و امتصاص البطالة و الرفع من إنتاجية العامل المكسيكي.

[1] اسماعيل معراف – التكتلات الاقتصادية الإقليمية – ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر 2012 ص 57

الخلاصة :

تعتبر الثورة التكنولوجية و الثورة المعلوماتية من أهم العوامل التي ساعدت على تحرير التجارة الدولية و تزايد حرية انتقال رؤوس الأموال بين مختلف مناطق العالم مما أدى إلى عولمة الأسواق و إسقاط حاجز المسافات بين الدول و القارات , نجم عنه تشابك في العلاقات بين الدول زاد من درجة الاعتماد المتبادل بينها .

و قد أصبحت التنافسية الركيزة الأساسية لكل أطراف الاقتصاد العالمي أدت إلى السعي لاكتسابها في إطار إقليمي ، و لامتلاك القدرة التنافسية أصبح التحدي يدور حول التكلفة و الأسعار و الإنتاجية و الجودة على مستوى عالي و عالمي, خاصة بالنسبة للدول النامية التي تسعى في إطار تكتلاتها الإقليمية و عن طريق تخفيض مستوى العوائق التجارية إلى الاستفادة من خلق التجارة أي زيادة الكميات المستوردة بأسعار أقل و تحول التجارة عند إحلال واردات مرتفعة التكلفة من دولة عضو محل واردات منخفضة التكلفة من دولة غير عضو.

الفصـــل الثاني : مسار اتفاقيات التعاون الأوروبي الجزائري

تمهيـــــد :

منذ تأسيسها سنة 1957 اهتمت المجموعة الأوروبية بمنطقة حوض المتوسط باعتبارها امتدادا طبيعيا لها، و كذا باعتبارها منطقة جيو سياسة مهمة تربطها بأوروبا علاقات تاريخية و جغرافية اقتصادية و ثقافية مهمة الأمر الذي دفعها إلى توقيع اتفاقيات شراكة منذ تأسيسها.

لكن توسيع المجموعة الاقتصادية الأوروبية ابتداء من السبعينيات (بانضمام كل من بريطانيا، ايرلندا و الدانمرك سنة 1973) و كذا إقرار المجموعة الأوروبية لسياسة انفتاح إزاء البلدان المتخلفة تكون خطوطها الرئيسية ذات توجه شمولي كانت كلها عوامل مساعدة على تجاوز اتفاقيات الشراكة الأولى لسنوات الستينات والانتقال إلى مرحلة في إطار سياسة أورو متوسطية موحدة شاملة لا تهتم بالجانب التجاري فقط بل تتعداه إلى الجانب المالي التقني و الهجرة، كما أنها اتفاقيات غير محدودة المدة.

و على هذا الأساس و سعيا من الجماعة الاقتصادية الأوروبية للحفاظ على أهدافها الإستراتيجية البعيدة المدى ، قامت بصياغة لسياستها المتوسطية التي تستهدف توطيد نفوذها بهذه المنطقة ، فتبلورت بعقد سلسلة من الاتفاقيات التجارية التي وقعت منذ سنوات الستينيات مع مجموعة من الدول المتوسطية , ثم تطورت هذه الاتفاقيات عبر الزمن لتصل إلى مرحلة الشراكة الأورو متوسطية في منتصف تسعينيات القرن العشرين ثم الدعوة إلى إنشاء اتحاد من أجل المتوسط في بداية القرن الواحد و العشرين.

المبحث الأول : اتفاقيات التعاون الأوروبية الجزائرية الأولى

المطلب الأول : أهم الاتفاقيات الأولى للمجموعة الأوروبية مع الدول المتوسطية

تقوم اتفاقيات التعاون التي عقدتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع كافة الدول و التكتلات الأجنبية على أساس مادتين من مواد معاهدة روما هما :

1 – المادة 113 : التي تسمح للجماعة الاقتصادية الأوروبية في نهاية الفترة الانتقالية بوضع سياساتها التجارية على أساس مبادئ موحدة و لاسيما فيما يتعلق بتغيير التعريفة الجمركية، وبعقد اتفاقيات جمركية و بتوحيد إجراءات الدفاع التجاري .

2– المادة 232 : التي تسمح للجماعة الاقتصادية الأوروبية بعقد اتفاقيات مع الدول الأجنبية أو منظمات دولية تخلق بموجبها علاقة انتساب إلى السوق الأوروبية المشتركة على أساس من الحقوق و الواجبات المتبادلة و الأعمال المشتركة[1].

وقعت المجموعة الاقتصادية الأوروبية أول اتفاق للشراكة مع اليونان سنة 1961 يهدف إلى الإزالة المتتالية للحقوق الجمركية على المواد الصناعية و تجانس السياسات الزراعية كما وقعت اتفاقا مشابها مع تركيا سنة 1963 و في سنة 1964–1965 عقدت المجموعة اتفاقا مع كل من لبنان و إسرائيل و في سنة 1969 عقدت اتفاق شراكة مع المغرب وتونس, أما في سنة 1970 فقد عقدت المجموعة الأوروبية اتفاقية مع إسبانيا تهدف إلى تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الصناعية وإعطاء تفضيلات للصادرات الفلاحية الإسبانية، وفى نفس السنة وقعت مالطا اتفاقية بنفس الأهداف، أيضا أما في سنة 1972 وقعت المجموعة

[1] إسماعيل العربي، فصول في العلاقات الدولية المؤسسة الوطنية للكتاب 1990

اتفاقيات تعاون مع كل من قبرص، مصر و البرتغال كما وقعت سنة 1975 اتفاقية مع يوغسلافيا.

و لقد أرادت المجموعة الاقتصادية الأوروبية تأكيد الروابط الجغرافية، التاريخية و الثقافية و الاقتصادية التي نسجتها بعض دولها مع بلدان العالم الثالث خاصة خلال مراحل الحقبة الاستعمارية الأمر الذي نتج عنه توقيع مجموعة من الاتفاقيات التجارية مع بلدان إفريقية (اتفاقية يا وندي)[1] و بلدان عربية (اتفاقيات الشراكة مع تونس و المغرب)

<u>المطلب الثاني :</u> اتفاقيات الشراكة مع المغرب و تونس

بعدما حصلت دول المغرب العربي على استقلالها في نهاية الخمسينات وبداية الستينات أخذت تحس بثقل المشاكل الاقتصادية الضخمة التي تواجهها فأبدت استعدادها بأجراء مفاوضات مع المجموعة الأوروبية بغرض عقد اتفاقيات انتساب و قد طالبت كل من المغرب و تونس سنة 1962 بالدخول في مفاوضات تمهيدية من أجل تحديد علاقاتهما الاقتصادية مع المجموعة الأوروبية , غير أنهم فضلوا الدخول على انفراد في المفاوضات مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية و هذا رغم استعداد هذه الأخيرة للتفاوض معها مجتمعة[2], و مرد ذلك إلى اختلاف أوضاعهم القانونية و تشابه صادراتهم و كذا اختلاف أنظمة حكمهم و اتجاهات سياساتهم الخارجية و التنموية لكن هذا لم يمنع التنسيق المشترك في مسائل معنية.

[1] عقدت اتفاقية يا نودي سنة1964 لمدة خمس سنوات وجددت سنة 1969 و هي تضم المستعمرات الفرنسية السابقة بإفريقيا، و أهم نصوص الاتفاقية إزالة الرسوم الجمركية تدريجيا أو كليا لكلا الطرفين و تقديم المساعدة المالية و التقنية من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية للدول المنتسبة، ثم بعد توسيع المجموعة الأوروبية و انضمام بريطانيا توسعت مجموعة الدول المنتسبة لتشمل دول الكاريبي والباسيفيك التي عقدت اتفاقيات في إطار ما أصبح يسمى اتفاقية لومي.

[2] إسماعيل العربي، مرجع سبق ذكره.

و في مارس 1969 وقعت كل من المغرب وتونس اتفاقية أولى مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية في إطار نظام الشراكة، ينحصر مضمونهما في الشؤون التجارية وقد التزمت المجموعة الأوروبية بمنح إعفاءات جمركية لكل المنتجات الصناعية لكلا البلدين في الحدود التي تنص عليها الملاحق 1 و 2 باستثناء المنتجات الصناعية التي هي من أصل زراعي ، إلا أن المنتجات الصناعية المصدرة إلى المجموعة الأوروبية عليها احترام قواعد المنشأ حتى تتمتع بالإعفاء .

كما أن على تونس والمغرب تقديم إعفاءات من الحقوق تمثل 3% من الواردات المغربية أو التونسية القادمة من المجموعة الأوروبية، وبموجب المادة الرابعة تلتزم الدولتان المغاربيتان بمنح معاملة لمنتجات بلدان السوق الأوروبية المشتركة لا تقل بحال من الأحوال عن المعاملة التي تمنحها لمنتجات الدول الأولى بالرعاية [1] وتتضمن الاتفاقية أيضا أحكام تتعلق بمنع كل ممارسة ضريبية داخلية تميز بين منتج داخلي ومنتج مماثل مصدره الطرف الأخر.

<u>المطلب الثالث :</u> خصوصية الجزائر في هذه المرحلة

كانت الجزائر هي البلد المغربي الوحيد الذي ورد ذكره بالاسم في معاهدة روما المادة 227 بحيث تتمتع بموجب هذا النص بامتيازات مشابهة للامتيازات التي تخولها المعاهدة للدول الأعضاء [2]وهذا باعتبار أن الاقتصاد الجزائري قبل الاستقلال كان مندمجا بصفة كاملة في الاقتصاد الفرنسي و بالتالي فهو جزء لا يتجزأ من المجموعة الأوروبية على غرار ما كان يسمى بولايات ما وراء البحار.

[1] فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية ، دار النشر المغربية ، الدار البيضاء المغرب 1982

[2] إسماعيل العربي مرجع سبق ذكره

و قد طالبت الجزائر في ديسمبر 1962 بالمحافظة على الوضع القائم سابقا و الذي كانت تتمتع فيه بموجب المادة 227 من معاهدة روما بامتيازات مشابهة للامتيازات التي تخولها المعاهدة للدول الأعضاء، وفي ديسمبر 1963 طالبت الجزائر بإجراء مفاوضات استطلاعية لتحديد علاقاتها مع المجموعة الأوروبية لكن هذه المفاوضات ظل يشوبها التردد إلى غاية سنة 1976.

و على هذا الأساس تمكنت الجزائر المستعمرة السابقة من متابعة الحصول على نظام الأفضليات بعد الاستقلال خاصة بالنسبة لصادرات الخمور التي التزمت فرنسا باستيراد كل فوائضها، و التزامها بمنح الجزائر مساعدة مالية، و متابعة استقبال اليد العاملة الجزائرية المهاجرة, كما أن الارتفاع السريع للصادرات الجزائرية من النفط والغاز في سنواتها الأولى من الاستقلال و التقليص الكبير لثقل قطاع الزراعة التصديرية بسبب التطور السلبي للقطاع الفلاحي بعد الاستقلال نتيجة تهميشه في إستراتيجية التنمية فأدى إلى تخفيف ضغط هذا القطاع على العلاقة بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية و هذا ما مكنها من الحصول على مركز أكثر امتياز من القطرين الآخرين[1].

وهكذا استطاعت الجزائر التملص من توقيع اتفاق شراكة مع المجموعة الأوروبية على غرار المغرب و تونس.

وفي نهاية الستينات قررت بعض الدول الأوروبية وخاصة إيطاليا رفض متابعة إعطاء أفضليات للمواد الزراعية الجزائرية وهذا ما جعل الجزائر تقرر انطلاقا من يف 1972فتح مفاوضات مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وقد تلقت الجزائر بعض الترضيات حيث قررت المجموعة الأوروبية عرض اتفاقية عامة شاملة تتناول التعاون الاقتصادي و المالي و التقني و ليس مجرد تفصيل في الشؤون التجارية كما اقترحت تطبيق النظام التفضيلي على أربع أخماس الصادرات الجزائرية التي يجب أن تخضع للحقوق الجمركية ، لكن هذا

[1] فتح الله ولعلو مرجع سبق ذكره

العرض لم يكن يتعلق إلا بـ 6 % من الصادرات الجزائرية غير النفطية ولكن مشكلة الخمور الجزائرية ظلت من المشاكل الأساسية في هذه المفاوضات إضافة إلى موضوع منتجات النفط المكرر التي اعتبرت نقطة حساسة في سياق تبادل الترضيات.

ورغم الاختلاف بين الجانبين فقد عملت الجزائر من جهة والمجموعة الأوروبية من جهة أخرى من أجل الوصول إلى نقاط اتفاق مكنت من توقيع الجزائر في أفريل 1976 اتفاقية تعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

كان الاقتصاد الجزائري إبان مرحلة الاستعمار الفرنسي مندمجا بصفة كلية في الاقتصاد الفرنسي كان نتيجة ذلك يكون جزءا لا يتجزأ من المجموعة الأوروبية باعتبار الجزائر آنذاك ولاية فرنسية من الولايات ما وراء البحر،و جاء ذكرها بالاسم في معاهدة روما (المادة 227) فكانت تتمتع بموجب هذا النص بامتيازات مشابهة للامتيازات التي تخولها المعاهدة للدول الأعضاء و خاصة منها الأفضليات المجموعة، كما كانت غالبية القطاع التصديري الجزائري بيد المعمرين الفرنسيين الذين كانوا يتحكمون في 40%من المساحات الزراعية مما جعل الاقتصاد الجزائري ذا طابع أولي متخصص في تصدير الحوامض والزيتون و الخمور باتجاه السوق الفرنسية .

و بعد الاستقلال مددت المجموعة الأوروبية مفعول المادة 227 و أبقت على الامتيازات التي تضمنتها هذه المادة للجزائر [1]، كما قدمت الجزائر في ديسمبر 1962 طلبا إلى المجموعة ترجو فيه المحافظة على الوضع القائم لغاية تحديد علاقاتها بالمجموعة و خلال مرحلة الستينات أصبحت العلاقات بين الطرفين الجزائر والمجموعة الأوروبية ناتجة عن عدة عوامل متناقضة منها:

ا – الجاذبية المتولدة من الإرث الاستعماري الذي أدمج الاقتصاد الجزائري في الإطار الأوروبي عن طريق الصادرات الزراعية الجزائرية خاصة الخمور التي التزمت فرنسا بابتلاع

[1] إسماعيل العربي–فصول في العلاقات الدولية–المؤسسة الوطنية للكتاب– الجزائر 1990ص156.

كل فوائضها وهجرة اليد العاملة الجزائرية حيث التزمت فرنسا أيضا بمتابعة استقبالها للمهاجرين الجزائريين (500000 مهاجر سنة 1962).

ب–الاتجاه نحو تقليص مكانة المواد الزراعية في المبادلات الجزائرية الأوروبية نتيجة ارتفاع القيمة المضافة للمواد الإستخراجية و خاصة النفط و تطور القطاع الفلاحي بشكل سلبي نتيجة عدة عوامل منها تهميش القطاع الفلاحي في الإستراتيجية الاقتصادية، و عدم التحكم في التخطيط الشامل الذي أدى إلى انعدام التماثل بين تنمية قطاع الصناعة و الزراعة و البناء و الأشغال العمومية و المياه[1]،

و فيما يلي جدول يبين هيكل الناتج المحلي الإجمالي بين 1960 و 1977 و ميل القطاع الزراعي إلى الانخفاض و استقرار نسبة الصناعة التحويلية و ارتفاع نسبة الصناعة الإستخراجية و الخدمات.

جدول رقم: 03

تغير الناتج المحلي الجزائري (1960–1976) بـ %

	الزراعة		الصناعة الإستخراجية		الصناعة التحويلية		الخدمات	
الجزائر	1960	1977	1960	1977	1960	1977	1960	1977
	21	8	33	57	10	11	46	35

المصدر:فتح الله ولعلو"الاقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية "دار النشر المغربية ،الدار البيضاء 1982 ص 274

و ظلت مشكلة العلاقات القانونية بين الجزائر و المجموعة الأوروبية معلقة خلال فترة الستينات و بالتالي فإن الجزائر لم توقع اتفاقية شراكة على غرار ما قامت به المغرب و تونس لكن هذا لم يمنع الجزائر من الاستمرار في التمتع بالوضع الإمتيازي و مواصلة حصولها على أفضليات جمركية لصادراتها خاصة على مستوى السوق الفرنسية و ظلت

[1] Ahmed Benbitour – l'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités – Editions Marinoor , Algérie 1er edition 98 p 62.

الجزائر أيضا مترددة في تحديد علاقاتها بالسوق الأوروبية لاعتبارات سياسية رغم الترضيات التي تلقتها من المجموعة الأوروبية، كأن عرضت على الجزائر اتفاقية عامة و شاملة تتناول التعاون الاقتصادي و المالي و التقني.

و خلال بداية السبعينات قررت بعض الدول الأوروبية العضو في المجموعة الأوروبية و خاصة إيطاليا بشكل فردي رفض متابعة منح الأفضليات المجموعية الممنوحة للمنتوجات الزراعية الجزائرية [1] الأمر الذي دفع الجزائر إلى أن تقرر الدخول في مفاوضات مع المجموعة الأوروبية في صيف 1972 قصد الوصول إلى إبرام اتفاقية تعاون بين الطرفين في إطار السياسة المتوسطة الشاملة للمجموعة الأوروبية.

[1] فتح الله و لعلو" الاقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية" دار السر المغربية الدار البيضاء 1982 ص102.

المبحث الثاني : اتفاقيات التعاون في ظل السياسة الشاملة منذ منتصف السبعينات

إن الاتجاه الرسمي الذي ساد سياسة المجموعة الأوروبية اثر التوسع الأول عمل على دمج كل الاتفاقيات الأورو متوسطية في إطار موحد للعلاقات بين المجموعة وباقي الأقطار المتوسطية.

و في هذا الإطار وضعت قمة باريس المنعقدة في أكتوبر 1972 المبادئ الأساسية للسياسة التي كانت في السابق محدودة في الجانب التجاري فقط فوجب توسيعها للمجالات التجارية و المالية و التقنية.

و على هذا الأساس تمت المفاوضات بين المجموعة الأوروبية و أقطار المغرب العربي و التي أفضت إلى عقد اتفاقيات تعاون مع البلدان الثلاثة كل واحدة على حدة ، و كانت ترمي اتفاقيات المغرب و تونس إلى تجديد وضعية الشراكة لسنة 1969 أما الجزائر فإن اتفاقها يعني اندماجها في إطار السياسة المتوسطية الشاملة.

المطلب الأول : إطار التعاون في ظل السياسة الشاملة

تضمنت الاتفاقيات المبرمة سنة 1976 بين المجموعة الأوروبية و الدول المغاربية مجالات تخص المبادلات التجارية بين الطرفين في المواد الزراعية و الصناعية و نصف المصنعة , أما بالنسبة للمواد الزراعية فتشمل الحوامض ، البواكر و الخمور والمعلبات و المواد النباتية و السمكية وهي تخضع للنظام التفضيلي أما المنتجات الصناعية فقد سمحت المجموعة الأوروبية بالدخول الحر لأسواقها وهذا بإعفائها من الرسوم الجمركية و دون تحديد كمي لها باستثناء الواردات الأوروبية من المواد البترولية المصفاة و الفلين التي خضعت لنظام السقف الذي يرتفع ب5% كل سنة.

أما الجانب المالي فقد تقرر تحديد المساهمة المالية عن طريق توقيع برتوكول مالي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد (1976 – 1981) و هذا لتمويل المشاريع التنموية، وقد تم تحديد المبلغ الممنوح للجزائر ب 114مليون أورو[1] منها 44 مليون أورو من موارد الميزانية الأوروبية و 70مليون أورو من موارد البنك الأوروبي للاستثمار(BEI) وقد تم استعمالها خاصة في قطاع التنمية الريفية أما المبلغ الممنوح للمغرب فقد قدر ب 130 مليون أورو منها 74مليون أورو من موارد الميزانية الأوروبية و 56 مليون أورو من موارد البنك الأوروبي للاستثمار أما بالنسبة لتونس فإن مبلغ المساعدة المالية بلغ 95 مليون أورو منها 54 مليون أورو من موارد المجموعة الأوروبية و 41 مليون أورو موارد البنك الأوربي للاستثمار.

و قد شملت الاتفاقات أيضا الجانب التقني الذي يرمي إلى تنشيط تبادل الخبرات و المعلومات خاصة في المجالات العلمية والتقنية والإعلامية قصد التنويع الكيفي في الصادرات المغاربية وتنمية الإنتاج الصناعي.

كما وقعت كل من مصر، سوريا، لبنان والأردن و دول جنوب أوروبا و إسرائيل اتفاقيات تعاون مع المجموعة الأوروبية فى إطار تعميمها للسياسة المتوسطية , و رغم اختلاف طبيعة صادرات هذه البلدان نحو المجموعة الأوروبية و ارتباطاتها الغير أوروبية فان هذه الاتفاقيات كانت مشابهة لتلك المبرمة مع دول المغرب العربي .

غير أن دول جنوب أوروبا (إسبانيا، اليونان، تركيا، قبرص ومالطا) وبحكم كيانها الثقافي و موقعها الجغرافي و بسبب تطورها السياسي الداخلي من خلال انتقالها من الأنظمة الدكتاتورية إلى أنظمة أكثر ديمقراطية في منتصف السبعينات جعلتها في مرحلة انتقال في انتظار عضويتها الدائمة و الكاملة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

[1] Délégation de la commission européenne au royaume du Maroc (union européenne- Maghreb 25 ans de coopération 1976-2001)

و بهذا الاتفاق أكدت الجزائر اندماجها في محيط السياسة المتوسطة رغم الاختلافات و الصعوبات التي عرفتها المفاوضات الأوروبية الجزائرية التي انطلقت منذ سنة 1972.
و قد تميز اتفاق التعاون لسنة 1976 بكونه غير محدود المدة يشمل المجال المالي الذي ظهر على أنه جد متواضع و الجانب الاجتماعي الذي لم يدخل حيز التطبيق [1] ، و المجال التجاري بالإضافة إلى التعاون التقني و مسألة هجرة اليد العاملة،و قد كان من أهداف هذا الاتفاق:

أ – تعديل شروط دخول المنتوجات الجزائرية للسوق الأوروبية.

ب – تطوير و تنمية التجارة الجزائرية داخل المجموعة الأوروبية.

ج – ترقية التعاون في المبادلات بين الطرفين.

المطلب الثاني : المحتوى التجاري

يعتبر الجانب التجاري في الاتفاقيات بالجانب التقليدي حيث يمنح للدول المتعاقدة امتيازات تتعلق بالصادرات الزراعية الصناعية ونصف المصنعة و يشمل النظام التجاري النظام التفضيلي و نظام الدخول الحر[2].

أ – النظام التفضيلي:

هذا النظام يتعلق بمنح امتيازات للصادرات الفلاحية لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط لكن كل هذه الامتيازات كانت خاضعة لقواعد السياسة الفلاحية الموحدة

[1] AZZAM Mohjoub « Europe Maghreb repères et perspectives sur la création d'une zone de – libre –échange » gemdev Cahier n°22 Paris 1994
[2] Mohamed Ben El Hassan Alaoui , la coopération entre l'union européenne et les pays du Maghreb , (collection édification d'un état moderne 94)

(PAC) بحيث أن هناك تفضيلات ممنوحة في الإطار العام كما و تفضيلات تمتاز بالخصوصية.

✓ التفضيلات العامة:

و يتعلق الأمر بالتخفيضات الجمركية التي تتراوح بين 40% و 100 % بالنسبة للمنتوجات الفلاحية المغاربية المصدرة إلى المجموعة الأوروبية .

✓ التفضيلات الخاصة :

مست هذه التفضيلات الخاصة بعض المنتجات الحساسة كالليمون وزيت الزيتون و المعلبات السمكية والخمور لأنها تنافس المنتجات الأوروبية و تعتبر ذات أهمية في صادرات الدول المغاربية فللحوامض و المعلبات تهم بالدرجة الأولى المغرب ، و إنتاج الزيوت يهم تونس أما الخمور فتهم الجزائر.

و قد كانت هذه المنتجات مرتبطة بأسعار مرجعية و بنظام حصص لا يجب تجاوزه وعليه فإن متابعة وضعية هذه المنتجات تكون عن طريق المشاورات الدورية بين المجموعة الأوروبية وكل دولة من الدول المغاربية لإيجاد الحلول الملائمة.

ب- نظام الدخول الحر :

سمحت الاتفاقيات المبرمة بالدخول الحر لصادرات دول المغرب العربي الصناعية إلى أسواق المجموعة الأوروبية بدون حقوق جمركية وبدون تحديد كمي [1] و بدون معاملة بالمثل و هذا طبقا للمادة 09 من اتفاق التعاون لسنة 1976 لكن هناك استثناءات هامة تخص منتوجات الفلين والمواد البترولية المصفاة والسيارات وقد خضعت هذه

[1] فتح الله ولعلو – مرجع سبق ذكره –

المواد لنظام السقف الذي يرتفع كل سنة ب 5% بالنسبة للمواد البترولية و ب 3 % بالنسبة للفلين ، و ستتم الإعفاءات من الحقوق الجمركية لهذه المواد في سنة 1979 بنسبة لمنتجات الفلين و المنتجات البترولية و في سنة 1985 بالنسبة للسيارات[1] أما المنتجات الفلاحية المصنعة فإن تحريرها يشمل جزأين الجزء الصناعي من المنتج وهو معفى والجزء الفلاحي من المنتج وهو خاضع للرسوم أما المنتجات النسيجية فتبقى خاضعة لنظام خاص وبتوسيع المجموعة الاقتصادية الأوروبية بانضمام اليونان سنة1981 وإسبانيا والبرتغال سنة 1986 انعكست آثاره السلبية على بلدان المغرب العربي خاصة المغرب وتونس التي تصدر حجم مهم من المنتجات الفلاحية إلى المجموعة الأوروبية ، وبفعل هذا التوسع اضطرت المجموعة الأوروبية إلى اتفاقات تكييف تسمح للمغرب وتونس خاصة من المحافظة على مصالحهم الاقتصادية والتجارية بعد توسع المجموعة الأوروبية.

و لقد مكن هذا الاتفاق الجزائر من الحصول على بعض الامتيازات مشابهة لتلك التي منحتها المجموعة الأوروبية لدول أخرى متوسط يةخاصة دول المغرب العربي، لكن الخمور الجزائرية شملتها مقتضيات غير تلك الممنو حة للدول الأخرى حيث تم بموجب هذا الاتفاق تخفيض حقوق الجمارك بنسبة 80% بالنسبة [2]، للخمر المخصص للاستهلاك العادي مع احترام قاعدة السعر المرجعي، أما الخمور الجيدة فقد أعفيت من حقوق الجمارك في حدود حصة سنوية تقدر ب 250000 هكتلتر في السنة الأولى بعد الاتفاق إلى 450000 هكتلتر في السنة الرابعة، أما المواد الصناعية فتمتاز بالدخول الحر إلى السوق الأوروبية بدون رسوم جمركية و بدون تحديد كمي باستثناء المواد البترولية و الفلين.

---

[1] مرجع سبق ذكره Mohamed Ben El Hassan Alaoui

[2] فتح الله ولعلو – مرجع سبق ذكره –

المطلب الثالث : الجانب المالي , التقني و العلمي

إلى جانب اتفاقيات التعاون وقعت دول المغرب العربي برتوكولات مالية ملحقة لكل خمس (05) سنوات قابلة للتجديد و قد وضعت اتفاقية 1976 أربعة مبادئ أساسية للتعاون المالي والتقني[1] :

- مبدأ التكامل:

تعتبر المساهمة المالية الأوروبية كمكمل لجهود الدول المغاربية في التنمية وقد جاء في المادة 3 من اتفاقية التعاون لسنة 1976 «أن المساهمة المالية وأيضا التقنية الممنوحة من طرف المجموعة الأوروبية تدخل في إطار مخططات وبرامج التنمية المنجزة بكل حرية وسيادة من طرف الدول المستفيدة ».

- مبدأ التشاور:

و يتعلق الأمر بالتشاور لتحديد القطاعات التي يمكنها الاستفادة من مساعدة المجموعة الأوروبية، كما يمكن عن طريق التشاور تحديد الأهداف ذات الأولوية المدرجة في إطار المخططات الوطنية أو البرامج الجهوية والتي يمكن تمو يلها عن طريق مساهمة المجموعة الأوروبية.

- مبدأ عدم التمييز :

يسمح هذا المبدأ لكل شخص مادي أو معنوي من مجموع الدول المشاركة في المناقصات والمزايدات ، الاستشارات، الصفقات والعقود ....الخ بشروط متماثلة و متساوية كما أن الأشخاص الماديين والمعنويين من المجموعة الأوروبية يمكنهم الحصول في الدول الم شاركة على نظام ضريبي و جمركي متماثل مع ذلك المطبق في إطار الدولة الأولى بالرعاية.

- مبدأ الشرطية:

[1] فتح الله ولعلو – نفس المرجع السابق –

يشترط في كل المساهمات المالية الأوروبية عن طريق عقد برتوكولات تعاون مالية احترام البلد المتلقي لمقتضيات حقوق الإنسان ، و احترام مبادئ الديمقراطية.

و بموجب اتفاق التعاون لسنة 1976 تقرر تحديد مساهمة مالية للجزائر في حدود 114 مليون وحدة حسابية تخص البرتوكول الأول (1977.1981) ثم توالى عقد برتوكولات مالية رباعية من سنة 1976 إلى غاية 1996 ثم من خلالها تمويل العديد من المشاريع خاصة في مجال التحديث و التوزيع الصناعي محاربة التلوث[1]، وتنمية البنيات التحتية.

و قد امتازت المساعدات المالية بالتزامات ضعيفة و بنسب الدفع أيضا جد متواضعة كما يظهر ذلك من خلال الج دول حيث أنه على مستوى معظم الاعتمادات الممنوحة خلال الفترة (1976–1996) بلغت نسبة الالتزام 85% و نسبة الدفع 40% وقد تفاقمت حدة الانخفاض على مستوى البرتوكولين الأخيرين(1987–1996).

جدول رقم: 04

حصيلة تنفيذ بروتوكولات التعاون المالي (1976–1996) بين الجزائر و المجموعة الأوروبية

المبالغ / البروتوكولات	المجموع (مليون إيكو)	الارتباطات		الدفع	
		القيمة	%	القيمة	%
البروتوكول الأول (1977-1981)	114	108	95	97	83
البروتوكول الثاني (1982-1986)	151	141	94	92	65
البروتوكول الثالث (1987-1991)	239	239	100	38	16
البروتوكول الرابع (1992-1996)	350	145	41	15	10
المجموع	854	633	74	242	38

المصدر : **Nachida Mhamsadji-bouzidi « 5 Essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne » Enag, éditions – Alger 1998**

(1) nachida M'hamsadji-bouzidi « 5 essais sur l'ouverture de l'économie algérienne » enag éditions Alger 1998

أما المجال التقني والعلمي فرغم أن الاتفاقيات دمجت هذا المجال كعنصر جديد للتعاون الذي يخص تنشيط اكتساب وتبادل الخبرات والمعلومات في المجال العلمي والتقني و الإعلامي و دعم العلاقات التكنولوجية بين الطرفين إلا أنه ظل جد ضعيف ماعدا بعض المساهمات المحتشمة من طرف المجموعة الأوروبية تمثلت في المساعدة في التكوين سواء داخل البلدان المغاربية أو خارجها وكذا تمويل بعض مشاريع البحث العلمي و التكوين كما يظهر ذلك من خلال برتوكولات التعاون المالي السالفة الذكر.

أما في مجال اليد العاملة المهاجرة التي تعتبر عنصرا أساسا في العلاقات بالنظر إلى دور هذه اليد العاملة في التنمية الاقتصادية الأوروبية و مساهمتها في تحويل العملات الأجنبية ، فقد عرف عدد العمال الجزائريين بأوروبا تصاعدا مستمرا، و على هذا الأساس أقرت الاتفاقية عددا من المبادئ في هذا المجال منها توحيد الامتيازات الاجتماعية داخل بلدان المجموعة الأوروبية[1].

[1] فتح الله و لعلو-مرجع سبق ذكره- ص 115.

المبحث الثالث : مسعى الشراكة الأورو متوسطية

اتبعت السياسة الأورو متوسطية المنتهجة من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال فترات السبعينات (70) و الثمانينات (80) مقاربات تقليدية تعتمد من جهة أخرى على الإعانة المالية لتمويل المشاريع بطرق قديمة ثم إن انهيار القطب الاشتراكي وسقوط جدار برلين سنة 1989 كلها عوامل ساعدت في تغيير المعطيات الجيو سياسية و الإستراتيجية بأوروبا، حيث تقدمت دول أوروبا الشرقية والجنوبية بطلبات الانضمام للاتحاد الأوروبي كما أن الفوارق في الدخول الفردية بين دول الضفتين أصبحت في تزايد خطر ومستمر ففي التسعينات فاق الدخل الفردي في الضفة الشمالية 12 مرة نظيره في الضفة الجنوبية و هذا ما توضحه الأشكال الموالية المتعلقة بالدخل الفردي للدول المتوسطية.

و استجابة لكل هذه التحديات أصبح لزاما على المجموعة الأوروبية اتخاذ سياسة أورو متوسطية أكثر جرأة تجاه الدول المتوسطية الثالثة لتبني مع جماعة البحر الأبيض المتوسط منطقة الازدهار المنشودة وقد حددت معالم هذا الاتجاه من طرف المجلس الأوروبي في ديسمبر 1990 ليشهد ميلاد سياسة أورو متوسطية جديدة ، جعلت من أولوياتها دعم الإصلاح الاقتصادي والهيكلي من جهة وضبط التعاون في المجال الجهوي و البيئي .

المطلب الأول : تطور السياسة الأورو متوسطية في بداية التسعينات

في بداية التسعينات (1990) جاء في تقرير داخلي للجنة الأوروبية يؤكد مرة أخرى على الأهمية الإستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط بالنسبة لأوروبا كما سجلت عدة ملاحظات خاصة بالدخول الحر للمنتوجات الصناعية ، والذي لم يسمح لدخول المنتجات المصنعة للدول المتوسطية بطريقة عادلة ، ونظام الأفضليات الممنوح لبعض المنتجات الزراعية والذي لم يسمح بالزيادة في صادرات المنتجات الفلاحية لدول جنوب المتوسط بسبب السياسة الفلاحية الموحدة أما المساعدة المالية فلم تكن في المستوى المطلوب بلغت نسبة مساهمة المجموعة الأوروبية خلال الفترة 1979-1987 3% من مجموع المساهمات العامة للدول المتوسطية الثالثة بينما بلغت نسبة الولايات المتحدة الأمريكية من هذه المساهمات31% [1] .

شكل رقم : 01
الناتج الداخلي الخام للفرد (بالأورو) لسنة 1999
للدول المتوسطية الثالثة

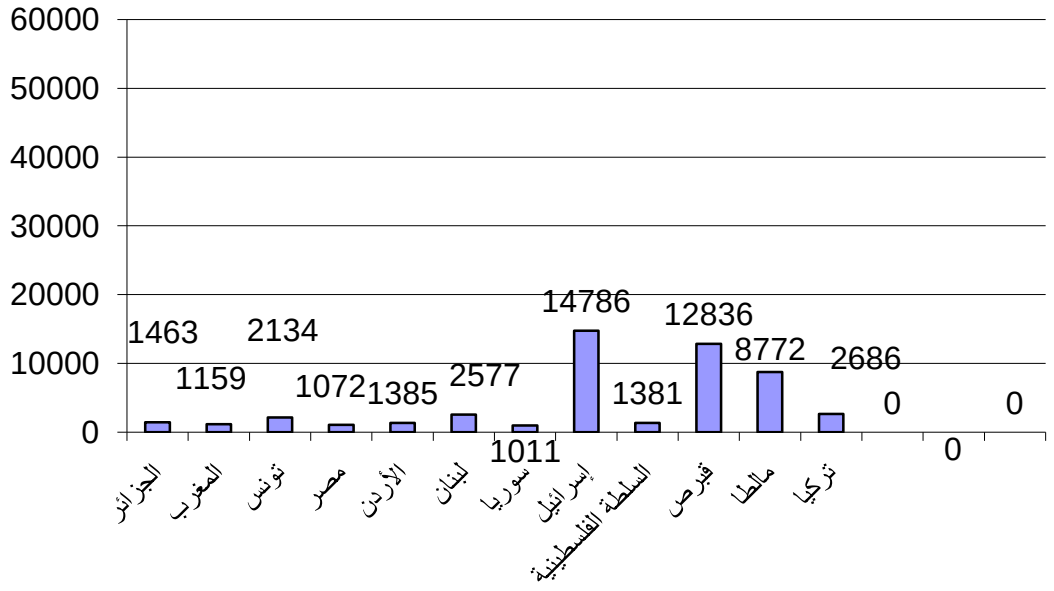

المصدر : الإحصائيات الأورومتوسطية EUROSTAT

[1] Paul balta, méditerranée défis et en jeux O.P cité

جدول رقم 05

المساهمات العمومية للدول المغاربية (1979 – 1987) بالمليون دولار

	المجموعة الأوروبية	الولايات المتحدة الأمريكية	بلدان منظمة الدول المصدرة للنفط	مختلف
مجمـوع المساهمـات				
الجـزائر	**93**	**104**	**145**	**1522**
المغـرب	**268**	**738**	**2930**	**2472**
تـونـس	**200**	**153**	**377**	**1181**
المساعدات العمومية للتنمية				
الجـزائر	**30**	**6**	**121**	**648**
المغـرب	**155**	**463**	**2863**	**523**
تـونـس	**107**	**123**	**262**	**397**
نسبة المساه				

المصدر:محمد بن الحسن العلوي"التعاون بين الاتحاد الأوروبي و دول المغرب" Maghreb sélection n° 599 du 18/04/1990

و في جوان 1990 فإن اللجنة الأوروبية التي استخلصت الدروس من هذا التقرير، اقترحت السياسة المتوسطية الجديدة والتي وافق عليها مجلس الوزراء من نفس السنة و بهذه المناسبة « جدد الاعتقاد بأن التقارب الجغرافي وكثافة المبادلات المختلفة تكون الاستقرار والازدهار في دول المتوسطية الثالثة ، و التي تعتبر بدورها عوامل مهمة بالنسبة للمجموعة الأوروبية ».

كما أضاف أن «...تفاقم انعدام التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المجموعة الأوروبية والدول المتوسطية الثالثة بالنظر لتطورها الخاص يصبح صعب المراقبة»... «...وبصفة عامة فإن أمن المجموعة الأوروبية في تحد...» والسياسة المتوسطية الجديدة تعني

«سياسات الجوار المتطورة سياسات محددة لوضعيات مختلفة تماما،والتي يجب أن تعرض على دول شمال إفريقيا» [1]

و قد جاءت السياسة المتوسطة الجديدة لتصحيح النقص الكبير الذي اعترى سياسات التعاون التجارية و هذا بالرفع من حجم صادرات دول العالم الثالث المتوسطية و تشجيع الأسواق الأوروبية للانفتاح على الدول المتوسطية و تشجيع تكوين منطقة سوق موحد ة بين دول المنطقة[2]

المطلب الثاني : مرحلة الشراكة في منتصف التسعينات:

تعتبر الشراكة المتوسطية التي وضع أسسها مؤتمر برشلونة نهاية 1995 منافسا للمشروعات الشرق أوسطية، وعن طريقها تحاول أوروبا إبراز دورها الفعال في تقرير مستقبل المنطقة الحيوية للأمن الأوروبي خاصة بعد إدراكها المخاطر المحتملة التي تواجه حوض المتوسط و التي لا يمكنها مواجهتها بمفردها ضمن إطار الاتحاد الأوروبي، و إنما بشراكة الجنوب الذي أصبح مصدر الأزمات و لاسيما بعد اختفاء المواجهة بين الشرق و الغرب[3].

و مع انتهاء الحرب الباردة انهيار المعسكر الشرقي ظهرت الرغبة الملحة على مستوى المجموعة الأوروبية لتبوأ مكانة دولية مرموقة خاصة بعد سريان اتفاقية ماستر يخت المنشئة للاتحاد الأوروبي في نوفمبر 1993 و بحكم التقارب الجغرافي و الارتباط التاريخي و الأمني لمنطقة المتوسط و باعتبارها أيضا منطقة اهتمام و مصالح حيوية طرحت المجموعة الأوروبية مبادرة الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و دول المتوسط تهدف إلى تحقيق الأمن و الاستقرار و التكامل بالمنطقة.

---

[1] تصريح جاك ديلور أمام البرلمان الأوروبي. بمناسبة تنصيب اللجنة الأوروبية الجديدة في 1989/06/17.

[2] Mohammed ben el hassan alaoui op cit

[3] د. ناظم عبد الواحد الجاسور– الأمة العربية و مشاريع التفتيت– منشور الأهلية لعام 1998.

و قد أعلنت قمة "أسن" للاتحاد الأوروبي في 10 ديسمبر 1994 بألمانيا عن الخطوط العريضة لمستقبل العلاقات بين الدول المتوسطية و الاتحاد الأوروبي و التي شملت ثلاثة مجالات هي المجال السياسي الأمني الذي يهدف إلى تحديد عدد من المبادئ و المصالح المشتركة يتعهد الجميع بد عمها سويا و المجال الاقتصادي و المالي الذي يرمي إلى الإسراع في الرفع من معدلات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تحسين الظروف المعيشية و دعم التعاون الإقليمي و إنشاء منطقة للتجارة الحرة و زيادة المساعدات المالية أما المجال الاجتماعي فقد ركز على حقوق الإنسان و مكافحة التطرف و الإرهاب بالإضافة إلى التعاون في مجالات الثقافة و الإعلام و الصحة و الشباب..الخ.

و على هذا الأساسي تم عقد مؤتمر برشلونة الأورو متوسطي يومي 27 و 28 نوفمبر 1995 بمشاركة ممثلي الاتحاد الأوروبي و ممثلي اثنتي عشرة دولة متوسطية شريكة هي: الجزائر، مصر ، المغرب، تونس، الأردن، سوريا، لبنان، تركيا، إسرائيل، قبرص، مالطا و السلطة الفلسطينية كما شاركت في المؤتمر كل من الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا و دول شرق و وسط أوروبا و دول البلطيق و ألبانيا بصفتهم ضيوف و شاركت موريتانيا بصفتها مراقب و قد غابت ليبيا بسبب الحضر المفروض عليها آنذاك رغم كونها دولة مشاطئة للبحر الأبيض المتوسط.

و قد تضمن إعلان برشلونة ثلاثة مجالات هي المجال السياسي و الأمني، و المجال الاقتصادي و الأمني و المجال الاجتماعي و الثقافي و الإنساني كما تضمن الإعلان إطار عمل ملحق يحدد كيفية تنفيذ و متابعة ما جاء في إعلان برشلونة.

إذن مشروع الشراكة المقترح يعتبر مشروع شامل جغرافيا و سياس يتجاوز التعاون الاقتصادي والتجاري الذي تميزت به الاتفاقات السابقة و يشمل بصفة كلية الجوانب السياسة

والثقافية إلى الجانب الاقتصادي لأن تكوين دولة القانون و مشاركة المجتمع المدني و تدعيم الهيئات السياسية تعتبر شروطا أساسية لوضع آليات اقتصاد السوق و كذا تحريك النمو[1].
و قد تضمن مسعى الشراكة الأورو متوسطية مجالات مختلفة منها :

أ. مجال الشراكة السياسية و الأمنية:

عبر المشاركون في إعلان برشلونة عن اعتقادهم بأن السلام و الاستقرار و الأمن بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، هي منفعة مشتركة تلزم ترقيتها و توطيدها بكل الوسائل المتاحة و في هذا المجال دعوا إلى تنظيم حوار سياسي قوي و منظم، يعتمد على احترام المبادئ الأساسية للقوانين الدولية و يؤكدون على جملة من الأهداف المشتركة تخص الاستقرار الداخلي و الخارجي و قد التزام المشاركون بعدد من المبادئ المشتركة يتعهد الجميع بدعمها سويا و التأكيد على أهميتها و تتمثل في العمل و فق ميثاق الأمم المتحدة و التصريح العالمي لحقوق الإنسان و كذا القوانين الدولية.
و يعتبر ما جاء في هذا المجال بكل بساطة ضمان لأمن المنطقة الذي تمليه متطلبات التقارب الجغرافي[2].

ب. مجال الشراكة الاقتصادية و المالية:

أعطى إعلان برشلونة أهمية كبرى للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستديمة و المتوازنة لغرض إنشاء منطقة نمو و ازدهار , كما أقر الإعلان بالصعوبات الناجمة عن المديونية و التي تؤثر على التنمية في بلدان المنطقة المتوسطة بالإضافة إلى

[1] Assesing aid « rapport de la banque mondiale, 1998 cité au, (le partenariat euro –méditerranéen, la dynamique de l'intégration régionale) rapport du groupe de travail préside par remy leveau CGP juillet 2000.
[2] Naclida m'hamsadji bouzidi, 5 essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne, (ENAG/Editions) Alger 1998.

التحديات المشتركة التي تظهر بدرجات متفاوتة وعلى هذا الأساس تم تحديد الأهداف الطويلة الأمد التالية:

– تسريع وتيرة التنمية السوسيو اقتصادية المستديمة.

– تحسين مستوى معيشة الشعوب، رفع مستوى التشغيل و تخفيض فوارق التنمية الكبيرة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

– ترقية التعاون و التكامل الجهوي.

و لتحقيق هذه الأهداف دعا إعلان برشلونة إلى إقامة شراكة اقتصادية و مالية تؤسس على:

1. إنشاء منطقة تبادل حر:

تهدف الاتفاقيات إلى تشجيع و تنمية التبادل الحر مع مختلف الشركاء في إطار احترام الالتزامات الناجمة عن بنود المنظمة العالمية للتجارة (OMC) و هذا بإلغاء الحواجز الجمركية و الغير جمركية بصفة تدريجية و وفق رزنامة متفاوض عليها من طرف الشركاء.

وقد تقرر تسهيل عملية إنشاء منطقة التبادل الحرة تدريجيا عن طريق ما يلي:

– إقرار إجراءات متطابقة في مجال قواعد المنشأ و حماية حقوق الملكية الثقافية و الصناعية و حقوق المنافسة.

– متابعة و تثمين السياسات المؤسسة على مبادئ اقتصاد السوق.

– القيام بالتصحيح والتحديث للهي اكل الاقتصادية و الاجتماعية م ع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص.

– ترقية آليات تنمية التبادل التكنولوجي.

2. التعاون الاقتصادي:

يرمي التعاون الاقتصادي إلى تشجيع و تنمية المجالات التالية:

– الاعتراف بأن التنمية الاقتصادية تتدعم با لادخار الداخلي، القاعدة الاستثمارية و الاستثمارات الخارجية المباشرة كما أن تكوين محيط ملائم عن طريق إلغاء الحواجز التي تعترض الاستثمار تؤدي إلى التحويل التكنولوجي و الرفع من الإنتاج و الصادرات.

– التأكيد على أن التعاون الجهوي المبني على قاعدة اختيارية خاصة تنمية التبادل بين الشركاء أنفسهم يعتبر مؤشرا هاما لإنشاء منطقة تبادل حرة.

– التعاون بغرض تحديث و هيكلة القطاع الزراعي و تدعيم التنمية الريفية.

– تحديد مقاربات جهوية للتعاون في مجال البيئة و ربط التطور الاقتصادي بالحفاظ على البيئة.

– خلق الشروط و الأطر الملائمة للاستثمار و النشاط في مجال الطاقة.

3. التعاون المالي:

يعتبر التسيير الاقتصادي الكلي السليم العنصر الأساسي لإنجاح الشراكة و عليه يجب تدعيم الحوار حول السياسات الاقتصادية التي ترمي إلى الاستغلال الأمثل للتعاون المالي.

و على هذا الأساس يتم تقديم مساعدة مالية من ميزانية الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلي القروض التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار زيادة على المساهمات المالية الثنائية الأطراف بين الدول الأعضاء.

و قد تم تخصيص موارد مالية إضافية خلال الفترة 1995 –1999 تبلغ مليار وحدة نقدية أوروبية لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في كافة أوجه التعاون خاصة التعاون الصناعي، البيئة، المياه، الطاقة ، النقل و المجتمع و الإعلام.

ج. الشراكة في المجال الاجتماعي و الثقافي و الإنساني:

يهدف هذا المجال إلى ترقية مفهوم التضامن بين شعوب المنطقة , و تعتبر تنمية التعاون مع المجتمع المدني بمثابة الحجر الأساس بالنسبة لهذه الجهود، كما يعطي أهمية خاصة لترقية حقوق الإنسان و الديمقراطية لدى الشركاء بمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

و لأجل إقامة شراكة في المجال الاجتماعي، الثقافي والإنساني يؤكد الإعلان على:

-الحوار و الاحترام المتبادل بين الثقافات و الأديان بغرض التقارب بين شعوب المنطقة، الدور الذي أن تلعبه وسائل الإعلام المختلفة.

-تنمية الموارد البشرية فيما يخص التربية و التكوين خاصة بالنسبة للشباب و وضع سياسية دائمة لبرنامج تربوي و ثقافي.

-إعطاء أهمية للقطاع الصحي و التنمية الاجتماعية و اعتبار النمو الديمغرافي كتحدي ذا أولوية وجب التصدي لها لأجل الإنعاش الاقتصادي.

-زيادة التعاون في مجال الحد من ضغوط الهجرة، محاربة الإرهاب، تجارة المخدرات و التمييز العنصري.

المطلب الثالث : آليات عمل برنامج المساعدة المالية الأوروبية

انخرطت الجزائر في مسعى الشراكة الأورو متوسطية توج بعقد اتفاقية انتساب مع الاتحاد الأوروبي تنص على التدرج في التحرير و إلغاء التعريفات الجمركية مقابل اتخاذ إجراءات مصاحبة لهذا الجهد من طرف الاتحاد الأوروبي تمثلت في منح مساعدات مالية تساهم في التخفيف من الآثار السلبية لهذا المسعى.

أ. الإطار العام للمساعدة المالية الأوروبية:

في إطار الشراكة الأورو متوسطية يقترح الاتحاد الأوروبي مساعدة مالية تعتبر كمساهمة في تحمله لجزء من تكاليف انفتاح اقتصاديات دول جنوب البحر المتوسط و الإجراءات المصاحبة له , وقد خصص لهذا الغرض في إطار برنامج ميدا حوالي 4,6 مليار أورو من ميزانية الاتحاد الأوروبي للفترة (1995-1999), و لتدعيم هذا الجهد سمح الاتحاد للبنك الأوروبي للاستثمار بمنح قروض من موارده في حدود سقف 2.3 مليار أورو خلال الفترة (1997-2000) , و يخضع تمويل البنك لنفس قواعد التمويل عن طريق برنامج ميدا , لكن مجال تدخله يتركز حول نفقات البنيات التحتية (ماء, طاقة, نقل....) و لا يمكن اعتباره كمساعدة للتنمية لأن معظم المساعدات عن طريق برنامج ميدا غير مسترجعة عكس التمويل الممنوح من طرف البنك الأوروبي للاستثمار الذي يمنح قروض بأسعار فائدة مخفضة.

بالإضافة إلى التمويل عن طريق برنامج ميدا و البنك الأوروبي للاستثمار الذي يعتبر مهم من ناحية حجمه, هناك أيضا برامج مساعدة مخصصة لمجمل المنطقة من أجل التنمية (مساعدات غذائية, تنمية دور المرأة, التعاون العلمي و التقني, محاربة السيدا و المخدرات).

ب. <u>النصوص القانونية المسيرة لبرنامج ميدا:</u>

يخضع تسيير برنامج ميدا إلى مجموعة من النصوص القانونية الداخلية للاتحاد الأوروبي و أخرى منشئة للشراكة الأورو متوسطية يتم بموجبها تحديد الدول و القطاعات المؤهلة لهذه المساعدة و كذا القواعد العملية لهذا البرنامج[1] .

- ✓ **<u>نظام ميدا رقم 96/1488</u>**: المؤرخ في 23 جويلية 1996 و هو من النصوص الداخلية للاتحاد و يعتبر بمثابة النص الرئيسي المسير لبرنامج ميدا, هذا النص حدد كيفية تسيير البرنامج من طرف اللجنة الأوروبية كما أن مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي قد حدد وفق هذا النظام الخطوط العريضة لاستعمال أموال هذا البرنامج على المستوى الثنائي أو الجهوي.

- ✓ **<u>إعلان برشلونة</u>** : و يعتبر الوثيقة الأساسية المنشئة للشراكة الأورو متوسطية حدد المبلغ الإجمالي للمساعدة المالية في هذا الإطار للفترة (1995-1999) بمبلغ **4.685** مليون أورو منها **3.425,5** مليون أورو خاصة ببرنامج ميدا.

- ✓ **<u>اتفاقيات الانتساب</u>**: كل هذه الاتفاقيات سواء منها المنعقدة أو التي هي في الطريق تشير إلى برنامج ميدا بالنظر إلى الأهداف المرجو تحقيقها , غير أنها لا تحدد المبالغ التي تخصص للشريك الذي أمضى على الاتفاقية .

ج. <u>الدول المؤهلة للمساعدة المالية</u>: مجموع الدول الإثني عشر(12) المتوسطية الشريكة هي مؤهلة للنشاطات الجهوية الممولة من طرف برنامج ميدا في إطار البرامج التوجيهية الجهوية.

أما تمويل البرامج التوجيهية الوطنية فهي تتعلق بتسع دول فقط (09) من بين الاثني

[1] Commission Européenne « Partenariat euro-méditerranéen , Le Programme MEDA » juillet 1999 p8

عشر دولة شريكة هي " الجزائر, مصر, الأردن, لبنان, المغرب, سوريا, تونس, تركيا و السلطة الفلسطينية".

د. **القطاعات المؤهلة للمساعدة:** يمول البرنامج مشاريع متنوعة في أربعة مجالات كبرى هي[1]:

- ✓ **دعم التعديل الهيكلي** : يتعلق الأمر بالدعم الممنوح للميزانيات العمومية للدول الشريكة المنخرطة في برامج تصحيحية اقتصادية مع المؤسسات المالية الدولية و مع الاتحاد الأوروبي, و ترمي المساعدة المالية إلى التخفيف من الآثار السلبية لبرامج التعديل الهيكلي .
- ✓ **الانتقال الاقتصادي و تنمية القطاع الخاص** : يتعلق الأمر بضمان تنمية القطاع الخاص في ظل ظروف و محيط سياسي و اقتصادي ملائم و أدوات مالية فعالة, و على هذا الأساس يمول برنامج ميدا مشاريع تخصص : للمساعدة التقنية للخوصصة, لإصلاح القطاع المالي, لتحسين التكوين المهني, لخلق مراكز استشارية أو تقنية لدى المؤسسات.

- ✓ **تعزيز التوازن السوسيو اقتصادي** : بتمويل مشاريع دعم قطاعية لفائدة التنمية في الدول المتوسطية الشريكة تتعلق بالصحة, التعليم القاعدي, التنمية الريفية....إلخ.

- ✓ **تدعيم المجتمع المدني** : و هذا بتمويل نشاطات المنظمات الغير حكومية كالجمعيات و التجمعات المهنية .

[1] Commission Européenne « Partenariat euro-méditerranéen , Le Programme MEDA » juillet 1999 p6

شكل رقم : 02

توزيع اعتمادات برنامج ميدا حسب طبيعة الإرتباط للفترة 1995--1998

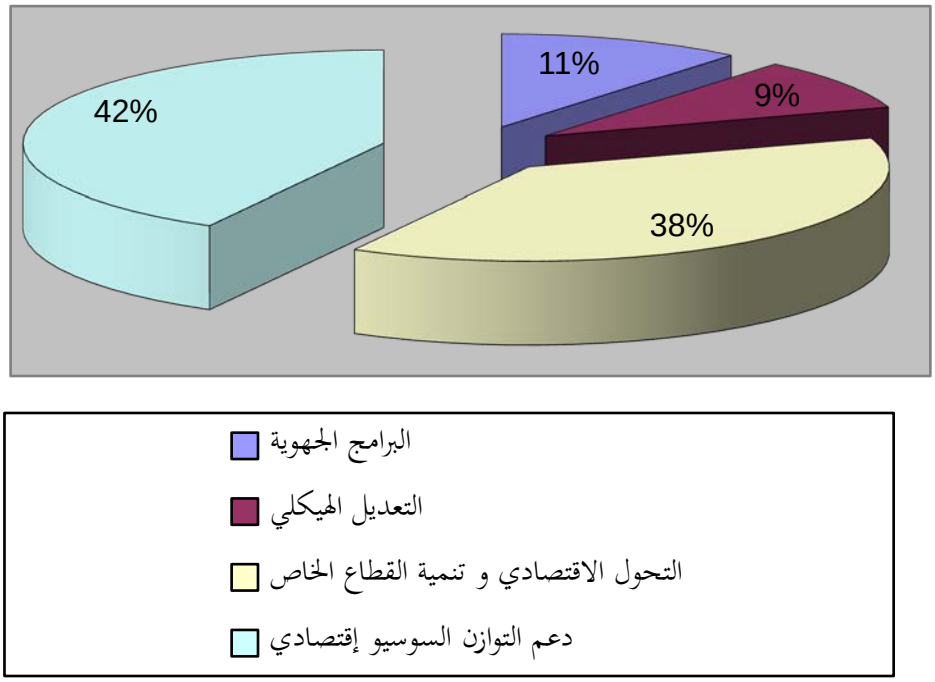

المصدر:-**Commission Européenne « Union Européenne-Maghreb 25 ans de coopération 1976-2001 »**

هـ. **البعد الجهوي و البعد الثنائي:** يتم استعمال الاعتمادات الممنوحة في إطار برنامج ميدا على أساس نوعين من البرامج:

✓ **البرامج التوجيهية الوطنية ميدا :** يتم من خلالها تدعيم و تمويل المشاريع و النشاطات المسجلة في البرامج التوجيهية الوطنية خاصة في مجالات الانتقال الاقتصادي (التعديل الهيكلي ,تنمية القطاع الخاص...), تطوير التوازن السوسيو اقتصادي (التعليم, الصحة, التنمية الريفية...) و كذا تمويل مشاريع لفائدة المجتمع المدني.[1]

هذه البرامج أمضيت لأول مرة خلال الفترة (1996-1998) مع تسع دول

[1] **Commission Européenne « Union Européenne-Maghreb 25 ans de coopération 1976-2001 »**

شريكة مؤهلة هي " الجزائر , المغرب,تونس,مصر,لبنان,الأردن,سوريا , السلطة الفلسطينية و تركيا " تراجع كل سنة.

✓ **البرنامج التوجيهي الجهوي:** يتم من خلاله تدعيم و تمويل المشاريع و النشاطات الملتزم بها من طرف الدول المتوسطية الشريكة في إطار المخطط التوجيهي الجهوي الذي يتعلق ببرنامج العمل المرفق بإعلان برشلونة و كذا البرامج و المشاريع المنبثقة عن الملتقيات الوزارية القطاعية. و يخص الدول الشريكة الاثنى عشر وضع لأول مرة سنة 1997 للفترة (1997-1999) و يراجع كل ستة أشهر.

و. الإطار العملي لبرنامج ميدا:

في المجال العملي يسير برنامج ميدا من طرف المفوضية الأوروبية (المديرية العامة للعلاقات الخارجية), تحدد الاعتمادات سنويا في الميزانية حسب الإجراءات العادية لتحضير ميزانية عامة أي باقتراح من المفوضية و مصادقة السلطة المجيزة للميزانية. أما استعمال الاعتمادات الممنوحة في هذا الإطار فإنها تضمن تمويل المشاريع التي تخدم أهداف مسعى الشراكة الأورو متوسطية في مجالاته الثلاثة ,و تكون ملائمة لاحتياجات الدول المتلقية.

و خلافا لبروتوكولات التعاون المالي السابقة فإن هذه المساعدة في إطار برنامج ميدا أصبحت محكومة بشروط اقتصادية و سياسية " تمويل التعديل الهيكلي, مراعاة وضعية حقوق الإنسان ...إلخ" , كما أنها تعتمد على مبدأ التنافسية في المشاريع و المتعلقة بمدى قدرة الدولة المتلقية للمساعدة على استهلاك مبلغ الإعانة الممنوح لها و لتسيير هذه المشاريع تعتمد المفوضية الأوروبية مع الدول المستفيدة نظام "دورة تسيير المشاريع" الذي يشمل عدة مراحل منها[1] :

[1] Commission Européenne « Partenariat euro-méditerranéen , Le Programme MEDA » juillet 1999 p11

1.**التعيين:** يتمثل في البحث عن البرنامج المتعلق بالقطاعات ذات الأولوية و الأهداف العامة المدرجة ضمن البرامج التوجيهية الوطنية أو الجهوية للشراكة الأورو متوسطية.

2.**الصياغة:** و هي دراسة الجدوى, و تعتبر ضرورية لاختبار الجوانب التقنية , المالية و جوانب تنفيذ المشروع.
و التحليل على أساس منطقي يسمح على الخصوص ببحث تطابق المشروع مع الأهداف المخطط لها.

3.**التمويل:** الارتباطات الضرورية تتم وفقا لقرار المفوضية الأوروبية بعد الإذن بالموافقة من طرف لجنة مكونة من ممثلي الدول الأعضاء, أما الدفع فيتم عن طريق المفوضية الأوروبية بعد طلب من طرف العضو المستفيد مع تقديمه للوثائق التبريرية.

4.**متابعة تنفيذ المشروع :** تقع مسؤولية متابعة التنفيذ على عاتق صاحب المشروع, لكن المفوضية الأوروبية باعتبارها الجهة الممولة فإنها تتابع عن قرب التنفيذ المالي و التقني لمختلف مراحل المشروع عن طريق ممثلياتها.

5.**التقييم:** المفوضية الأوروبية و البلد المستفيد يضمنان تقييم مستقل لتنفيذ مشاريع التعاون فكل مشرع يقيم في منتصف مرحلة التنفيذ و عند انتهاء المشروع, كما أن هناك تقييمات للآثار النهائية و هناك تقييمات قطاعية تؤخذ كلها بعين الاعتبار عند برمجة و تعيين البرامج.

ز. المساعدة المالية للجزائر إطار برنامج ميدا:

بمشاركة الجزائر في مسعى الشراكة الأورو متوسطية في نوفمبر 1995 و الذي نجم عنه عقد اتفاقية انتساب بينها وبين الاتحاد الأوروبي ترمي إلى إنشاء منطقة تبادل حرة , تحاول من خلالها الجزائر تعزيز سياساتها الإصلاحية التي التزمت بها في مسعى التحرير و التعديل الهيكلي و بالتالي فإن الاندماج في الإطار الأورو متوسطي يعتبر فرصة جديدة لتعميق اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي تدريجيا يصاحب هذا الجهد إجراءات مساعدة من طرف الجانب الأوروبي للتخفيف من آثار هذا الاندماج.

و لهذا الغرض خصص الاتحاد الأوروبي مساعدات مالية في إطار برنامج ميدا بالإضافة إلى القروض الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار للدول المتوسطية الشريكة.

بالنسبة للجزائر استفادت من مساعدة مالية في إطار برنامج ميدا 1 للفترة (1996-1999) من مبلغ مالي يقدر ب 164 مليون أورو موزعة حسب القطاعات بنسبة 18% للتعديل الهيكلي, 72% لدعم الانتقال الاقتصادي, 3% للقطاع الاجتماعي و 7% لقطاع البيئة.

بالإضافة إلى المساعدات الثنائية هناك مساعدات استفادت منها الجزائر ضمن برنامج ميدا تمنح في الإطار الجهوي أي المتعدد الأطراف.

جدول رقم : 06

المشاريع الممولة في إطار برنامج ميدا 1

على المستوى الثنائي للفترة (1996-1999) بالمليون أورو

تعيين المشاريع	القيمة الارتباطات
تسهيلات التعديل الهيكلي	30.00
تخفيضات الفوائد لقروض خاصة " بمحاربة التلوث الصناعي"	10.80
دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	57.00
دعم إعادة هيكلة القطاع الصناعي و الخوصصة	38.00
تحديث القطاع المالي	23.30
دعم الجمعيات المهتمة بالتنمية	5.00
المجموع	**164.00**

المصدر: **Commission Européenne « Union Européenne-Maghreb 25 ans de coopération 1976-2001 »**

أما ميدا 2 و الذي ألح من خلاله الاتحاد الأوروبي على اعتباره أداة لتمويل الإصلاحات الملتزم بها في إطار الشراكة الأورو متوسطية فقد قدر المبلغ بـ 5.35 مليار أورو من ميزانية الاتحاد الأوروبي تغطي الفترة الممتدة من 2000 إلى 2006 , أما البنك الأوروبي للاستثمار فقد خصص لنفس الفترة غلاف مالي يقدر بـ 7.425 مليار أورو منها 6.425 أورو كقروض ذات فائدة مخفضة و 1 مليار أورو لتمويل النشاطات الجهوية للتعاون .

ح. <u>معوقات التمويل عن طريق المساعدة المالية الأوروبية :</u>

إن من بين معوقات التمويل عن طريق المساعدات الأوروبية تتمثل أساسا في :

- ✓ التغيرات العالمية (السياسية و الإستراتيجية) خاصة بعد سقوط المعسكر الاشتراكي أدت إلى تقليص المساعدات المالية التي كانت غالبا لأغراض غير اقتصادية.
- ✓ الصعوبات المالية الأوروبية و ازدياد ارتباطها المالي تجاه عدد متزايد من الدول و كذا توسيع الاتحاد الأوروبي (دول أوروبا الشرقية) كلها عوامل تحد من زيادة المساعدات المالية التي تعتبر عبئا على ميزانية الاتحاد.
- ✓ تعقيدات التمويل و طول الإجراءات المتخذة في إطار ميزانية الاتحاد الأوروبي من حيث اختيار المشاريع , برمجتها و متابعتها ثم من حيث شروط الدفع.
- ✓ ضعف قدرات استهلاك الاعتمادات الممنوحة خاصة في سنوات التسعينات نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري كما يبين ذلك الجدول السابق (164 مليون أورو ارتباطات 30 مليون فقط تم دفعه للفترة (1996-1999).
- ✓ الضعف النسبي لمبلغ الاعتماد المالي الممنوح للجزائر في إطار المساعدات الأوروبية (برنامج ميدا) بالمقارنة مع الدول المغاربية المجاورة (تونس و المغرب).

الخلاصـة:

إن الرهان بالنسبة للجزائر هو في مدى قدرتها على الالتزام بالإصلاح و التخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن الخسارة المباشرة في المداخيل بالإضافة إلى احتمال خسارة غير مباشرة تنتج عن منافسة المنتجات الأوروبية لمثيلاتها المحلية الأمر الذي يؤثر على المؤسسات الجزائرية.

و يمكن اعتبار التخلي عن المؤسسات التي لا تستطيع الاستمرار بدون حماية , و تخفيض النشاط الإنتاجي بالنسبة لمؤسسات أخرى الناجم عن تخلي المستهلك عن منتجاتها لصالح المنتجات الأوروبية بمثابة ثمن باهض لاختيار تكوين منطقة تبادل حرة.

و ستساهم المساعدات المالية الأوروبية في التخفيف من هذه الآثار رغم أنها ليست في مستوى التضحيات لذا وجب تجديد أنماط التمويل في إطار برنامج ميدا و مراعاة بدقة خصوصية اقتصاد كل دولة شريكة على حدى .

الفصـــل الثالث : التقييم النظري لنتائج اتفاقية الانتساب على الاقتصاد الجزائري

تمهيـــــد :

لم تستطع ديناميكية اتفاقيات التعاون المختلفة ، اتفاق الشراكة مع بعض دول المغرب العربي في الستينات ، اتفاقيات التعاون في إطار السياسة الشاملة في فترة السبعينات ثم اتفاق الشراكة الأورو متوسطية في منتصف التسعينات مع دول جنوب المتوسط و المجموعة الأوروبية ، تذليل الصعوبات التي تواجه اقتصاديات هذه الدول و لا حتى تكييفها أو تقريبها مع مستوى الاقتصاديات الأوروبية المتقدمة, و لم تعمل إلا على خنق الاقتصاديات الهشة لهذه الدول الأمر الذي جعل المجموعة الأوروبية و في كل فترة تفكر في مبادرة جديدة تستدرك بها النقص و تتكيف مع المعطيات الجديدة .

و يمكن تقييم مختلف هذه الاتفاقيات نظريا من خلال رصد مختلف إيجابياتها و سلبياتها.

المبحث الأول : تقييم اتفاقيات التعاون الأولى .

المطلب الأول : تقييم اتفاقيات التعاون خلال الستينات .

لم تقم دول جنوب المتوسط خلال هذه الفترة إلا على مسايرة طلب المجموعة الأوروبية و الاستجابة باستمرار لرغباتها المتغيرة بتغير الكيان الأوروبي.

و قد شهدت المجموعة الأوروبية خلال هذه الفترة عملية التوسع الأولى حيث عملت ثلاث دول على الانضمام إلى المجموعة الأوربية و هي :

-بريطانيا (المملكة المتحدة)

-الدانمرك

-ايرلندا

و بعد أن أصبحت المجموعة الأوروبية خلال هذه المرحلة متكونة من تسع دول ، أخذت تفكر في مبادرة ثانية تربطها بدول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ، تستند إلى سياسة شاملة للمنطقة بأكملها ، تأخذ بعين الاعتبار الأعضاء الجدد في المجموعة ، و تهدف إلى إقامة تعاون في مجلات عدة منها :

- المجال التجاري عن طريق منح تفضيلات جمركية لصادرات دول جنوب المتوسط .

- الجانب المالي بحيث تساهم المجموعة في بمنح مساعدات مالية .

- كما تشمل أيضا مجالات التعاون التقني و العلمي و كذا الهجرة و اليد العاملة.

المطلب الثاني : تقييم اتفاقيات التعاون في ظل السياسة الشاملة .

إن تنفيذ مقتضيات اتفاقية التعاون لسنة 1976 بين المجموعة الأوروبية و الأقطار المشاركة يدل على ضخامة الصعوبات المعقدة و المتزايدة التي تعيق تطبيق الاتفاقيات بسبب تأكيد السياسة الفلاحية الموحدة ، و الممارسات الحمائية الجديدة الناتجة عن استمرار الكساد الاقتصادي و الممثلة في قواعد المنشأ ، مبدأ بنود الإنقاذ ، نظام الحصص و الأسعار المرجعية و قد زاد من حدة هذه الصعوبات نتائج التوسع الأوروبي و انتقال أوروبا من ست دول إلى أثنى عشر دولة.

و قد ظهرت محدودية اتفاقيات التعاون على المستوى الاقتصادي ، التنظيمي و المالي حيث لم تستطع القيام بتدعيم الإقلاع الاقتصادي لدول العالم الثالث المتوسطية و أصبح ما تم التبشير به في بداية الأمر على انه إطار عمل متعددة الأطراف في ظل السياسة المتوسطية الشاملة جرى اختزاله إلى مجموعة من الاتفاقيات الثنائية, و على ضوء هذا النقص دعا المجلس الأوروبي في بداية التسعينات إلى إجراء تقييم لمجل سياسة المجموعة الأوروبية في منطقة حوض البحر المتوسط و للمبادرات الممكنة لتعزيز هذه السياسة في الأمدين القصير و المتوسط توج بظهور السياسة المتوسطية المتجددة .

الفرع الأول : الآثار الاقتصادية

لقد نتج عن تطبيق اتفاقيات التعاون الأورو متوسطية بين المجموعة الأوروبية و دول المتوسط أن رصيد المبدلات بين الجانبين استمر في التدهور على حساب هذه الأقطار بسبب جمود صادراتها و التزايد المستمر لوارداتها, كما أن توسع المجموعة الأوروبية من

ست إلى اثني عشر دولة سنة 1986 بانضمام كل من إسبانيا والبرتغال مس بمصالح الدول المتوسطية المصدرة للمواد الغذائية [1].

و قد ساعد توسع المجموعة الأوروبية على تمكينها من ضمان الاكتفاء و الذاتي في بعض المواد الفلاحية[2] .

بالإضافة إلى العجز التجاري الذي عرفته مبادلات دول حوض المتوسط مع المجموعة الأوروبية فأنها شهدت أيضا تمركزا كبيرا مع الشركاء التقليديين من المجموعة الأوروبية , كما عرفت منتجاتها المصدرة تنوعا بطيئا بحكم تعلق صادراتها باحتياجات السوق الأوروبي الموحدة بينما هذه السوق تزداد انغلاقا أمام المنتجات المتوسطية بفعل التوسيع الأوروبي و الإجراءات الحمائية المفروضة من طرف المجموعة الأوروبية.

الفرع الثاني :الآثار المالية

تشمل اتفاقيات التعاون الأورو متوسطية على إقرار تعاون تقني ومالي بهدف تمكين التكنولوجيا الأوروبية من المساهمة في إحداث مشاريع إنمائية في الأقطار المتوسطية ولم تساير الاعتمادات المالية الأوروبية الممنوحة للأقطار المتوسطية ضرورة إعادة تنظيم المبادلات التجارية[3]وتبقى أيضا حصة المجموعة الأوروبية في تدفق المساعدات التي تتلقاها الدول المتوسطية جد ضعيفة فخلال الفترة 1989-1993بلغت نسبة المساعدات الممنوحة لدول المنطقة من طرف المجموعة الأوروبية 4%من مجموع المساعدات التي تلقتها المنطقة وبإضافة المساعدات الثنائية التي تمنحها الدول الأوروبية تصل النسبة إلى 29 [4]%, وبالإضافة إلى الضعف الشديد في حجم المساعدات في إطار اتفاقيات التعاون هناك أيضا ثقل إجراءات الارتباط.

---

[1] فتح الله و لعلو مرجع سابق

[2] Mohameed ben el hassan alaoui OP.cit

[3] فتح الله و لعلو مرجع سبق ذكره

[4] Jacque ould aoudia, les enjeux économiques de la nouvelle politique méditerranéenne de l'Europe, monde arabe Maghreb Machrek N° 153 juil.sept 1996

- ثقل إجراءات الارتباط : تخضع البرتوكولات المالية بعد المفاوضات بين الأطراف المعنية إلى موافقة البرلمان الأوروبي،وبعد المصادقة يصبح البروتوكول حيز التطبيق لكن بعد المرور بثلاث مراحل[1].

أ-البرمجة : في هذه المرحلة يكون تبادل الآراء حول تحديد الأهداف وتعيين القطاعات المعنية بالمساعدات وبعد تحديد البرنامج والأهداف يتم إمضاء عقد التمويل وعقد القروض من طرف المجموعة والدولة المعنية.

ب-الارتباط : حسب المادة 10من بروتوكول التعاون المالي لسنة 1988 فإن المؤسسات الخاصة الدول والمؤسسات العمومية تقدم طلباتها للمجموعة الأوروبية بالتنسيق مع الدول المشاركة للاستفادة من المساعدة المالية ، و تتم دراسة الملفات و البرنامج بالنظر لثلاث خصوصيات:

- منفعتهم ، و درجة أهميتهم بالنسبة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية .
- المردودية الاقتصادية للمشروع.
- قدرة الدول المغاربية على تسيير المشاريع.

ج-التنفيذ: هذه المرحلة تحددها المادة 11 من برتوكول التعاون المالي لسنة 1988 « تنفيذ ، تسيير وإصلاح الإنجازات التي تمثل هذا التمويل في إطار هذا البرتوكول هي تحت مسؤولية الدولة أو مستفيد آخر مذكور في المادة 8 »

[1] Mohameed ben el hassan alaoui OP.cit p 57

ويتمثل المبدأ الأساسي لتنفيذ برامج التعاون المالي في « أن المجموعة الأوروبية تضمن أن استعمال التمويلات موافق للتخصيصات المقررة وتنفذ وفق أحسن الظروف »

الفرع الثالث : الآثار التنظيمية

تضمنت اتفاقيات التعاون الأورو متوسطية إجراءات حمائية تسمح خاصة للمجموعة الأوروبية التي تتوفر على إمكانيات تحريك بنود الاتفاق في كل مرة تتعرض فيها جماعة اجتماعية اقتصادية في أحد البلدان الأوروبية وتطالب بحق حماية منتجات فرعها إذا قدرت أن الصادرات المتوسطية تزاحمها كما أن تأكيد السياسة الفلاحية الموحدة أدى إلى استعمال كل الوسائل الحمائية بهدف حماية المنتجات الأوروبية تتمثل هذه الوسائل في: الأسعار المرجعية،المساعدات المباشرة للمنتجين الأوروبيين،نظام الحصص الجمركية، والتوقيتات أما الصادرات الصناعية لبلدان المغرب العربي فقد خضعت لمقتضيات قواعد المنشأ و بنود الإنقاذ التي يمكن للمجموعة الأوروبية أن تجمد الاتفاقية بمقتضاها وهذا بغرض استخدام رخص التصدير كلما اعتبرت أن التفضيلات الممنوحة للصادرات المغاربية قد تعرقل نمو فرع معين من فروع صناعتها[1].

- الأسعار المرجعية: وهي أسعار تحددها المجموعة الأوروبية كل سنة بالنسبة للمواد الزراعية ذات الحساسية الكبرى بالنسبة للمنتوجات الأوروبية بهدف حمايتها وتحدد هذه الأسعار المرجعية بالقياس إلى تكاليف المنتجات لكل مادة داخل المجموعة الأوروبية الشيء الذي يفسر ارتفاعها المستمر وتستعمل الأسعار المرجعية في سياسة تحديد الواردات الأوروبية.

[1] Mohameed ben el hassan alaoui OP.cit p34

- نظام الحصص : نظام الحصص الجمركية الذي تفرضه المجموعة الأوروبية على بعض المنتجات الفلاحية الآتية من الدول المتعاقدة معها والتي تفرض بمقتضاها حقوق جمركية في حدود حصص كمية معنية من الواردات وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن تلقى بعض التخفيضات الجمركية على بعض المنتجات إذا لم يحترم جدول التوقيت الزمني المحدد من طرف المجموعة الأوروبية لدخول المنتجات المتوسطية و هذه الإجراء تحد بصفة كبيرة من التفضيلات الجمركية الممنوحة من طرف المجموعة الأوروبية.

- مبدأ بنود الإنقاذ: تتضمن اتفاقيات التعاون بنود للإنقاذ تسمح لكلا الطرفين باتخاذ التدابير الضرورية في حالة اضطرابات قطاعية أو اختلال ميزان المدفوعات أو لمواجهة سياسات الإغراق ومساعدات التصدير, غير أن المجموعة الأوروبية هي التي تتوفر في الواقع على إمكانيات تحريك تطبيق بنود الإنقاذ ،في كل مرة تطالب فيها جماعة اقتصادية بحق حماية منتجات فرعها إذا زاحمتها المنتجات المتوسطية وبإدخال هذا المبدأ ضمن اتفاقيات التعاون الأورو متوسطية فإن المجموعة الأوروبية تملك الوسائل الفعالة للضغط التي تسمح لها في كل وقت بتحديد أو الإيقاف النهائي،في فترة هي الوحيدة المؤهلة لتحديدها،للصادرات المتوسطية سواء منها الصناعية أو الفلاحية.

- قواعد المنِشأ :شملت اتفاقيات التعاون على إجراءات خاصة بقواعد المنشأ،كما اشتملت البرتوكولات الملحقة على قائمة المنتجات الأساسية التي تعتبر أصلية، كما أن المنتجات التي تشهد تحويلات لأكثر من 40[1] % من قيمتها الإضافية والمنجزة داخل المجموعة الأوروبية أو بالمغرب أو تونس أو الجزائر يمكن أن تعتبر على أنها أنجزت في أي قطر من هذه الأقطار بشرط احترام تطبيق بعض شروط النقل ومن خلال معاينة المبادلات بين دول المغرب العربي والمجموعة الأوروبية تظهر آثار اتفاقيات التعاون واضحة من خلال حجم الواردات والصادرات.

[1] Rapport du groupe présidé par Rémy Leveau – Le partenariat euro-méditerranéen , la dynamique de l’intégration régionale – Commissariat général du plan , la documentation Française –Paris juillet 2000 p 181

المطلب الثالث : تقييم اتفاقيات التعاون بين الجزائر و المجموعة الأوروبية

في بداية ميلاد المجموعة الاقتصادية الأوروبية استفادت الجزائر من امتيازات و تفضيلات جمركية مشابهة[1] لتلك التي تخولها معاهدة روما للدول الأعضاء [2]، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من المجموعة الأوروبية.

أما عند عقد اتفاقية التعاون في إطار السياسة المتوسطية الشاملة في منتصف السبعينات (1976) فإن الجزائر كانت تحتل إزاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية مركزا خصوصيا ينطلق من كون الجزائر أصبحت بلدا مصدرا للنفط و ليس للمواد الفلاحية، حيث أصبحت الصادرات الفلاحية لا تمثل إلا نسبة 2% و الصادرات البترولية و الغازية 98% من مجموع الصادرات كما يبين ذلك الجدول التالي:

جدول رقم: 07

التوزيع القطاعي للصادرات الجزائرية إلى المجموعة الأوروبية

(بالنسبة المتوسطة)

الجزائر	1970	1974	1975	1977	1978
المنتوجات الزراعية	17.9	2.8	2	2.5	1.8
المنتوجات الصناعية	82.1	97.2	98	97.5	98.2

المصدر: أوروبا–أعلام–تنمية مذكور من طرف فتح الله و لعلو – الاقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية – دار النشر المغربية 1982 ص119.

و بتتبع العلاقات التجارية الجزائرية الأوروبية خلال السبعينات و الثمانينات يظهر التركيز الجغرافي لهذه المبادلات مع المجموعة الأوروبية و بتحليل مضمون الصادرات و الواردات الجزائرية مع المجموعة الأوروبية.

[1] تفضيلات مشابهة: لأن بعض بنود هذه المعاهدة لا تنطبق على الجزائر خاصة مبدأ حرية تنقل الأشخاص و رؤوس الأموال و تمويل السياسة الزراعة المشتركة كما و ضعت قيود على حصول الجزائر على موارد مالية من البنك الأوروبي للاستثمار.

[2] إسماعيل العربي –فصول في العلاقات الدول– مرجع سبق ذكره ص 156 .

جدول رقم: 08

تطور مضمون الصادرات و الواردات الجزائرية(1976-1987)

بالمليون دينار

	1976		1980		1984		1988	
الواردات	القيمة الكلية	النسبة %	القيمة الكلية	النسبة %	القيمة الكلية	النسبة %	القيمة الكلية	النسبة %
مواد غذائية و مشروبات	3.595	%16.2	7.782	%19	7.833	%15.2	9.296	%21.4
تموين صناعي	6.527	%29.4	13.680	%34	21.627	%42.1	17.774	%41
محروقات	81	%1.7	854.	%2	894.	%2	668.	% 1.5
آلات و مواد تجهيز	6.670	%30	11.324	%28	12.029	%23.4	10.043	%23.1
لوازم النقل و الملحقات	3.919	%17.6	4.176	%10	5.626	%11	3.272	%7.5
مواد استهلاكية	1.114	%5	2.697	%7	3.203	%6.2	2.327	%5.4
مواد غير مصنفة	21.	%0.1	6.	%0.01	45.	%0.1	47.	%0.1
	22.227	100.	40519.	100.	51257.	.100	43.427.	100.
الصادرات	القيمة الكلية	النسبة %	القيمة الكلية	النسبة %	القيمة الكلية	النسبة %	القيمة الكلية	النسبة %
مواد غذائية و مشروبات	602.	%2.7	431.	%0.8	235.	%0.4	178.	%0.4
تموين صناع	473	%2.1	476.	%0.9	1.204	%1.9	1.462	%3.2
محروقات	21.097	%95	51.715	%98.2	62.297	%97.7	42.934	%94.5
آلات و مواد تجهيز	1	–	5	%0.01	8	%0.01	609.	%1.3
لوازم النقل و الملحقات	11	%0.05	1	–	1	–	146.	%0.3
مواد استهلاكية	21	%0.1	20.	%0.04	13	%0.02	92.	%0.2
مواد غير مصنفة	–	–	–	–	–	–	–	–
	22205	100	52648	100	63758	100	45.421	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات-Retrospective statistique (1970.1996) edition 1999-ons

و من خلال الجدول التالي يظهر أن مضمون الصادرات الجزائرية تتكون في غالبيتها من المحروقات بنسبة تفوق 96% في حين أن المنتوجات الغذائية و الصناعية لا تمثل إلا نسبة ضئيلة جدا، أما لواردات فهي تتكون بالدرجة الأولى من تجهيزات للتموين الصناعي بنسبة تفوق 40% و الآلات و مواد التجهيزية تفوق 20% و المواد الغذائية التي تفوق نسبتها أيضا 20%.

و خلال سنة 1988 مثلت المجموعة الأوروبية نسبة 52% من الواردات الجزائرية و 61% من صادراتها. وهكذا نلاحظ أن المبادلات التجارية الخارجية تتمركز حول السوق الأوروبية [1] الأمر الذي دفع المجموعة الأوروبية إلى الاه تمام أكثر بالجزائر باعتبارها زبون كبير وجذاب لما كانت تكتسبه من إمكانيات مالية كبيرة بالإضافة إلى أنها دولة نفطية وتعتبر مزودا أساسيا للمجموعة الأوروبية من المحروقات و يمكن أيضا ملاحظة انخفاض الصادرات الفلاحية بسبب السياسية الحمائية الأوروبية و التطور السلبي للقطاع ، أما المنتوجات الصناعية فإن صادراتها جد متواضعة أيضا رغم الجهود المبذولة في هذا المجال .

أما فيما يخص المساعدات المالية فإن مبلغها بالنسبة للجزائر خلال الفترة (1976–1996) وصل 850 مليون إيكو (وحدة حساب) منها 161 مليون على شكل مساعدات يضاف إليها قرض على المدى المتوسط بمبلغ 400 مليون إيكو لدعم ميزان المدفوعات و 55 مليون إيكو لتسهيل التعديل الهيكلي، و هذا يصبح مجموع الاعتمادات المالية الأوروبية المخصص للجزائر 1.305 مليار إيكو خلال مدة 20 سنة[2].

الملاحظ على الجانب المالي عدم مسايرته لتنظيم المبادلات بالإضافة إلى تواضع الإمدادات المالية و كذا الصعوبات و العراقيل المتعلقة بتنفيذ الارتباطات المالية و هذا راجع إلى :

1 – الإجراءات المعقدة المتبعة من طرف المجموعة الأوروبية في اختيار المشاريع.

2 -خصوصية الاقتصاد الجزائري المتمثل في التخطيط المركزي و صعوبة إنجاز التعاون المالي .

3 – بالنسبة لليد العاملة المهاجرة فإن اتفاق التعاون لسنة 1976 أقر توقيف مدها إلى أوروبا بسبب الأزمة الاقتصادية التي كانت تعيشها مما أثر على مستوى التشغيل و على التحويلات المالية باعتبارها موردا هاما.

---

[1] فتح الله و لعلو–الاقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية –مرع ذكره ص 119.

[2] Nachida M’hamsadji- bouzidi 5 éssais sur l’ouverture de l’ecoiomie Algerienne » p 112. مرجع سبق ذكره

المبحث الثاني : مزايا الشراكة الأورو متوسطية

المطلب الأول : شروط النجاح

الفرع الأول : استقرار الاقتصاد الكلي

في إطار الاقتصاد الكلي، فان بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط مجبرة على الحفاظ على التوازنات الكبرى التي تعتبر كنتيجة قاسية لجهود التعديل الصارمة[31] الأمر الذي يستلزم تلبية عدد من الشروط المترابطة فيما بينها والتي من بينها: إتباع سياسة تعديل الاقتصاد الكلي تكون غير انكماشية من طرف السلطات العمومية وتحويل الاقتصاد إلى وضعية أكثر تنافسية، الرفع وبدرجة كبيرة من الاستثمارات الخارجية المباشرة، وتدعيم النمو الذي يعتبر الرهان الكبير بالنسبة للتحرير الاقتصادي في منطقة حوض المتوسط.[2]

و سيقتضي التحرير وضع سياسة مصاحبة خاصة بالميزانية و النقد و العرض و في إطار سياسة قصيرة المدى يكون هدف ميزانية الدولة الحصول أو الحفاظ على التوازنات الكبرى للنشاط الاقتصادي وللحصول على هذا الهدف هناك عدة تقنيات مستعملة لكن فعاليتها ليست دائما كبيرة.

- **البحث عن التوازنات الكبرى:** تؤثر الوضعية الاقتصادية بدرجة كبيرة على ميزانية الدولة التي تسعى للتصرف بدورها للرجوع إلى التوازنات الكلية لكن يبقى المشكل الأساسي للدولة في اختيار القطاع الذي تبذل فيه جهدها، إذ من الصعب الحصول على توازن في كافة مجالات النشاط الاقتصادي، لأنه مثلا إذا تم الرفع من مستوى النمو لمحاربة البطالة نكون عند خطر الرفع من نسبة التضخم و إلحاق

[1] Jacques ould aoudia, les enjeux économiques de la nouvelle politique méditéraniénne de l'europe, (monde arabe maghreb machrek N°153 juin- sept 96.p27

[2] Agnes chevallier et Gérard Kébabdjian, l'euro-méditérranée entre modilisation et regionnalisation, (monde arab maghreb-machrek hors série decembre 1997 p 16

الضرر بقيمة العملة الوطنية [41]، غير أن توازن الميزانية يفرض الأولويات حسب الحالات التالية:

- **الإجراءات العامة:** تعتبر الميزانية الأداة الأساسية للإجراءات التي تقود إلى الحصول على التوازنات الكبرى للاقتصاد، وهذا حسب الوضعية الاقتصادية وأولويات السياسة الحكومية حيث تأخذ ميزانية الدولة ثلاثة مظاهر مختلفة:

أ. **ميزانية مسرعة (ميزانية إنعاش):** عن طريق الرفع من النفقات وتخفيض الإجراءات الجبائية وتتميز على أنها ميزانية عاجزة، فإذا كان مثلا الهدف محاربة البطالة سيكون هذا عن طريق إنعاش الحياة الاقتصادية.

ب. **ميزانية الكبح (ميزانية صرامة):** تمتاز بتباطؤ النفقات والرفع من الاقتطاعات الجبائية، وهي ميزانية متوازنة حيث أنه إذا كان هدف الميزانية مثلا محاربة التضخم وجب تخفيض الطلب الكلي أو تخفيض العجز.

ج.**ميزانية محايدة:** يكون فيها ارتفاع النفقات مناسب لارتفاع نسبة النمو وضغط جبائي مماثل زيادة على عدم الرفع من عجز الميزانية ويبقى المشكل الأساسي بالنسبة لعجز الميزانية في مدى تحديد مبلغ العجز الذي يختلف كلية حسب الحالة الاقتصادية (التضخم، البطالة) وقد اعتبر العجز الذي يقل عن 5% من مجموع النفقات بالضعيف وبين 5%و10% بالمتوسط أما العجز الذي يفوق 10% فهو عجز معتبر [52] وبالتالي فان حالة الميزانية تكشف عن مدى قابلية البلد للتعرض لضغوط الإفراط في الطلب.

[1] Loîc philp. Finance publique, 5em edition Cujas 1995

[2] Loic philip نفس المرجع السابق الذكره

- **سعر صرف حقيقي:** قد تفضي المغالاة في تقييم سعر الصرف الحقيقي التي اتبعتها بعض البلدان النامية إلى تبعات تصحيحية كبيرة لسعر الصرف الاسمي وكان هذا هو النمط المتبع في الجزائر حتى سنة 1994 ، و من الدروس المستفادة أن أسعار الصرف غير الحقيقية والغير واقعية لا يمكن أن تستمر ولو لفترات قصيرة دون أن تكون لها آثار اقتصادية وخيمة ، وقد ساهم التقييم المغالي فيه لسعر الصرف في الهروب من العملة المحلية وانهيار النظم الضريبية مع ازدهار أسواق النقد الموازية التي تؤدي بدورها إلى تدهور مالي وبالتالي زيادة الإختلالات في الاقتصاد الكلي.
- **معدل تضخم مقبول:** يعتبر معدل التضخم مؤشرا هاما على الحالة المالية لبلد ما، فهو يعبر عن الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار ويقاس التضخم "بالمستوى العام للأسعار" الذي يعرف على أنه المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستهلكة في بلد ما[1].

و يمكن التفريق بين التضخم المعتدل أو المتوسط والتضخم المتسارع، ويمتاز الأول على أنه تضخم بمعدل بسيط ويتزايد على فترات بعيدة ولا يزيد في العادة عن نسبة10%أما النوع الثاني فهو يعبر عن التزايد المستمر والمضاعف في مستوى العام للأسعار في فترة زمنية وجيزة.ويمكن للتضخم المتسارع في أي دولة أن يفقدها في مصداقية عملها داخليا وخارجيا لأنه يصبح من المفيد الاحتفاظ بأصول ملموسة بدلا من الاحتفاظ بالنقود ومن هنا يتحول الأفراد إلى شراء العقارات والمنقولات بدلا من الإيداع في البنوك أو الاحتفاظ بالسيولة وعلى عكس التضخم هناك أيضا وضعية أخرى هي وضعية انكماش تتعرض خلالها الأسعار إلى الانخفاض وهي تعبر عن انخفاض في الإنتاج، ارتفاع البطالة وتدني مستوى المعيشة....الخ وبين الوضعيتين هناك وضعية تخفيض التضخم أي تخفيض معدل الأسعار.وللتضخم آثار سلبية على توزيع الدخول بحيث تتأثر الدخول الثابتة من جراء انخفاض قوتها الشرائية بينما ينتفع

[1] د أحمد حسي الرفاعي,د خالد واصف الوزني –مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق –دار وائل للنشر عمان الطبعة الأولى 1996

المنتجون نتيجة ارتفاع الأسعار كما أن للتضخم آثار على سعر الفائدة الذي يفرق بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي بالإضافة إلى أن ارتفاع مستوى الأسعار يخفض التصدير ويشجع الاستيراد.[1]

- **التحكم في الميزان التجاري:** ويتعلق الأمر بتدفقات السلع والخدمات وهو عبارة عن صافي الصادرات السلعية و الخدماتية أي الصادرات ناقص الواردات والفرق بينهما يكون الرصيد التجاري موجبا إذا كان حجم الصادرات أكبر من حجم الواردات وهنا نقول أنه لدينا فائضا، أما إذا كان حجم الواردات أكبر من حجم الصادرات فيكون الرصيد سالبا ويكون لدينا عجزا ، أما إذا كان الحجمان متساويان فيكون الميزان التجاري في حالة توازن وعن طريق الميزان ال تجاري يمكننا تقييم أثر الضغوطات الخارجية على الاقتصاد الوطني، بحيث يعتبر مؤشرا من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي لأنه يتأثر بقيود التجارة.
- **تدفق الاستثمارات الخارجية:** تمثل الاستثمارات الخارجية المباشرة شرط أساسي من شروط النجاح، التي تؤدي إلى تعويض انعدام التوازن في المدى القصير في ميزان المدفوعات وإنعاش العرض خاصة في القطاع المصدر كما تسمح بالتحويلات التكنولوجية الضرورية.
- **انضباط مالي:** تحتاج دول حوض المتوسط الشريكة إلى إتباع سياسات مالية أكثر انضباطا وهذا من خلال إنجاز تعديل مالي ضروري للنجاح في الانفتاح على السوق الأوروبية ، ويجب على هذه الدول إتباع سياسات مالية ونقدية تهدف التقليل من اختلال سعر الصرف وتعزز نظمها الجبائية من خلال تقليلها من الاعتماد على الضرائب التجارية بالإضافة إلى خفض نسبة الدين الخارجي باعتباره عبء كبير على الميزانية.

[1] Gille jacoud, inflation et désinflation (faits, théorie, politiques) edition du senil, janvier 1997

أ. **تقليل الاعتماد على الضرائب التجارية:** إلغاء التعريفات الجمركية والحواجز التجارية يؤدي بالضرورة إلى الضغط على التوازنات المالية الكبرى ، و هذا بانخفاض الضرائب التجارية نتيجة الانفتاح، والتي تساهم بحصة مهمة في مجمل إيرادات الدولة.

و على هذا الأساس، كلما زاد اعتماد الدول المتوسطية الشريكة على الضرائب التجارية ، ازداد الجهد المطلوب لتعويض الخسارة في الإيرادات الضريبية.

و سيؤثر التخفيض في الضرائب التجارية على التوازنات المالية في هذه البلدان، ولتعويض الخسارة وجب بذل الجهد المطلوب لتغيير هيكل الضرائب لصالح ضرائب محلية والزيادة في قيود الأنفاق للحد من التأثير المالي لهذه الخسارة.ولا يمكن لأي دولة من هذه الدول تعويض الخسارة في الإيرادات الناجمة عن إلغاء الحواجز الجمركية بتخفيض مهم وكبير في الإنفاق بالنظر إلى أهمية الاحتياجات في البنيات التحتية والنفقات الإضافية لتمويل إعادة تخصيص عوامل الإنتاج فمن الضروري أن تعتمد هذه الدول بدرجة كبيرة في تعويض هذه الخسارة على الإيرادات بتسريع وتيرة الإصلاح الجبائي وشروط نجاح الانفتاح.

و قد جاء في تقرير (فميس) حول تعويض الخسارة في الإيرادات الناتجة عن الانفتاح ، أن هناك أربعة محاور يمكنها تقليل الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية:

- ✓الاستعمال الكثيف لإيرادات الخوصصة للتخفيف من المديونية و إصلاح هوامش تسيير الميزانية.
- ✓التحكم الجيد في سياسة سعر الصرف بين التكفل بالمديونية وتغيير تنافسية المصدرين المأمولة.
- ✓وجوب الالتزام بإعادة التوازن بين النفقات الجارية ونفقات الاستثمار، خاصة لتحديث الإدارة الجبائية وطرق التحصيل .

- ✓الحاجة إلى إصلاح جبائي يجب أن تؤدي إلى توسيع الوعاء الجبائي والأولى تحديد نسب الضرائب وخاصة تبسيط الإجراءات.

ب. **تخفيف عبء الدين الخارجي:** تعاني معظم دول جنوب البحر الأبيض المتوسط من ثقل ديونها المتراكمة، والتي تؤثر بصورة سلبية على وتيرة التنمية و فقدان التوازن بين الصادرات والواردات [1] كما أن عبء الديون (خدمة الدين) له آثار سلبية بحيث يؤدي إلى الحد من الإمكانيات المالية للبلد، انخفاض معدل الاستثمار و الإنتاج ، ارتفاع نسبة التضخم والبطالة وتدني مستوى الاستهلاك و مستوى الدخل الفردي، و قد يؤدي وجود دين خارجي ضخم عند بدء التحرير إلى تعقيد التصحيح الاقتصادي الكلي كما قد يقلل من احتمالات جذب المستثمرين لأن خدمة الدين تمثل عبء كبير على ميزانية الدولة والميزان التجاري.

الفرع الثاني : إطار عمل تنظيمي ملائم

كل حكومات دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط والى غاية الثمانينات (80) كانت مهيمنة ولها تأثير كبير على الحياة الاقتصادية نظرا لعدة عوامل منها:

- ✓ ضعف طبقات المقاولين الخواص في دول خرجت حديثا من مرحلة استعمار كولونيا لي.
- ✓ هشاشة الدولة القومية الثنائية في العديد من الدول.
- ✓ ربط علاقات مع المعسكر الاشتراكي بالنسبة لعدة دول اعتمدت التخطيط المركزي.

[1] أرزقي أغمات" أزمة ديون العالم الثلث"، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية العدد 15. الفصل الثالث 1989- ديوان المطبوعات الجامعية.

و في نهاية الثمانينات (80) ظهرت عدة عوامل وأزمات حادة خاصة في دول العالم الثالث المتوسطية، الصدمة البترولية وتناقص منافذ التجارة الإدارية خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، فأصبح لزاما على هذه الدول تخفيف تأثير وهيمنة الدولة على الحياة الاقتصادية عن طريق إتباع مخطط التعديل الهيكلي الناتج عن إعادة جدولة الديون، وهذا لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى عن طريق تخفيض في العجز العام و تخفيض التضخم والطلب العام.

كما يجب إزالة كل الحواجز أمام التنمية الاقتصادية خاصة عن طريق فتح الاقتصاد أمام المنافسة الداخلية والخارجية بإزالة الاحتكار العام وتدعيم الخوصصة وإزالة الحواجز الجمركية.

و يعتبر النظام السياسي القائم في البلد و الجهاز الإداري المسير معايير أساسية لقدرته على الإصلاح لأنه من الضروري وضع إطار تنظيمي ليبرالي ملائم من شأنه إعادة الهيكلة الصناعية التي يحفزها إصلاح التجارة و خوصصة المشروعات العامة للزيادة في الكفاءة الاقتصادية و توسيع مجال القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية.

كما يفرض التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق تحولات جذرية وانفتاح اقتصادي عالي يتميز ب:

ا- التغيير العميق لدور الدولة في الحياة الاقتصادية من دولة مسيرة للشؤون الاقتصادية إلى دولة ضامنة وكفيلة للتوازنات الاقتصادية الكبرى والاستقرار الاجتماعي.

ب- الانفتاح على العالم الخارجي بتحرير التجارة الخارجية و إزالة الحواجز الجمركية و الغير جمركية أمامها و هذا لزيادة الكفاءة عن طريق المنافسة الداخلية و الخارجية و تشجيع الخوصصة، بالإضافة إلى التأثير التكنولوجي الذي يحتم مشاركة رأس المال الأجنبي.

و في السنوات الأخيرة شهد الانفتاح العالمي تسارعا كبيرا حيث أن الصادرات ارتفعت بنسبة أكبر من ارتفاع الناتج الداخلي الخام بالنسبة لدول حوض المتوسط الجنوبية.

شكل رقم :03

حصص الشركاء التجاريين في حوض المتوسط (بالنسب المئوية)

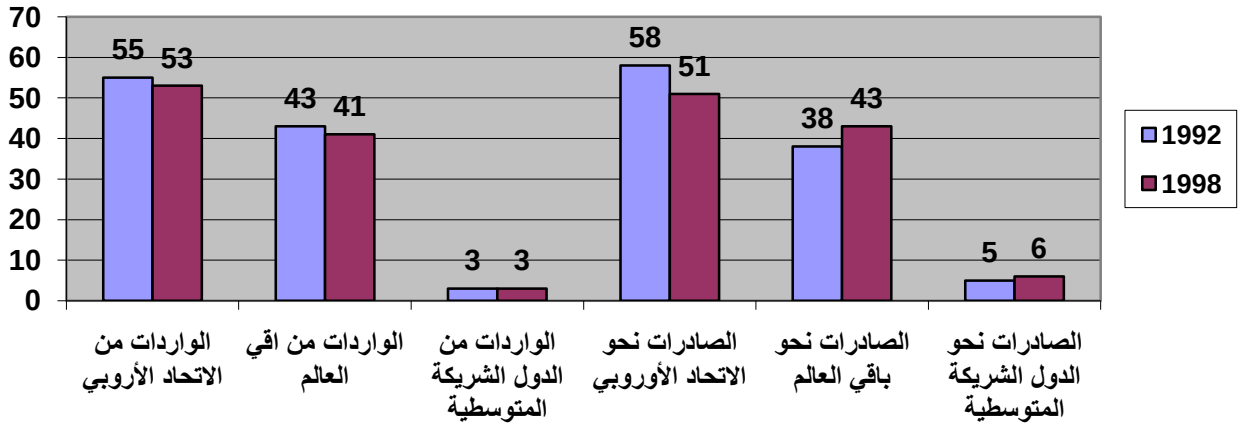

المصدر : COMTRADE / PACTAS OMC -2000 CALCULS : INSTITUT DE LA MEDITERRANEE

المطلب الثاني : المزايا الاقتصادية

يعتبر المشروع الأورو متوسطي رهان كبير بالنسبة لقدرات الدول المتوسطية للقيام بالتحويل و التكييف الضروريين حتى لا تبقى معزولة عن تطورات الاقتصاد العالمي، فالتحدي إذا كبير بالنسبة لعدد من الدول المتوسطية حيث بقيت اقتصادياتها محمية لزمن طويل و تمتاز مختلف قطاعاتها بصعوبات مختلفة و هشاشة كبيرة.

و الطريق الواجب إتباعه لرفع هذا التحدي أمام المنافسة العالمية و هو الاندماج الإقليمي أي مع الاتحاد الأوروبي باعتباره شريك يمثل أفضل الفرص للنجاح في الاندماج العالمي، و تتمثل فوائد هذا الارتباط في.

- ✓ اندماج اقتصاديات الدول المتوسطية في القطب الأوروبي.
- ✓ التكييف مع المنافسة العالمية ومع قواعد المنظمة العالمية للتجارة .
- ✓ الاستفادة من المساندة الأوروبية للقيام بالإصلاحات في أحسن الظروف.
- ✓ الاستفادة من الآثار المترتبة عن الانتساب إلى الاتحاد الأوروبي خاصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

كما أن الاتحاد الأوربي و في إطار الشراكة الأورو متوسطية ملتزم بدعم جهود الإصلاح الاقتصادي للشركاء المتوسطيين الذين عليهم الاستمرار في تعميق جهود الإصلاحات الاقتصادية الداخلية للتمكن من إعادة التخصيص المثلى لعوامل الإنتاج (رأس المال، و العمل) و استغلال فرص تحرير المبادلات مع الحد من التكاليف.

-تعزيز العلاقات مع أهم شريك عن طريق التعاون المالي الاقتصادي والتقني.

- تعميق الإصلاحات الاقتصادية التي التزمت بها الجزائر مع الهيئات الدولية
- أن الاتفاق يعتبر رؤية عامة لتسيير الاقتصاد الوطني لأنه يشمل عدة إجراءات لتأهيل النسيج الإنتاجي الوطني .

- الاتفاق يعطي الوقت (فترة انتقالية) للدولة و المؤسسات لاتخاذ الإجراءات اللازمة للدخول في الاقتصاد العالمي .
- سيكون للاتفاق آثار إيجابية على المدى الطويل عن طريق إعادة تخصيص عوامل الإنتاج و بالتالي فإن مصلحة الاقتصاد الوطني على المدى البعيد تكون قبل الحلول على المدى القصير و بالتالي يجب أن ننظر إلى ما سنكسبه على المدى الطويل رغم الخسارة الآنية .
- إخضاع الإنتاج الوطني لمنافسة المنتجات الأجنبية و خاصة الأوروبية , و بالتالي دفع المنتجين للرفع من فعالية استعمال آلة الإنتاج الوطنية .
- التمكن من التخصيص الفعال للموارد النادرة من العملة الصعبة لاستيراد مواد التجهيز المواد الوسيطة والاستهلاكية التي لها منفعة اقتصادية مثلى .
- الحد من آثار المضاربة الناجمة عن تحرير السوق الداخلية .
- تخفيض اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل مشاريع التنمية و تحويل التكنولوجيا و إنشاء مناصب شغل و الزيادة في نمو التجارة الخارجية عن طريق الانفتاح على رؤوس الأموال الأجنبية.
- الحد من تهميش الجزائر باندماجها إقليميا ثم عالميا .

الفرع الأول: مزايا التحرير التجاري

إن أهم محددات الطلب على الواردات تتلخص في مستوى الدخل المحلي و مستوى الأسعار النسبية، فالزيادة في مستوى الدخل تعني زيادة الطلب بشكل عام و عليه فإن الأسعار النسبية فهي تعبر عن مستوى أسعار السلع و الخدمات التي تنتجها دولة ما نسبة إلى أسعار نظيرتها من أسعار السلع و الخدمات المنتجة في الخارج ، و كما أن

دخلنا المحلي و الأسعار النسبية تؤثر على حجم وارداتنا فإن الدخل الخارجي أي دخل الدول التي نصدر لها و الأسعار النسبية فيها تؤثران على حجم صادراتنا.

و رغم أن هناك مزايا أساسية ستعود على بلدان منطقة جنوب البحر المتوسط من فرص الوصول بحرية إلى ما يعتبر سوق من أضخم الأسواق العالمية إلا أن المزايا الإضافية ستكون محدودة لأن المنتجات المصنعة لهذه الدول تصل بحرية إلى السوق الأوروبية وفق اتفاق التعاون لسنة 1976 ، باستثناء المنتوجات الزراعية التي بقيت خارج الاتفاق.

غير انه إذا كانت الاتفاقيات الحالية ستسمح بالوصول المتزايد إلى الأسواق الأوروبية للمنتجات الزراعية و المنتجات المصنعة التي تعترضها حواجز حمائية، خاصة المنتجات التي تتمتع فيها هذه الدول بميزة نسبية، كالمنسوجات و الملابس، فإن المزايا التي ستحصل عليها هذه الدول ستكون أعلى بكثير [1] و قد تسارعت وتيرة تحرير التجارة الخارجية في سنوات الأخيرة حيث عرفت الصادرات و الواردات ارتفاعا كبيرا و سريعا من الارتفاع في الناتج الداخلي الخام، بالنسبة لجميع الشركاء المتوسطيين و بوتيرة أكثر سرعة خاصة في الفترة 1992-1998 كما يبين ذالك الجدول التالي.

جدول رقم : 09

التدفقات التجارية للشركاء المتوسطيين (بالمليون دولار).

	المناطق الشريكة	الصادرات			الواردات		
		1981	**1992**	**1998**	**1981**	**1992**	**1998**
الجزائر	العالم	13.296	11.830	11.646	11.301	7.017	8.380
قبرص		557	501	426	1.101	3.142	3.686
مصر		3.034	4.970	3.195	8.244	7.948	16.479
إسرائيل		5.662	13.082	23.304	7.860	18.814	27.469
الأردن		510	697	452	3.140	2.514	2.852
لبنان		741	495	452	3.548	2.914	4.904
مالطا		386	1.361	1.711	958	2.459	2.667
المغرب		2.320	5.668	6.919	4.351	6.686	8.433

[1] صالح م.نصولي ، عامر بساط و اسامة كنعان- إستراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر المتوسط – التمويل و التنمية- سبتمبر 1996

سوريا		2.102	2.502	2.238	5.039	2.830	3.658
تونس		2.502	4.040	5.738	3.765	6.432	8.347
تركيا		3.385	14.715	26.881	5.785	22.871	45.908
الدول المتوسطية		34.495	59.861	82.962	55.092	86.224	132.783
	المناطق الشريكة	**الصادرات**			**الواردات**		
		1981	**1992**	**1998**	**1981**	**1992**	**1998**
الجزائر	**الاتحاد الأوربي**	9.989	9.112	7.523	7.567	5.253	5.811
قبرص		169	309	215	605	1.773	2.018
مصر		1.451	3.224	1.197	4075	4.707	5.978
إسرائيل		2.167	4.658	7.181	2.960	9.831	13.335
الأردن		8	78	175	1.167	1.015	1.222
لبنان		60	111	177	1.975	1.715	3.104
مالطا		350	1.150	925	804	2.000	1.847
المغرب		1.363	4.160	5.649	2.180	4.919	6.489
سوريا		1.370	1.985	1.658	1.835	1.409	1.681
تونس		1.517	3.164	4.601	2.460	4.709	6.265
تركيا		2.122	7.933	13.446	3.121	10.655	24.077
الدول المتوسطية		17.565	35.885	42.746	28.749	47.987	71.826

المصدر : instutut de contrade/ PCTAS OMC- 2000- calculs : la méditerraneé

مذكور في تقرير فميس (femise 2000).

الفرع الثاني: تخصيص عوامل الانتاج

على المستوى الاقتصادي الجزئي التحرير يعني إعادة تخصيص عوامل الانتاج لصالح القطاعات التي يملك فيها كل بلد ميزة نسبية، و ستحتاج تنمية النسيج الصناعي لمواجهة المنافسة العالمية الجادة إلى وضع برنامج عام يشمل البنيات التحتية و التكوين لأن مزايا التبادل الحر لا يمكن الحصول عليها إلا إذا تمت عملية تخصيص عوامل الانتاج خاصة العمل.[1]

[1] Agnes chevallier et Gerard kébabdjian. مرجع سبق ذكره

و تظهر فوائد التخصيص في مجلات معينة متى توفرت للصناعات منطقة واسعة تشمل على جميع المرافق الضرورية و متى توفرت لها محليا المواد الخام و مواد الطاقة و كل العوامل التي تدخل في الانتاج ، و كلما كانت السوق التي تستوعب المنتجات الصناعية كبيرة كانت فرص التخصص في نطاقها أوسع وأكبر و هذا ما يبين فوائد عملية التصنيع التي تتم في نطاق تكتل إقليمي.

و يعتبر تخصص الدول النامية في صنع المنتجات التي تتوفر لها إمكانيات و مواد محلية، أمر سينجم عنه انخفاض تكاليف الانتاج و يتيح للمنتجات قوة و قدرة على المنافسة.

و على الدولة ضمان إعادة تأهيل الصناعات المحلية و تهيئة ظروف المنافسة (إنشاء و تنمية البنيات التحتية، تكوين اليد العاملة، و ضع إطار قانوني و تنظيمي ملائم نشر (التكنولوجيا و تنمية نوعية التعليم و التكوين ...) و لتمكن دول جنوب البحر الأبيض المتوسط من الاستفادة من مزايا إعادة تخصيص عوامل الانتاج، يجب عليها أن لا تتخصص فقط في القطاعات التقليدية أو الإستراتيجية (الأنسجة و الملابس، المنتوجات الزراعية، المنتوجات الطاقوية و المنجمية...)

بل عليها أن تتجه إلى ترقية و تطوير القطاعات الجديدة و هذا يعتبر الرهان الحقيقي بالنسبة لهذه الدول بالمقارنة مع دول وسط و شرق أوروبا أو بعض الدول المماثلة.

الفرع الثالث: مزايا الإصلاح الاقتصادي

يعتمد مشروع الشراكة الأورو متوسطي على مقياسان لا يفترقان هما[1] :

- ✓ المقياس الداخلي المتمثل في الإصلاح و التكييف الداخلي:

و في إطار هذا المشروع فإن إستراتجية التنمية الوحيدة الموجهة لدول حوض المتوسط تمر حتما عبر الانفتاح الاقتصادي الإقليمي و التحرير الداخلي و الخارجي لاقتصاديات هذه الدول فهو إذا رهان جد معقد و صعب التحقيق لكن ليس هناك طريق آخر، إذا لا

(1) Gerard kebabd jian, « Barcelone cinq ans après, reformes économiques sans projet réformateur » _ (confluences-revue trimestrielle N° 35 Automne 2000

يمكن أن يكون تبادل حر بدون اقتصاد سوق و بدون قطاع خاص مهم [2] ، كما أن دول جنوب المتوسط تملك مميزات ظرفية متناقضة للإصلاح الاقتصادي، حيث أن بعض المجموعات الاجتماعية و السياسية ترى أن الإصلاح يتم لتغيير الشروط الاجتماعية و الاقتصادية عن طريق تصفية المؤسسات الغير ناجحة و كل القطاعات التي تساهم في تباطؤ التنمية و تكون مكلفة لميزانية الدولة باستهلاكها للمساعدات العامة، أما البعض الآخر فيرى في الإصلاح الاقتصادي على انه منفذ للحفاظ على هياكل السلطة بانضمام مظهري لمسعى التحرير الاقتصادي و الاستفادة من المساعدة الممنوحة في هذا الإطار غير أن الإستراتيجيتان لا يمكنهما الالتقاء في مشروع إصلاحي لكل المجتمع.

و لتحقيق الإقلاع الاقتصادي المنتظر و جب تخفيف دور السلطات العمومية إلا في تكوين محيط قادر و ملائم لتنمية القطاع الخاص و رفع نسب الاستثمار المباشر.

- ✓ مقياس جلب الاستثمار الخارجي المباشر: يتزايد جلب الاستثمار الخارجي المباشر بالنسبة للشركاء المتوسطيين لكن بوتيرة غير كافية و يمكن تحقيق جلب عالي للاستثمار إذا وفرت هذه الدول نفس شروط الجذب في دول أخرى متوسطة النمو.

ولجذب الاستثمار لابد من تحقيق بعض الشروط منها:

- ما يتعلق بالشروط التي تمليها الشركات العالمية التي تستثمر بالخارج و من بين أهم هذه الشروط يأتي في المقام الأول الاستقرار السياسي و الاقتصادي ثم حجم السوق و يعتبر هذان الشرطان أساسيان بالنسبة لاتخاذ قرار الاستثمار أو لا , كما أن محيط الاستثمار فيما يخص الإمكانيات المتاحة محليا بالنسبة لليد العاملة الكفؤة و المؤسسات المؤهلة تعتبر شرطا من شروط جذب الاستثمار كما أن بذل جهود في وضع نظام فعال للمواصلات هو أيضا من بين هاته الشروط.
- أصبحت الدول المستقبلة للاستثمار هي التي تعرض مزايا جذبها للاستثمار و الشركات العالمية هي التي تختار مكان نشاطها.

---

[2] نفس المرجع السابق Gerard kebabd jian

و لتحريك الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي يجب القيام بإنعاش قوي للإصلاحات الهيكلية التي ترمي إلى تغيير مناخ الأعمال و الالتزام السريع بالانفتاح التجاري في إطار الشراكة الأورو متوسطية، كما أن العملة الموحدة (الأورو) تسهل حصول اقتصاديات دول المنطقة على رؤوس الأموال الدولية، و انتمائها المالي الأورو متوسطي.

و في إطار المشروع الأورو متوسطي، فإن كل الدراسات التي قيمت آثار إنشاء منطقة تبادل حرة على هذه الاقتصاديات بينت أن هناك ارتفاع ملحوظ لتدفقات رؤوس الأموال الخارجية (IDE) و التي تكون أول شرط من شروط رفع نسب الاستثمار و بالتالي نجاح التحرير الاقتصادي و يكون هذا النجاح إما عن طريق الآثار المرجوة على العرض في المدى المتوسط حيث يعتبر الاستثمار الخارجي العامل المهم في تحويل التكنولوجيا، أو عن طريق الآثار الاقتصادية الكلية للتمويل على المدى القصير و المتوسط للميزان التجاري[1].

✓انسجام المعايير :

انسجام المعايير يعطي أهمية خاصة لتشجيع المبادلات بين الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية الشريكة في حدود ما يمكن للتنظيمات التقنية و المعايير الوطنية أن تقيم حواجز تجارية.

و باختفاء الحواجز الجمركية، فإن المساعدة الأوروبية لا يجب أن تقتصر على التحويلات المالية فقط بل توجب تحويلات مؤسساتية تساعد على تغيير المحيط الاقتصادي، لدول حوض البحر الأبيض المتوسط و تدعم استقرارها.

و يعتبر انسجام المعايير بين دول شمال و جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط ذا فائدة حقيقية بالنسبة للدول الشريكة إذا لم يكن هناك خطر

---

[1] نفس المرجع السابق Gerard Kebabdjian

تعويض الحواج ز الجمركية بالحواجز الغير جمركية المتمثلة في انسجام المعايير خاصة في المجلات التالية :

– انسجام في المعايير البيئية، الصحية و الاجتماعية.

– انسجام في الأداء الجمركي و قواعد المنشأ.

سيكون إذا نجاح مسعى الشراكة الأورو متوسطي لتكوين منطقة تبادل حرة متعلق بصفة أساسية بالإصلاحات المتبعة في الدول المتوسطية الشريكة، و بالتالي فإن خطوط النجاح تتوقف أساسا على تكوين جهاز إنتاجي منافس و فعالية سياسات الإصلاح الوطنية التي يجب إتباعها كما أن النجاح يتوقف على الحركية السوسيو سياسية و الاجتماعية و على الرد على مختلف التحولات التي يحدثها التحرير.

المطلب الثالث : المزايا المالية

الفرع الأول : مزايا المساعدة المالية

في إطار الشراكة الأورو متوسطية يقترح الاتحاد الأوروبي مساعدة مالية، للمساهمة في التكفل ببعض تكاليف التحرير الاقتصادي و الإصلاحات المصاحبة له، و يتعلق الأمر ببرنامج م يدا (MEDA) الذي يمنح مساعدات مالية بالإضافة إلى ممنوحات البنك الأوروبي للاستثمار.

و يدعم برنامج م يدا نشاطات و مشاريع تسع (09) دول من اثنتي عشرة دولة شريكة في مجالات الانتقال الاقتصادي و الإصلاح الهيكلي، تنمية القطاع الخاص ... إلخ) تغيير التوازن السوسيو اقتصادي (التربية، الصحة، التنمية الريفية ...إلخ)، كما يدعم النشاطات

و البرنامج الملتزم بها من طرف الشركاء الأورو –متوسطيين في الإطار الجهوي، خاصة تلك الناجمة عن إطار العمل الملحق باتفاقية برشلونة أو الملتقيات الوزارية و القطاعية التي تلت إعلان برشلونة.

و يبقى أن من إنجازات الشراكة الأورو متوسطية هي تخصيص الاتحاد الأوروبي لمبالغ مالية لدول حوض المتوسط الشريكة ، يكون برنامج ميدا الأداة المالية الأساسية لتدعيم مسعى الشراكة حيث يمنح مساعدات مالية في إطار التعاون الجهوي و الثنائي، مع تغطية لمجالات المسعى الثلاثة.

و قد شهد مبلغ المساعدة المالية الأوروبية ارتفاعا محسوسا بالنظر إلى السنوات السابقة لإعلان برشلونة وهذا بعد أن أصبحت الدول المتوسطية من أولويات سياسات الاتحاد الأوروبي.

الفرع الثاني : مزايا الإصلاح المالي

إصلاح الأنظمة المالية: إن ضرورة تعبئة أموال غير مولدة للمديونية تدفع إلى ضرورة إنشاء أسواق مالية و التوجه إلى إيجاد أدوات حديثة لتعبئة رؤوس الأموال الضرورية[1].

و قد عانت الدول المتوسطية الشريكة في حوض البحر المتوسط من نقص تدفق رؤوس الأموال بالمقارنة مع مناطق أخرى جنوب آسيا و أمريكا اللاتينية و هذا راجع إلى أن الأنظمة المالية للدول المتوسطية ليست في مستوى تعبئة و توجيه تدفقات رؤوس الأموال الخارجية، و بالتالي فإن تحديث و إصلاح النظام البنكي و الأسواق المالية يعتبر رهان في المستقبل لتعبئة الادخار الداخلي و الخارجي و إصلاح عرض و طلب التمويل، و قد

[1]Fatiha talahite- le partenariat euro-mediterranéenne vu du sud, (1) monde arabe Maghreb Machrek N° 153 juillet-sept 1996.

بينت التجارب أن رؤوس الأموال الأجنبية لا تأتي غالبا إلا إذا كان هناك نظام مالي ناجح في البلد المعني.

الفرع الثالث : مزايا الإصلاح الضريبي

الإصلاح الذي يخص بالدرجة الأولى الإيرادات الجبائية يمكنه التقليل من الآثار السلبية لإلغاء الحواجز الجمركية على الميزانية في المدى القصير، و يجب ان يرتكز هذا الإصلاح الضريبي حسب تقرير (فميز FEMISE 2000) على:

- الاستعمال الكثيف لمدا خيل الخوصصة لتخفيف حجم المديونية الأمر الذي يمكن من خلق هوامش أداء أخرى لميزانية الدولة.
- تحكيم جيد لسياسة سعر الصرف بين التكفل بالمديونية و الرفع من مستوى تنافسية الصادرات.
- إعادة التوازن بين النفقات الجارية و نفقات التجهيز خاصة بالنسبة لتحديث الإدارة الجبائية و يجب أن يرتكز أيضا على :
- توسيع القاعدة الضريبية (الوعاء) بدلا من تنويع نسب الضريبة، و يكون هذا خصوصا بتبسيط إجراءات تعميم الرسم على القيمة المضافة، بتبسيطها و الرفع من مردوديتها و التقليل من الإعفاءات.
- إصلاح الضريبة على الدخل التي يجب أن يسعى إلى تخفيف الأعباء الجبائية على الطبقات الاجتماعية الضعيفة و التقليل من التهريب الجبائي عن طريق الاقتطاع من المنبع
- إصلاح الضريبة على المؤسسات و مراجعتها.

الفرع الرابع : مزايا العملة الموحدة الأورو

يمكن أن تؤدي العملة الأوروبية الموحدة الأورو إلى تعزيز العلاقات التجارية و المالية بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط كما يسهل وصول دول الضفة الجنوبية لتدفقات رؤوس الأموال العالمية.

و للعملة الموحدة الأوروبية آثار على مبادلات المنطقة التجارية، فاقتصاديات دول الجنوب ستجني مزايا من زوال خطر تخفيض قيمة العملات المنافسة في الاتحاد الأوروبي للدول ذات النظام الإنتاجي المنافس (البرتغال مثلا) كما أن السوق المالي الأوروبي المندمج سيكون جد جذاب لتدفقان رؤوس الأموال الأجنبية و بالتالي ستكون هذه السوق أداة فعالة لتخصيص تدفقان لرؤوس أموال عالمية خاصة باتجاه دول جنوب البحر الأبيض المتوسط.

لكن هذه المزايا المالية لا يمكنها أن تتحقق إلا إذا سرعت دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط من وتيرة إصلاح أنظمتها المالية، و أدخلت أدوات مالية جديدة لمنطقة حوض المتوسط.

و نظرا لتكاثف العلاقات المالية الأورو متوسطية تطرح مشكلة الاستقرار النقدي، فبالنسبة للدول التي ربطت عملتها الوطنية بسلة مكونة في أغلبيتها من العملة الأوروبية، فإن الأورو سيكون اللون النقدي الطبيعي لهذه العملة و بالتالي سيشجع التنسيق و التعاون النقدي الأورو متوسطي.

و يعتبر الأورو فرصة مناسبة و جديدة لها فوائد بدون شك بالنسبة للدول المتوسطية الشريكة حيث سيقوم بأكبر حصة من مبادلاتها التجارية و المالية مع الاتحاد الأوروبي و الوصول إلى سوق مالي جديد موحد، كثير السيولة، يمنح مجموعة أدوات مالية.

كما يجعل نظام الأورو إمكانيات القرض مهمة و نسب صرف اسمية منخفضة الارتفاع، كما يمكن من تنويع احتياطات الصرف(بالدولار و الأورو).كما أن للأورو أثار إيجابية على اقتصاديات دول المنطقة منها:

– أن تكلفة المعاملات مع الخارج و بصفة خاصة الدول الأوروبية ستكون أقل لأن التعامل بعملة واحدة أقل خطورة من التعامل بأكثر من عملة.

– تنويع احتياطي النقد من العملة الأجنبية إلى عملتين أساسيتين يمنع حرية الاختيار في استخدام هذا الاحتياط و يعطيه مزيدا من الأمان و الاستقرار.

–إعطاء فرصة أكبر للمصدر و المستورد للمقارنة بين مختلف الأسعار و في مختلف المواقع التي تتعامل بعملة واحدة.

المبحث الثالث تكاليف الشراكة الأورو متوسطية:

المطلب الأول : تكاليف بعض السياسات

الفرع الأول : تكاليف انفتاح أوروبا على دول أوروبا الشرقية والوسطى

سيؤثر تطور العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا الشرقية والوسطى على العلاقات الاقتصادية بين أوروبا ودول المتوسط.

فتبني دول أوروبا الشرقية والوسطى للأورو سيؤثر على تجارة الدول المتوسطية الشريكة أين تعتبر سياسة سعر الصرف بمثابة حاجز ، كما أن اثر الحرمان سيمتد الى حركة اليد العاملة المهاجرة ، حركة السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال الخارجية المباشرة.

و سيكون هناك تغيير لحركة التجارة لصالح دول أوروبا الشرقية والوسطى أمام الدول المتوسطية نظرا للتماثل الكبير في صادراتها الصناعية باتجاه الاتحاد الأوروبي.

و قد أدى توسيع المجموعة الأوروبية منذ الثمانينات إلى تعميق العجز التجاري لدول المغرب مع السوق الموحدة بينما رفع هذا التوسع من الاكتفاء الذاتي للمجموعة خاصة بالنسبة للمواد الزراعية [1] و باتجاه الاتحاد الأوروبي حاليا إلى دول أوروبا الشرقية و الوسطى , و مع درجة التماثل الكبيرة لمنتجات الدول المتوسطية مع هذه الدول , فإن الدول المتوسطية الشريكة ستتأثر أكثر بمنافسة منتوجات دول أوروبا الشرقية و الوسطى و بالتالي سيحد هذا الاتجاه بصفة معتبرة من صادرات الدول المتوسطية الأمر الذي يؤدي إلى ضعف

---

[1] MOHAMMED BEN El Hassen Alaoui (La coopération entre l'union européenne et les pays du maghreb)
Edition Nathan – Paris 1994

إيرادات الاستيراد التي ترتكز عليها سياسات التعديل الهيكلي المتبعة من طرف معظم هذه الدول .

الفرع الثاني: تكاليف السياسة الزراعية الموحدة

إن بناء الوحدة الاقتصادية الأوروبية أدى بالدول الأعضاء منذ البداية إلى وضع سياسة تجارية خارجية موحدة إزاء باقي العالم، كما أدى بها إلى وضع سياسة بنيوية إنسجامية على عدة مستويات قطاعية فلاحيه و صناعية و ضريبية و مالية.

و تعتبر السياسة الفلاحية الموحدة هي الركيزة الأساسية لبناء المجموعة الأوروبية و هي سياسة تهدف إلى توحيد أسعار المواد الزراعية داخل المجموعة و منح إمدادات مالية للمناطق و القطاعات الزراعية التي توجه مشاكل في إنتاجها و تسويقها و حماية الانتاج الأوروبي من مزاحمة المنتوجات الخارجية و ذلك باستعمال عدة وسائل منها:[1]

- ✓ الأسعار المرجعية : و تستعمل هذه الأسعار لتحديد الواردات الأوروبية الفلاحية.
- ✓ المساعدات المباشرة: و هي المساعدات التي يقدمها صندوق الدعم الفلاحي الأوروبي للمنتجين الأوروبيين لمواجهة المنافسة.
- ✓ نظام الحصص: تفرضه المجموعة على بعض المنتوجات الفلاحية الآتية من البلدان التي وقعت معها اتفاقات تفضيلية.
- ✓توقيتات زمنية: بموجبها تدخل بعض المنتوجات الفلاحية للمجموعة خارج فترات الانتاج الوفير عند المنتجين الأوروبيين.
- ✓التعريفة الجمركية الأوروبية: التي تبقي القاعدة الأساسية للسياسية الفلاحية الموحدة، تفرض على كل السلع الأجنبية و التي يمكن تقليصها من خلال الاتفاقيات التجارية.

[1] فتح الله و لعلو،" الاقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية" مرجع سبق ذكره.

و يعتبر استثناء الملف الزراعي في العلاقات الأورو متوسطية مسألة قديمة ثم تفاقم هذا الاستثناء بالنسبة لدول جنوب و شرق المتوسط [1] بعد توسع المجموعة الأوروبية إلى بلدان جنوب أوروبا التي تتماثل منتجاتها الفلاحية مع منتوجات الدول المتوسطية الجنوبية و الشرقية حيث بانضمام هذه الدول(اليونان، إسبانيا، البرتغال) أصبح هذا الاستثناء يرتكز على الاكتفاء الذاتي للمجموعة الأوروبية أو الفائض في المنتوجات الفلاحية المتوسطية، رغم أن المجموعة الأوروبية أكدت على مبدأ الحفاظ على المنافذ التقليدية لدول جنوب المتوسط وفي ظل الشراكة الأورو متوسطية لا يجب إغفال الملف الزراعي كعامل من عوامل تكوين منطقة أورو متوسطية، حيث أن مجموع دول جنوب و شرق المتوسط تعرف النمو الديمغرافي الكبير الذي تشهده هذه الدول و الصعوبات المناخية التي تتمثل في نقص موارد المياه، و بالتالي فهي تعرف عجزا تجاريا بالنسبة للإتحاد الأوروبي الخاص بالمنتجات الفلاحية وصل إلى حوالي 01 مليار دولار سنة 1998 تمثل فيه الجزائر و بدرجة أقل مصر الحصة الأساسية بـ (1076- مليون دولار، 643- مليون دولار) حسب الجدول بينما تعتبر تركيا و المغرب في حالة فائض تجاري بالنسبة للمنتوجات الزراعية وصل سنة 1998 بالنسبة للمغرب 493 مليون دولار و تركيا 1358 مليون دولار أما باقي الدول فتعرف مستويات مقبولة في العجز التجاري مع الاتحاد الأوروبي الخاص بالمنتجات الزراعية و تبقى العلاقات التجارية في المجال الفلاحي بين الاتحاد الأوروبي و مجموع الدول المتوسطية الجنوبية غير متوازنة حيث أن هذه الدول تمون الاتحاد بحوالي 8% من وارداته الزراعية و تستورد 11% من صادراته الزراعية بينما الاتحاد الأوروبي يمونها بـ 40% من وارداتها الزراعية و يستهلك حوالي 50 % من صادراتها .

و للرفع من تنميتها في إطار التحرير الاقتصادي عن طريق الاندماج الأوروبي تجد دول جنوب و شرق المتوسط نفسها ملزمة بـ:

---

(1) « les échanges agricoles : une exeption dans les relations euro- méditerranées » Heuri Regnault Monde arabe Maghreb maclek hors série décembre 1997.

- ✓الرفع من المزايا النسبية في المنتوجات الزراعية المتوسطية و هذا يعني رفع الاستثناء الفلاحي.
- ✓التقليل من الآثار على منافستها الخارجية و من استحالة حصولها على الاكتفاء الذاتي الغذائي و هذا يعني تغذية شعوبها وفق الشروط العالمية الجيدة للأسعار [1]

و منذ سنة 1995 عقد الاتحاد الأوروبي اتفاقيات تبادل حرة مع دول إفريقيا الجنوبية و المكسيك لا تستثني الجانب الزراعي (و هذا طبعا بالنسبة للمنتوجات الغير حساسة)[1].

أما بالنسبة للدول المتوسطية فإن المفاوضات حول هذا الموضوع حددت بالنسبة للدول التي عقدت اتفاقيات انتساب مع الاتحاد الأوروبي و يبقى الملف الزراعي من أعقد الملفات التي تواجه الشراكة الأورو متوسطية و هو ملف مطروح أيضا على المستوى العالمي في إطار مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة، و التي بإمكانها المساهمة في استقرار أسعار المنتوجات الزراعية.

و يمكن القول أن تحرير المنتوجات الزراعية يعد رهانا لكلا الطرفين فسيؤدي بالنسبة للدول المتوسطية الشريكة إلى مشاكل حادة مالية و اجتماعية أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فيواجه حساسية المنتجين الأوروبيين المعارضين لهذا المسعى.

الفرع الثالث : تكاليف سياسة الحد من الهجرة

منذ سنوات السبعينات لم تستطع دول أوروبا الحد من التدفقات البشرية لدول حوض المتوسط و ستصبح خلال القرن الواحد و العشرين عبارة عن أرض لاستقبال المهاجرين ، وتتكون هذه التدفقات البشرية خاصة من شعوب المغرب العربي و تركيا و مصر لكنها لا

---

(1) مرجع سبق ذكره Heuri Regnault

(1) Pierre Pelletier « intéqration économique et accords de libre Echange » problemes écounomique n° 2686 1 Novembre 2000.

تخص بنفس الدرجة جميع دول الاتحاد الأوروبي فالدول الاسكندينافية و ألمانيا تستقبل المهاجرين من تركيا و يوغسلافيا سابقا و دول جنوب أوروبا تستقبل المهاجرين من المغرب العربي و يبلغ عدد المهاجرين بالدول الأوروبية (8.8 مليون) يمثلون نسبة 2.7% من مجموع سكان الاتحاد الأوروبي من بينهم 54% من حوض المتوسط و يحول المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية تحويلات مالية مهمة، غير أنها نقصت منذ بداية التسعينات تحت أثر الحد من الهجرة. بحيث تمثل هذه التحويلات بالنسبة للمغرب و مصر على التوالي 8% و 13% من المنتوج الوطني الخام بالنسبة لسنوات 1990/1993 و 99% و 173% من خدمة ديونها الخارجية بينما تونس و تركيا تمثل لها التحويلات 4% و 3% من منتجهما الوطني الخام و نسبة 42% و 36% من خدمة ديونهما الخارجية بينما تحويلات المهاجرين بالنسبة للجزائر فهي ضعيفة و لا تمثل إلا نسبة 1% من منتجها الوطني الخام.

و تعتبر مسألة الهجرة من صميم مشروع الشراكة الأورو متوسطية و هذا عن طريق معرفة أسباب الهجرة دور المهاجرين في الحياة الاقتصادية و دورهم المستقبلي في إطار نظره عامة للشراكة و للتطور الاقتصادي.

و قد أعتبر إعلان برشلونة أن للمهاجرين دور مهم في علاقات الشركاء كما حث على التعاون لغرض الحد من الهجرة و الهجرة السرية عن طريق برامج التكوين المهني و المساعدة لخلق فرص العمل.

لكن مشكل الهجرة يبقى مشكلا عويصا فهو لا يهم إلا المهاجرين من الجنوب إلى الشمال نظرا لفارق الدخل بين الجانبين كما أن تحويلات المهاجرين بالنسبة لبعض دول الجنوب كالمغرب تمثل نسبة مهمة من مداخيل العملة الصعبة بحيث تعتبر ضرورية أكثر من المساعدة المالية أو الاستثمار الخارجي المباشر في حالة الحد من تدفقات المهاجرين.

و من أولويات السياسية الأوروبية أو العرض الأوروبي المتمثل في الشراكة هو أمن و استقرار أوروبا سياس يا، اقتصاديا و اجتماعية و لا يتأتى هذا إلا بالتحكم في ضغط المهاجرين المتزايد و المتدفق نحو أوروبا باعتباره منبع التوترات السياسية و السو سيو

اقتصادية، و يبقى مشكل المهاجرين هو العائق الكبير بالنسبة لاتفاقات الشراكة باعتبار المهاجرين عنصر من عناصر الانتاج يخضع للرقابة الصارمة من طرف دول الإتحاد الأوروبي بينما تطالب دول الجوب بتحرير تدفقات رؤوس الأموال.

المطلب الثاني: التكاليف الاقتصادية و الاجتماعية

الفرع الأول : تكاليف المبادلات التجارية

تتعدد طبيعة المبادلات بين الاتحاد الأوربي و دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط فهناك المبادلات التجارية ؛ التدفقات المالية و التدفقات البشرية و رغم الانفتاح النسبي لاقتصاديات دول جنوب البحر الأبيض المتوسط إلا أنها لازالت تحتفظ بمستوى عال من الحماية ماعدا تركيا التي أكملت نهجها في تخفيض التعريفات لغرض المرور إلى نظام الاتحاد الجمركي [1] مع الاتحاد الأوربي ؛ أما باقي الدول فتحتفظ بمعدل للحماية التعريفية يصل إلى 23% من التعريفات الجمركية على الواردات بالنسبة للمغرب و 34% بالنسبة لمصر بينما في دول أخرى كالأرجنتين يصل إلى 12% ؛ المكسيك 13% .

و هناك عجز تجاري معتبر بين أوربا و دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط خاصة بالنسبة للمنتوجات الصناعية و قد تفاقم في السنوات الأخيرة و هذا بالزيادة الضعيفة للصادرات الإجمالية نحو أوربا والتي انتقلت من 43 مليار دولار سنة 1995 إلى 48 مليار دولار سنة 1998 ؛و زيادة كبيرة في الواردات و والتي انتقلت من 45.3 مليار دولار سنة

(1) مراحل الاندماج التجاري هي

أ) منطقة التبادل الحرة : إلغاء جميع الحوافز التجارية بين الدول المشاركة مع الاحتفاظ بالحوافز الخاصة بالتبادل مع الدول الأخرى

ب) الاتحاد الجمركي : إلغاء جميع الحوافز التجارية مع أخذ جملة من التدابير المشتركة لحماية التجارة (كالتعريفات الخارجية المشتركة).

ج) السوق المشترك : يتميز بحرية لانتقال بين الدول الأعضاء للسلع و عوامل الإنتاج.

د) الاتحاد الاقتصادي : يتميز بتنسيق مشترك للسياسات المالية ؛الاقتصادية ؛النقدية ؛التجارية ؛ وتنقل الأشخاص

1995 إلى 74.2 مليار دولار سنة 1998؛ الأمر الذي يوضح الارتفاع المستمر للفائض التجاري الأوربي و هذا ما يزيد في تكاليف سياسة المبادلات وميزان المدفوعات .

و مع هذا الارتفاع للواردات يضاف ضغط المنافسة بالنسبة لصادرات المنتوجات الصناعية باتجاه الاتحاد الأوربي خاصة الانتساب المتزايد لدول أوروبا الوسطى الشرقية للمجموعة الأوربية و تخفيض امتيازات الدخول للسوق الأوربية (نظام الأفضليات) الممنوح لدول الحوض المتوسط من طرف الاتحاد الأوربي في الاتفاقيات السابقة .

و ضخامة العجز التجاري تختلف من دولة لأخرى فهي متعلقة بنسبة الحماية السابقة و كثافة مبادلاتها مع الاتحاد الأوروبي .

و أمام هذا الطرح تعتبر دول المغرب المتأثر المباشر بحيث أنها كانت تحتفظ بمستوى الحماية العالية بالنسبة لدول المنطقة ؛ كما أن حصتها من التجارة و المبادلات مع الاتحاد الأوروبي تعتبر من أعلى الحصص ؛ أما دول المشرق والتي تعتبر مبادلاتها نحو الاتحاد الأوروبي أقل فسيكون أثر التحرير التجاري بالنسبة لها أقل أيضا .

الفرع الثاني : تكاليف ضعف التدفقات الاستثمارية

السعي لجلب الاستثمارات الخارجية المباشرة " IDE " يعتبر من صميم سياسة التحرير الاقتصادي المنتهجة من طرف دول حوض المتوسط [1] .

و عند تحليل نسب الاستثمار لمختلف دول حوض المتوسط منذ منتصف الستينات يظهر بأن هذه الدول تحتل مرتبة وسيطة بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية والدول الصناعية الصاعدة في آسيا .

---

(1) charles – Albert Michalet « Investissement , étranger : les économies du sud de Méditerranée sont elle attractives" – Monde Arabe Maghreb-Machrek Hors Série décembre 1997 – P 43

جدول : 10

نسب الاستثمار خاصة ببعض الدول النامية

	72-64	86-73	94-86
المغرب	13.3	25.0	22.4
كوريا الجنوبية	26.6	40.5	29.2
تونس	23.3	28.5	24.1
المكسيك	15.3	27.4	25.9
تايلاند	17.3	20.3	23.9
الأرجنتين	19.6	22.1	17.2
البرازيل	26.6	22.5	21.0
المكسيك	20.2	23.5	19.4
فنزولا	25.2	27.0	19.1
أندوسيا	*11.0*	23.4	33.5
كوريا الجنوبية	22.4	29.5	34.2
الهند	17.4	29.2	31.1
تايلاند	23.4	*25.6*	33.3

المصدر : (SFI (FMI

و يظهر من خلال الجدول الارتفاع الكبير للاستثمارات خلال الفترة 1973-1986 الناجمة عن الارتفاع الكبير في أسعار المواد الأولية الطاقة بالنسبة (للجزائر ؛ مصر ؛ تونس ؛ المكسيك ؛ فنزولا ؛ إندونيسيا) الفوسفات بالنسبة(للمغرب و تونس) .

أما انخفاض الاستثمار في منتصف الثمانينات بالنسبة لدول حوض المتوسط والدول الأمريكية فهو ناتج عن التصحيح الهيكلي المتبع من طرف هاته الدول وكذا التخلي

التدريجي للدولة عن الدور الاقتصادي و عدم تعويض هذا الدور من طرف القطاع الخاص الذي لازال في طور التكوين .

و بالنظر لخصائص دول حوض البحر الأبيض المتوسط فإن لها ضعف شديد في جلب الاستثمار الخارجي المباشر يتباين هذا الضعف من دولة لأخرى و العناصر التي تدخل في تحديد مكان الاستثمار الخارجي المباشر متعددة ؛ فإلى جانب العوامل الخاصة بالنظام التجاري و نظام الاستثمار الخارجي ؛ الإنتاجية ؛ الاتجاه نحو الإصلاحات الهيكلية والقرب الجغرافي و الثقافي نجد سلسلة من العوامل الأخرى المتعلقة بالأمن (الأمن التقني ؛ الأمن القانوني ؛ الأمن في التعاملات التجارية وفي وسائل الدفع و بصفة أوسع الاستقرار السياسي للبلد) [1] .

و فيما يتعلق بنظام الاستثمار الخارجي فإن معظم دول المنطقة عدلت قوانين الاستثمار بحيث جعلتها تمنح مزايا كبيرة ومختلفة في إطار الخوصصة .

أما حوافز الإنتاجية فيمكن مقارنتها مع مستوى أجور العمالة التي تبين أن دول حوض المتوسط تعرف مستويات من الأجور مرتفعة على ما عليه في دول تشهد حركية اقتصادية (فالأجر المتوسط المصري أعلى منه في الصين أو فيتنام ؛كما أن الأجر المتوسط في المغرب أعلى منه في تايلاند) .

و من ناحية التكوين فان المعايير الدولية تجعل دول حوض المتوسط في صنف دول ذات المردودية المتوسطة ؛ ومنه فإن جذب الاستثمار بالنسبة لهذه الدول عن طريق الأجور واليد العاملة والمكونة ليس مرتفعا بالمقارنة مع الدول الصناعية الجديدة في آسيا.

أما من جانب البنيات التحتية خاصة في مجال المواصلات فهي حسنة نسبيا بالنظر إلى الشبكات التقليدية (طرقات سكك الحديدية ؛ طيران .....) أما الاستثمارات القوية فهي موجهة إلى الشبكات الهاتفية اليوم . و رغم بعض العجز المسجل في بعض الخدمات

---

(1) Jacque Ould Aouclia « Les enjeux économique de la nouvelles politique mditeraneeue de l'Europe » Monde Arabe Maghreb Machrek N° 153 Juill. Sept 96

كخدمات الموانئ ؛ الخدمات المالية ؛ التأمينات إلا أنه ليست هناك عوائق كبيرة في هذا المجال بالنسبة لمجموع دول المنطقة و تعتبر تركيا و إسرائيل الأفضل في هذا المجال .

و بالنسبة لجذب الاستثمار فإن العملة المبالغ في تقييمها تؤثر على القدرة الشرائية للمستثمرين الخارجيين بالعملة المحلية فتخفض سعر الواردات لكنها تكبح نمو الصادرات و من هذا المنظور فإن الضغط على الصرف الذي يكونه العجز التجاري الناتج عن التحرير المتزايد سيؤثر على سياسة سعر الصرف لدول حوض المتوسط .

أما من ناحية فعالية الإدارة والنظام القضائي فإن معظم الدول اتخذت إجراءات لتبسيط قواعد استقبال الاستثمارات الخارجية ؛ لكن هذه الإجراءات ليست كافية فاستقرار النظام السياسي يمثل عامل مهم في توجيه الاستثمارات الخارجية و من هذا المنظور فإن دول جنوب حوض المتوسط تشمل العديد من أثقل عوامل عدم الاستقرار الاجتماعي و السياسي والتي لها جانب مهم في عدم القدرة على جلب الاستثمارات الخارجية المباشرة بالنسبة لدول حوض المتوسط .

و بصفة عامة فإن جذب الاستثمار بالنسبة لدول حوض البحر الأبيض المتوسط يظل ضعيفا نتيجة عدم استقرار المنطقة بالدرجة الأولى مما يجعل إحلال السلام بالشرق الأوسط ؛ و إنشاء منطقة أمن واستقرار كحتمية لكل دول المنطقة و هذا عن طريق تطوير التبادلات الاقتصادية و تقليل فوارق التنمية التي تضمن أمن الجميع .

الفرع الثالث : التكاليف الاجتماعية

في معظم دول جنوب البحر الأبيض المتوسط وإلى غاية فترة الثمانينات ظلت الدولة هي المهيمن على الحياة الاقتصادية و كانت معظم هذه الدول تنتهج نمط الاقتصاد الموجه و في أعقاب أداء اقتصادي ضعيف قبل الثمانينات شهد اقتصاد دول جنوب البحر الأبيض

المتوسط تحولات كبيرة بعد أن أدى نموذج التنمية المركزي إلى أزمة المديونية خاصة بالنسبة ل(تركيا ؛ المغرب ؛ الأردن مصر؛ الجزائر) انخفاض منافذ التجارة الدولية الموجه إلى المعسكر الاشتراكي .

و لمواجهة احتياجات التنمية الاقتصادية اتبعت جميع الدول حركة عامة للانفتاح و التحرر الاقتصادي خاصة في التسعينيات لكن يبقى التحدي كبير بالنسبة لهذه الدول حيث ظلت اقتصادياتها محمية لمدة طويلة في حين نجد أن مجتمعاتها تتميز بهشاشة على مختلف الأصعدة .

فكل الدول أخذت في تخفيض سيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية عن طريق وضع مخطط التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي في مقابل برنامج إعادة جدولة ديونها الخارجية (تركيا في 1980 ؛ المغرب في 1983 ؛ مصر في 1987 و 1990 ؛ الأردن في 1988 و 1992 ؛ الجزائر في 1994 و 1995) .

و يرمي تحرير الاقتصاد إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى ؛ إزالة التشوهات التي تعيق نمو الصادرات ؛ تعزيز التدابير الملائمة التي تؤثر على الطلب ؛ تخفيض العجز العام و العجز الجاري وتخفيض حدة التضخم .

و الرهان اليوم بالنسبة لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط هو في مدى التزامها بالإصلاح الهيكلي للتخفيف من عوائق التنمية و هذا عن طريق الانفتاح الاقتصادي على المنافسة الداخلية و الخارجية .

لكن كل هذه الدول تعترضها صعوبات كبيرة لكسب الرهان فقد ظهر أن الاقتصاد الكلي له تأثيرات كبيرة على المجتمع ككل و هذا بانخفاض دعم المواد الأساسية ؛ تجميد الأجور ؛ إدخال الرسم على القيمة المضافة ؛ انخفاض الاستثمار العمومي في القطاعات الاجتماعية .....الخ

و يعتبر تسريع وتيرة الإصلاح الاقتصادي لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط و نجاحها مرهون بقدرة أنظمتها السياسية على كسب هذا الرهان لأن الضعف الهيكلي للمجتمع و وجود

اقتصاد موازي بحجم مهم و المعارضة التي تبديها بعض جماعات المصالح كلها عوامل تجعل من الصعب مواصلة الإصلاح .

و لتعميق الإصلاح الهيكلي وجب على السلطات في دول حوض البحر الأبيض المتوسط تسريع وتيرة إصلاح النظام الجبائي ؛ و النظام المالي للرفع من مستوى الادخار و تسهيل تمويل المؤسسات ؛ تسريع برامج خوصصة المؤسسات العمومية ؛ وضع أنظمة حماية للطبقات الاجتماعية الأكثر تضررا أ ما على المدى الطويل فيجب إصلاح المنظومة التربوية خاصة التكوين المهني و تحديث نظام الصحة .

و ستكون التكاليف الاجتماعية الناجمة عن تحرير اقتصاديات دول البحر الأبيض المتوسط مهمة لأن الانفتاح سيكون بمنطقة تمتاز بمستوى عال من البطالة و بارتفاع كبير لنسبة السكان النشطين .

و يمكن اعتبار التخلي عن النشاطات التي لا تستطيع الاستمرار بدون حماية بمثابة الثمن المقبول لاختيار تكوين منطقة تبادل حرة .

و إن كانت منطقة التبادل الحرة وعن طريق المنافسة تدفع إلى تغير النمو على المدى البعيد فإنها ستؤدي على المدى القصير إلى تخفيض النشاط الإنتاجي ومناصب العمل و بالتالي يستلزم وضع سياسة اجتماعية تستطيع من خلالها الدولة تهيئة الشروط اللازمة التي تمكنها من التحكم في غلق وخلق مناصب عمل؛ تنظيم الحماية الاجتماعية و وضع ميكانيزمات إعادة التوزيع .

المطلب الثالث : التكاليف المالية

الفرع الأول : تكاليف إلغاء الحواجز الجمركية

يؤدي إلغاء التعريفات الجمركية إلى ضغط كبير على التوازنات المالية العامة (الميزانية) ، هذا بانخفاض مستوى الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة مهمة في مجل إيرادات دول حوض البحر الأبيض المتوسط التي تعتبر من الاقتصاديات المحمية [1] و تنص الاتفاقيات الأورو متوسطية على التحرير التدريجي للمنتوجات الصناعية على مدى فترة انتقالية مدتها 12 سنة بإلغاء كل الحواجز الجمركية لإتمام إنشاء منطقة تبادل حرة.

و سيؤثر إلغاء التعريفات الجمركية بموجب هذه الاتفاقيات على ميزانيات دول المنطقة حيث تمثل التعريفات الجمركية حصة مهمة من مجموع الإيرادات الجبائية لكن التأثير يختلف من دولة لأخرى حسب الهيكل التجاري و الجبائي لاقتصاديات هذه الدول. فالدول التي لها أكبر حصة من الإيرادات الجمركية و الرسوم على الواردات الصناعية من الاتحاد الأوروبي ستكون الأكثر تأثرا بعملية آلإلغاء ، خاصة الدول المغاربية ، الأردن و لبنان التي لها نسبة عالية من الرسوم على الواردات من الاتحاد الأوروبي كما يبين ذلك الجدول التالي حيث بلغت هذه النسبة في الفترة من (1994-1996) بالنسبة للجزائر 19.2 % بالنسبة لمجموع المداخيل الجبائية و 2.2 % بالنسبة للناتج الداخلي الخام بالنسبة للمغرب 10.3 % و2.5 % تونس 15.9 % و 3.2 % أما الأردن فبلغت النسب 2.1 % و 2.0 % و بالنسبة للبنان 28.8 % و 3.3 % .

[1] مرجع سبق ذكره Rapport du groupe présidé par Rémy Leveau

جدول رقم: 11

إيرادات دول جنوب المتوسط من التعريفات

الناتجة عن المبادلات مع الاتحاد الأوروبي (متوسط 1994 – 1996)

الدول	الرسوم على الواردات		حصة الاتحاد الأوروبي في الإيرادات الكلية	الرسوم على الواردات الخاصة بالمبادلات مع الاتحاد الأوروبي	
	ب % من مجموع الإيرادات	ب % من الناتج الداخلي الخاص	ب %	ب % من مجموع الإيرادات الجبائية	ب % من الناتج الداخلي الخاص
ك ج ئ ذ	30.0	3.5	64.1	19.2	2.2
مصر	19.7	3.4	39.8	7.9	1.3
إسرائيل	1.3	0.4	52.4	0.7	0.2
الأردن	34.6	5.8	35.0	12.1	2.0
لبنان	59.3	6.8	48.6	28.8	3.3
ليبيا	–	–	67.3	–	–
المغرب	17.6	4.3	58.8	10.3	2.5
سوريـة	21.8	2.4	33.1	7.2	0.8
تونـس	**22.2**	**4.5**	**71.5**	**15.9**	**3.2**

المصدر مرجع سبق ذكره / Rapport du groupe présidé par remy leveau في ص 89

بالإضافة إلى الخسارة المباشرة الناتجة عن إلغاء التعريفات الجمركية هناك احتمال خسارة إضافية في الإيرادات تكون مباشرة وأخرى غير مباشرة تنتج عن استبدال المستهلك للمنتوجات المحلية بأخرى أوروبية منخفضة السعر الناجم عن إلغاء الحواجز الجمركية الأمر الذي يؤثر على نمو المؤسسات المحلية ويؤدي إلى انخفاض رقم أعمالها مما يؤثر سلبا على الاقتطاعات الجبائية التي تخضع لها هذه المؤسسات .

أما المؤسسات العمومية التي تمثل قطاعا مهما بالدول المتوسطية فإن أثر تخلي المستهلك عن المنتوج لصالح المنتوجات الأوروبية المنخفضة السعر سيخفض

من أرباح هذه المؤسسات و بالتالي تخفيض تحويلات المؤسسات العمومية باتجاه ميزانية الدولة.كما أن تخلي المستهلك سيشمل أيضا منتجات باقي العالم و الخاضعة لرسوم جمركية و استبدالها أيضا بمنتجات أوروبية منخفضة غير خاضعة لنفس الرسوم الجمركية وبالتالي ارتفاع الواردات من الاتحاد الأوروبي المرتبطة بأحكام اتفاقات الشراكة على حساب الواردات من الدول الأخرى التي تبقى خاضعة لرسوم جمركية ، تدخل في إيرادات الدولة.

و من خلال الجدول يظهر أن الدول الأكثر ارتباطا بالاتحاد الأوروبي و التي هي في مراحل متقدمة من الانتساب لأوروبا (قبرص ، مالطا ، تركيا و إسرائيل) ستكون أقل تأثرا , أيضا بالنسبة (لمصر و سوريا) اللتان سيكون تأثرهما المباشر منخفض نسبيا بما أن وارداتهما من الاتحاد الأوروبي ضعيفة بالنسبة لباقي الدول.[1]

<u>الفرع الثاني :</u> تكاليف ضعف الهياكل المالية

بالنسبة لتكاليف الهياكل المالية يبقى دائما السؤال مطروحا كيف يمكن تعويض الخسارة الجبائية الناتجة عن إلغاء الرسوم الجمركية ؟ وهو الرهان الذي يجب أن ترفعه الدول المتوسطية الشريكة لإقامة منطقة تبادل حرة .

و إذا كان اختيار طرق تعويض الخسارة يختلف من دولة لأخرى بالنظر إلى المميزات الخاصة بكل منها فإن تشابه هيكل ميزانياتها و هياكلها الجبائية و كذا إطار اتفاقيات انتسابها ترسم كلها الخطوط العريضة للإستراتيجية المتبعة[2] :

---

[1] مرجع سبق ذكره تقرير فميز Femise 2000

[2] تقرير فميز Femise juillet 2000 مرجع سبق ذكره

أ. انعكاس التحرير على الميزانيات: اتبعت الدول المتوسطية الشريكة منذ منتصف الثمانينات سياسات تظهر لميزانيات المعتمدة أساسا على تخفيض النفقات العمومية ؛ و هي اليوم مدعوة للتحكم أكثر في الطلب الكلي لمواجهة الانخفاض في الإيرادات الجمركية سواء بالتخفيض في النفقات العمومية أو الرفع من الإيرادات غير أن النفقات التي عرفت انخفاضا خلال الفترتين (1975-1980) و (1995-1999) وصلت 08 نقاط مئوية من الناتج الداخلي الخام ؛ لا يمكنها مقا ومة التخفيض الذي سيكون لها آثار اجتماعية ثقيلة بالإضافة إلى تأثيرها على انخفاض نفقات الاستثمار التي تعتبر ضرورية لتأهيل النسيج الاقتصادي وتحضيره للمنافسة الأوربية.

و بالتالي سيكون التركيز أساسا على تغ يير النظام الجبائي للتمكن من تعويض الخسارة الجبائية ؛ بينما تعمل الخوصصة على تخفيف الأعباء على ميزانيات الدولة والتي كانت تتحملها على شكل مساعدات للمؤسسات العمومية .

و يبقى رهان تعويض إلغاء الحواجز الجمركية على مدى استعداد الإطار الجبائي و إدارة التحصيل التي تتميز بالضعف على مستوى الدول المتوسطية و رغم الإصلاحات المتبعة منذ منتصف الثمانينات (تعميم الرسم على القيمة المضافة TVA),لازال الوعاء الضر يبي محدود بالنظر إلى انخفاض الأجور العامة والخاصة تحت تأثير سياسات التقشف المتبعة بالإضافة إلى التهرب الناتج إما عن قلة التصريحات مداخيل الحرف الحرة و المؤسسات أو المتعلقة بالاقتصاد الموازي الذي له حجم معتبر [1] .

ب. صعوبات التمويل : تعرف دول حوض المتوسط صعوبات كبيرة في تمويل نشاطاتها الأمر الذي يجعل من وضعيتها الاقتصادية تمتاز بهشاشة كبيرة بالإضافة إلى الحجم الكبير للمديونية وثقل أعباء تسديدها التي تؤثر سلبا على ميزان المدفوعات هناك أيضا ضعف كبير في تمويل النشاطات الاقتصادية عن طريق الاستثمارات.

[1] تقرير فميز FEMISE 2000 مرجع سبق ذكره

فميزان المدفوعات لدول حوض المتوسط يعرف صعوبات كثيرة تتميز بأهمية مداخيل المحروقات ,السياحة,تحويلات المهاجرين,بحصص التمويل العمومي بالمقارنة بالتمويل الخاص ضعف في الادخار المحلي و الثقل الكبير للمديونية.

ج. تفاقم عجز الحسابات المالية: في إطار مشروع الشراكة الأورو متوسطي ونتيجة إلغاء التعريفات الجمركية تحضيرا لإنشاء منطقة تبادل حر أورو متوسطية ستعرف الحسابات المالية لدول حوض المتوسط ضغط كبير على توازناتها,لأن مداخيل التعريفات الجمركية تساهم في معظم هذه الدول بحصة مهمة في مجموع المداخيل و يعتبر هذا المستوى من الخسارة في المداخيل حسب كل دولة هاما نظرا للصعوبات التي تواجهها هذه الدول في تمويله.

د. إمكانيات محدودة لسياسة سعر الصرف: تمتاز الحسابات الجارية لدول حوض المتوسط بانعدام التوازن الناتج عن أعباء ثقل المديونية وغياب الارتفاع اللازم في الإيرادات(إيرادات السياحة , تحويلات المهاجرين .....الخ)و غيابها عن الأسواق العالمية لرؤوس الأموال.

أما التعديل عن طريق سياسة سعر الصرف فهي محدودة ولها متغيرات حسب كل دولة ومرتبط بعدة عوامل:

-أعباء الميزانية الناجمة عن تخفيض قيمة العملة أو المرتبطة بوزن الإيرادات والنفقات العمومية بالعملة الصعبة.

-حجم و وزن خدمات المديونية الخارجية.

-الوضعية الاقتصادية هيكليا استيرادية خاصة للمنتوجات الأساسية (حبوب,منتجات غذائية).

و رغم أن هذه الدول عرفت تمويلا كثيفا في مراحل سابقة (70 –60), حيث كانت هناك سهولة في الحصول على القروض الدولية وبأسعار فائدة منخفضة كما أن الدول المنتجة للنفط جمعت موارد هامة بعد الأزمات البترولية (1975و1980) إلا أن استعمال هذا

التمويل كان بصفة عامة ضعيفا رغم إنجاز بنيات تحتية بشرية و مادية (الصحة,التعليم,النقل, الطاقة...) حيث زاد من حجم المديونية الخارجية التي تفاقمت آثارها بعد تغير شروط التمويل العالمية (ارتفاع أسعار الفائدة,انخفاض أسعار النفط ...) بالإضافة إلى أن هذا التمويل لم يستطع إنشاء قاعدة صناعية في مستوى المنافسة .

و في مجال المساهمة الخارجية فإن اقتصاديات دول حوض المتوسط ومنذ منتصف الثمانينات(80) لم تستفد من أنماط التمويل الجديدة التي طورت بعد أزمة المديونية (الاستثمار الخارجي المباشر والاستثمار في المحافظ المالية)كما استفادت دول آسيا السائرة في طريق النمو و دول أمريكا اللاتينية .

و يعتبر تواضع التمويل الخارجي بالنسبة دول حوض البحر الأبيض المتوسط كنتيجة أساسية توضح التأخر المسجل في الانطلاق الاقتصادي و الاندماج العالمي لاقتصاديات هذه الدول كما يمكن طرح صعوبات التمويل أيضا بالنظر إلى ضعف تحريك الادخار,توزيع المداخيل , وضعية مختلف الطبقات الاجتماعية أمام الضريبة , حصول المؤسسات على تمويل بنكي ...الخ.

الفرع الثالث : تكاليف ضعف المساعدات المالية

تعرف الدول المتوسطة الشريكة صعوبات كبيرة في التمويل لم تستطع المساعدات الأوروبية معالجتها رغم أن هذه المساعدات تمثل موردا ماليا هاما للتمويل الاقتصادي وقد عرفت المساعدات العامة للتنمية انخفاضا محسوسا على المستوى العالمي حيث أن هذه المساعدات كانت تمنح على أساس معايير سياسية وإستراتيجية أكثر منها اقتصادية [1]

[1] مرجع سبق ذكره Rapport du groupe présidé par Rémy Leveau

و بالإضافة إلى الظروف العالمية التي ساهمت في التخفيض من حجم المساعدات المالية فإن الصعوبات المالية الأوروبية وازدياد ارتباطاتها المالية تجاه عدد متزايد من الدول كلها عوامل تحد من فعالية المساعدات المالية الأوروبية, تضاف لها القدرات الضعيفة لاستهلاك القروض الممنوحة من طرف الدول المتلقية للمساعدات نتيجة تعقيدات التمويل و عدم مسايرتها لقواعد منح المساعدات المالية .

شكل رقم :04

الارتباطات و الدفع في إطار برنامج ميدا 1995-1999

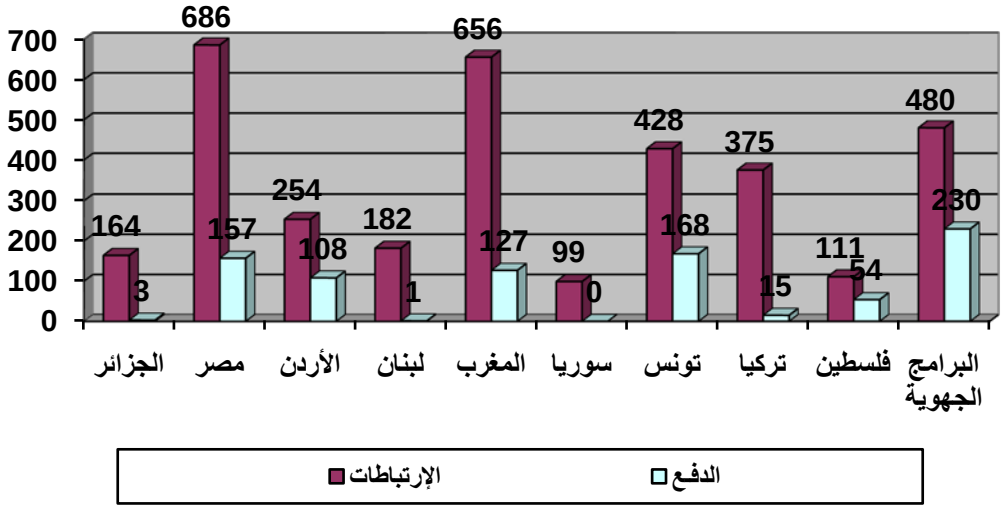

المصـدر : المجموعة الأوروبية

خلاصة :

يرمي مشروع الشراكة الأورو متوسطي من الناحية الاقتصادية إلى تكوين منطقة تبادل حرة (ZLE) بين دول منطقة حوض البحر الأبيض المتوسطي ، ومن متوقع أن يكون انفتاح الأسواق المتوسطية على المنتوجات المصنعة بدون حواجز جمركية [1] بينما التبادل الحر لعوامل الإنتاج لا تكون إلا لتدفقات رؤوس الأموال أما التدفقات البشرية من المهاجرين فتبقى مراقبة من طرف دول الاتحاد الأوروبي مراقبة صارمة الأمر الذي يبين سبب غموض اتفاقيات الانتساب في مجال الخدمات كما أن المنتوجات الزراعية و في إطار السياسة الزراعية الموحدة(PAC) تبقى مستثناة من التحرير .

و يعتبر مشروع الشراكة الأوروبية مبادرة أوروبية بالدرجة الأولى [2] لأن العرض كان أوروبيا محضا و يتعلق خصوصا بالجانب الأمني المتضمن في المجال السياسي أو المجال الاقتصادي و الاجتماعي ؛ ويعتبر هذا المشروع بالنسبة لكثير من المحل لين بمثابة اهتمام أوروبي لحماية المنطقة من المنافسة الأمريكية و الآسيوية ؛ و المحافظة على أسواق مضمونة أكثر من الاندفاع إلى انفتاح حقيقي و يهدف هذا المشروع بالنسبة لأوروبا إلى :

- ✓ ضمان الاستقرار السياسي بالمنطقة لغرض الحماية الأمنية من الضفة الجنوبية .
- ✓ التحكم في ضغط المهاجرين الذين يعتبرون مصدر التوترات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .
- ✓ حماية أمن أوروبا الطاقوي خاصة بالنسبة لبعض الدول الجنوبية كالجزائر

---

[1] بالنسبة للاتحاد الأوروبي و منذ سنة **1976** و أسواقه مفتوحة أمام المنتجات الصناعية لدول المنطقة عن طريق مبدأ الأفضليات المعممة

[2] Nachida Mhamsadji-Bouzidi , 05 Essais sur l'ouverture de l'économie Algérien , ENAG/Editions Alger 1998

و قد جاء هذا المشروع بمبادرة شراكة بين منطقتين ذات تباينات مختلفة و فوارق كبيرة في مستوى المعيشة بين الضفتين و الكتلة الديمغرافية و مستوى التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى الفوارق الاجتماعية الثقافية و السياسية .

و بالإضافة إلى المزايا التي ستكون للاتفاق على المدى الطويل و بشروط خاصة تلك التي يجب على الجزائر توفيرها ، ستكون أيضا هناك آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري و ستكون آنية و مباشرة منها :

– تعميق العجز التجاري : يعتبر الاتحاد الأوروبي الزبون الأول بالنسبة للجزائر , حيث أنها تستقبل أكثر من 71 % من مجموع الصادرات كما تمثل المورد الأول بالمواد الغذائية و المواد المصنعة , و يعتبر التبادل التجاري بين الطرفين تبادلا تقليديا يرتكز أساسا على تبادل المواد الأولية بمواد تجهيز و مواد صناعية , و بعقد اتفاقية انتساب بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي ستصبح المنتجات الأوروبية ذات أفضلية في الدخول إلى السوق الجزائرية و هذا بعد إلغاء الحواجز الجمركية و الغير الجمركية , الأمر الذي سيدفع بالواردات من الاتحاد الأوروبي إلى الارتفاع بصفة ميكانيكية باعتبارها ستكون مؤهلة للمنافسة نتيجة استفادتها من انخفاض التكاليف و بالتالي انخفاض الأسعار أما الصادرات الجزائرية من غير المحروقات باعتبار قطاع المحروقات مستثنى من الأفضليات التجارية , فإنها لا تمثل غير نسبة 2 % من مجموع الصادرات مما يقلص من الآثار الإيجابية للأفضليات الممنوحة للصادرات الجزائرية .

– الخسارة في المداخيل :إن إنشاء منطقة تبادل حرة مع الاتحاد الأوروبي يفرض إلغاء الحواجز الجمركية و الغير الجمركية بصفة تدريجية و خلال مرحلة انتقالية, و سيزيد إلغاء الرسوم الجمركية من صعوبات الميزانية حيث ستخسر نسبة مهمة من الإيرادات التي بلغت في الفترة ما بيت 1994–1996 حوالي 2.2%من الناتج الداخلي الخام و

حوالي 19.2% من مجموع المداخيل الجبائية خارج الجباية البترولية [1] و بالإضافة إلى الخسارة المباشرة في المداخيل المتعلقة بتخفيض الرسوم الجمركية فإن هناك خسارة أخرى غير مباشرة تتمثل في خسارة المداخيل الناتجة عن تحول المبادلات التجارية من الشركاء الغير أوروبيين إلى الشركاء الأوروبيين و الخسارة في الناجمة أيضا عن تفضيل المستهلكين للمنتوجات المستوردة, وستؤدي هذه الخسارة الجبائية حتما إلى إصلاح النظام الجبائي تحت ضغط العجز الغير محتمل في الميزانية لأن الدولة لا تستطيع مواصلة تخفيض النفقات العمومية لأنها ستزيد من ثقل التكاليف الاجتماعية والتأثير على نفقات الاستثمار التي تعتبر ضرورية لضبط النسيج الاقتصادي الوطني و تأهيله للمنافسة الأوروبية , كما لا يمكن للدولة أيضا اللجوء إلى الاستدانة لتمويل الخسارة الجبائية باعتبارها أمرا مستحيلا بالنظر لحجم المديونية الكبير و الآثار السلبية الناجمة عنها و بالتالي فإن تعويض الخسارة الجبائية الناتجة عن عقد اتفاق الشراكة الأورو متوسطي ستكون على عاتق إصلاح النظام الجبائي المتميز بالضعف في الوعاء الضريبي والانتشار الواسع للإعفاءات و ضعف التحصيل المتعلق أساسا بالإدارة الجبائية التي ليست في مستوى رفع تحدي تعويض الخسارة الجبائية.

– المساعدة المالية الغير الكافية :لازالت المساعدات المالية الممنوحة لدول منطقة البحر الأبيض المتوسط خاضعة لخصائص سياسية و استراتيجية أكثر منها اقتصادية , وهذا ما يوضح المبلغ الضعيف الممنوح للجزائر في إطار برنامج ميدا (MEDA) بالمقارنة مع الدول المغاربية الأخرى ؛ فمجموع سكاني أكبر بثلاث مرات و ناتج وطني خام في انخفاض مستمر؛ فإن مبلغ المساعدة الممنوح للجزائر أضعف من المبلغ الممنوح لتونس التي تعرف خلال العشرية الأخيرة ارتفاعا مستمرا لناتجها الداخلي الخام .

[1] مرجع سبق ذكره Rapport du groupe présidé par Rémy Leveau

– الآثار على العرض الكلي : حيث سيؤدي التحرير المتزايد للتجارة الخارجية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي ومن ثم تخفيض الحواجز الجمركية إلى آثار سلبية تتمثل في :

- انخفاض إنتاجية القطاعات التي لا تستطيع منافسة المنتوجات الدولية .
- سيؤدي إلغاء القيود الكمية والحواجز الجمركية إلى تحفيز الاستهلاك الخاص وتخفيض الادخار بينما سيزيد الاستثمار نتيجة التدفقات المتزايدة لرؤوس الأموال الخارجية والجهود المبذولة لتحسين قدرات الإنتاج
- تعرض الصناعات الجزائرية إلى ضغوط من نظيراتها الأوربية حيث أنها تنتج بتكلفة أعلى و جودة أقل .

القسم الثاني :

تقييم آثار اتفاقية الانتساب الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي

عن طريق النموذج الحسابي للتوازن العام

(Model d'Equilibre Général Calculable) (MEGC)

الفصـــل الرابع : انفتاح الاقتصاد الجزائري و السياسات المصاحبة له

تمهيـــــد :

في هذا الفصل نقدم عرضا عاما للتطورات الاقتصادية في الجزائر ، خاصة بعد الصدمة البترولية لسنة 1986، مع التركيز على قراءة الإحصائيات الخاصة بمختلف المؤشرات الاقتصادية ، خاصة ما تعلق منها بالمالية العامة ، كإيرادات الميزانية ، سواء إيرادات الجباية البترولية أو إيرادات الجباية العادية ، النفقات العامة و تطوراتها ، بالإضافة إلى الإحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية من صادرات و واردات و هي كلها مؤشرات تسمح لنا بتحليل آثار اتفاق الشراكة الأورو متوسطية من خلال نموذج التوازن العام المقترح .

المبحث الأول : الصعوبات التي واجهت الاقتصاد الجزائري

بعد الانخفاض الحاد للأسعار الدولية للبترول في منتصف الثمانينات حيث انتقلت من 44 دولار للبرميل في ديسمبر 1979 إلى حوالي 9 دولار للبرميل سنة 1986 أصبحت الدولة غير قادرة على تموين الاقتصاد الوطني بالمواد الاستهلاكية ومواد الإنتاج ، و غير قادرة أيضا على تمويل النمو [1]،الأمر الذي أدى إلى تقهقر مستوى المداخيل الفردية و ارتفاع حجم المديونية و التراجع الحاد في تغطية الصادرات للواردات خاصة في القطاعات خارج المحروقات و ارتفاع التبعية الغذائية[2] .

المطلب الأول : تطور الوضعية الاقتصادية

بعد الاستقلال عرف الاقتصاد الجزائري تحولات كبيرة من خلال مساره التاريخي ، حيث مر بمراحل مختلفة لكل منها ما يميزها عن الأخرى.

الفرع الأول: مرحلة الاقتصاد المخطط

تميزت بداية الاستقلال بوضع اقتصادي متدهور من أهم خصائصه :

- هيمنة القطاع الفلاحي على مجمل قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى بحيث كان يشغل حوالي 80% من اليد العاملة[3].
- تفاوت جهوي بين مختلف جهات الوطن.

---

[1] Mourad benachenhou- reformes économiques dette et démocratie- Maison D'édition « ech'rifa » Alger

[2] ahmed Benbitour مرجع سبق ذكره

[3] عبد الرحمن تومي – الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، الواقع و الآفاق –دار الخلدونية للنشر و التوزيع الجزائر 2011 ص 7

- اعتماد الصادرات على الخمور و المحروقات بشكل كبير .
- انخفاض مستوى المعيشة الموروث عن الحقبة الاستعمارية.

ثم شهدت بعد ذلك مرحلة (1966-1969) عملية تأميم قطاعات المناجم و البنوك سنة 1966 , تأميم قطاع توزيع مواد و مشتقات المحروقات , كما تم وضع أسس لتخطيط التنمية الاقتصادية.

أما فترة (1970-1978) فقد شهدت تطورا ملحوظا للقطاع العمومي بحيث ارتفعت حصته من الناتج الوطني الخام من 34.07 % سنة 1969 إلى 65.42 % سنة 1978 كما تضاعف استهلاك الأسر بأربع مرات في هذه الفترة و قدرت نسبة نموه الاسمية بـ 14.78% , أما الاستثمار فقد تضاعف بـ 15 مرة بحيث مثلت نسبته المتوسطة خلال هذه الفترة أكثر من 45% من الناتج الداخلي الخام 95% منه ممولة من ميزانية الدولة و الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية و 5% هي استثمارات القطاع الخاص.

الفرع الثاني : الوضعية الاقتصادية منذ مطلع الثمانينات إلى بداية التسعينات

لقد تميزت الوضعية الاقتصادية خلال بداية التسعينات بانعدام التوازن في الاقتصاد الكلي و المالي وبصعوبات هيكلية تمثلت في :

أ. فائض في طلب الكلي : تحت تأثير سياسة النمو الموسعة منذ منتصف التسعينات عرف السوق الداخلي الجزائري توسعا ملحوظا، من خلال ارتفاع طلب المؤسسات و العائلات وقد ساهمت عدة عوامل في الرفع من الطلب الكلي منها :

- الارتفاع الكبير للكتلة النقدية حيت قدر نموها سنة 1991 ب20% كل سنة منذ سنة 1980 ، و الفائض في السيولة ناتج عن العجز النقدي المسجل على

مستوى الخزينة العامة حيث قدر سنة 1990 ب190 مليار دينار ما يعادل 9.5 مليار دولار بالإضافة إلى العجز المالي للمؤسسات العمومية المغطى من[1] طرف البنوك كما أن الفائض في السيولة ناتج عن أن الاقتصاد الجزائري ذا توجه ضعيف نحو البنوك حيث أنه في سنة 1990 سجلت نسبة 50% من الكتلة النقدية تدور خارج النظام البنكي.

– إتباع سياسة استثمارية تمول بنسبة 100 % عن طريق القروض و معتمدة أساسا على توفير الميزانية التي استفادت في السبعينات و بداية الثمانينات من الظروف الدولية الميسرة للحصول على القروض و كذا ارتفاع أسعار المحروقات في هذه الفترة، الأمر الذي رفع من حصة القطاع العام في الناتج الداخلي حيث وصلت سنة 1969إلى نسبة 34% لتصل لنسبة 65.4 % سنة 1978 ،[2]و هذا ما أدى إلى الرفع من الطلب الكلي .

ب. جمود العرض: عرفت الجزائر منذ منتصف الثمانينات نموا ضعيفا للعرض نتيجة عدة عوامل منها :

– ضعف الإنتاجية لعوامل رأس المال و العمل على مستوى جميع فروع النشاط الاقتصادي، نتيجة ضعف قدرات الاستغلال حيث و صلت نسبتها 57% في 1989 و 1990،[3]الأمر الذي يتطلب جهودا على مستوى الرفع من تنافسية المؤسسات و تطوير إنتاجيتها.

– تبعية الإنتاج في تموينه بالمواد الأولية للخارج و هذا ما أثر سلبا على الآلة الإنتاجية الجزائرية نتيجة انخفاض الواردات التي تأثرت بدورها بعوامل خارجية منها انخفاض أسعار المحروقات و داخلية كارتفاع حجم المديونية الخارجية .

---

[1] Abdelmadjid Bouzidi – les années 90 de l'économie algérienne – « les limites des politiques conjoncturelles » ENAG/ Edition Alger 99

[2] Ahmed ben bitour- L'algérie au troisieme Millénaire defis et potentialités. مرجع سبق ذكره

[3] Entretien avec Abedelmajid Bouzidi- مرجع سبق ذكره

ج- تضرر الميزان التجاري : فقد عرفة الجزائر منذ منتصف الثمانينات خاصة بعد سنة 1986 انخفاضا رهيبا في أسعار المحروقات التي انتقلت من 44 دولار للبرميل إلى 10 دولار للبرميل، وباعتبار أن الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة في صادراتها على المحروقات أكثر من 98 % فإن هذا الانخفاض كان له بالغ الأثر على الميزان التجاري الجزائري حيث بلغت خسارة الإيرادات حوالي 45% من مجموع مداخيل التصدير، كما أن أسعار الواردات بقيت ثابتة خلال هذه الفترات بينما حجمها ارتفع نتيجة التبعية الكبيرة للخارج.

د- ثقل المديونية الخارجية : تعتبر المديونية من أكبر الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الجزائري باعتبارها فخ حقيقي بالنسبة للدول المدنية بحث أصبحت هذه الدول تدور في حلقة مفرغة فهي مجبرة على الاستدانة لتسديد ديونها و بالتالي توفيق برامجها التنموية بعد توجيه كل جهودها إلى التسديد ،و كانت الجزائر خلال السبعينات بلد قليل المديونية بما أن مخزون المديونية بلغ سنة 1970 أقل من 01 مليار دولار و خدمة الديون أقل من 50 مليون دولار بينما سنة 1986 فقد فاقت الديون الخارجية 22 مليار دولار و فاقت خدمت الديون 5 مليار دولار، و هذا ما أدى إلى صدمة عنيفة عندما أصبحت الأسواق البترولية غير ملائمة في منتصف الثمانينات(80)والتسعينات (90) .

هـ- الصعوبات الهيكلية: من طبيعة الاقتصاديات البترولية أنها خدماتية تعتمد على الواردات و اليد العاملة، و بالتالي فهي تواجه صعوبات هيكلية كبيرة إذا أرادت تطهير اقتصادها .

و بالنسبة للجزائر فإن اقتصادها يعتبر اقتصادا غير مرن يمتاز بعدم توازن العرض و الطلب الكليين حيث أن العرض الكلي لم يساير الطلب الكلي بما أن نمو العرض الخاص بالمنتجات و الخدمات خاصة في بداية التسعينات ارتفع بنسبة 8% فقط عن مستوى

الإنتاج في سنة 1984،[1]و قد تميز الاقتصاد الجزائري هيكليا بهيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي واحتكارها للتجارة الخارجية بالإضافة إلى جمود علاقات العمل و وجود شروط قاسية أمام الاستثمار الخاص الداخلي و الخارجي بالإضافة إلى نظام تحديد الأسعار و سياسة القرض التي لا تعتمد معايير اقتصادية.

و- الصعوبات الاجتماعية: تتمثل الصعوبات الاجتماعية التي واجهت الجزائر منذ نهاية الثمانينات و بداية التسعينات خاصة في الارتفاع الكبير لمستوى البطالة، نقص السكن و ضعف نوعية الخدمات الاجتماعية الأساسية (التربية، الصحة، التمدرس، الوقاية.....إلخ)،[2]

و في سنة 1987 بلغت نسبة البطالة 17% لترتفع سنة 1994 فبلغت 27% و تعتبر البطالة المؤشر القوي للصعوبات الاجتماعية باعتبارها المشكل الرئيسي الحاد .و هناك مؤشرات أخرى تدل على الصعوبات الاجتماعية التي تواجهها الجزائر منها انخفاض مستوى الاستهلاك للفرد حيث انخفض هذا المؤشر سنة 1993 ب 6.4 %,وانخفاض مستوى المعيشة , تدهور الوضعية الصحية , ضعف النتائج المدرسية و العجز المسجل في قطاع السكن .

كل هذه المؤشرات الاجتماعية المتدهورة تدعو إلى إصلاح السياسة الاجتماعية و ما يواجهها من صعوبات في مراجعة ميكانيزمات تمويل الجانب الاجتماعي في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق و هذا عن طريق إصلاح اقتصادي عميق و جذري .

[1] Entretien avec Abedelmajid Bouzidi. نفس المرجع السابق

[2] Ahmed Beubitour- l'Algerie au troisiéme Millénairs , defis et potentialités- p86 ص مرجع سبق ذكره

المطلب الثاني: مسعى الإصلاح

بالنظر إلى تأزم الوضعية الاقتصادية الجزائرية منذ منتصف الثمانينات من جهة و تصاعد ضغط آليات النظام الرأسمالي العالمي الذي أخذ يدعو بلدان العالم الثالث إلى تبني سياسة رأسمالية بلا قيود باعتبارها كفيلة للتخلص من الأزمة الاقتصادية الراهنة. أخذت الجزائر خلال التسعينات بإستراتيجية للإصلاح الاقتصادي تهدف إلي إقامة اقتصاد علي أساس السوق ومتفتح علي العالم , ولتحقيق تحرير واسع للتجارة وتعزيز التعاون في الكثير من المجالات بإتباع عدد من السياسات منها [1]:

- القضاء على التضخم من خلال إتباع سياسة نقدية صارمة يتم بواسطتها ربط معدلات نمو النقود بمعدل نمو الناتج القومي الحقيقي وبالتالي ربط سعر الفائدة بظروف السوق .
- القضاء على عجز الميزانية الذي يعتبر أهم مصادر عرض النقود .
- تحديد دور الدولة في تأدية الوظائف التقليدية.
- حفز القطاع الخاص بتخفيض الضرائب وتخفيض حجم القطاع العام .
- تحرير الأسعار و إلغاء الدعم السلعي .
- تخفيض الإنفاق العام بما في ذلك الموجه للخدمات الاجتماعية والصحية.

و بالتالي أصبحت الجزائر أمام خيارين , إما مواصلة سياسة التسيير المركزي للاقتصاد و التي لم يبقى لها من الوسائل للتكفل بها ؛ أو إعادة إعطاء الحياة للمبادرة الخاصة

[1] ضياء مجيد الموسوي –الخوصصة و التصحيحات الهيكلية ,آراء و اتجاهات – ديوان المطبوعات الجامعية الجزئر 1995 ص 49

في إطار اقتصاد السوق [1] وقد أصبح بالتالي إصلاح الاقتصاد الجزائري من الأولويات خاصة في الميادين التالية :

1. إصلاح المؤسسات الاقتصادية : القطاع العام ظل هو المهمين في الاقتصاد الجزائري والمحتكر لبعض فروع النشاطات الاقتصادية لكنه لم يكن ناجعا لا من حيث الإنتاج أومن حيث الجانب المالي ولم تعطي إعادة الهيكلة المنتهجة منذ سنة 1982 نتائج إيجابية على مستوى تغيير الإنتاجية أو حتى الوضعية المالية [2] وهذا ما تطلب حلولا جذرية في منتصف الثمانينات لتصحيح وضع المؤسسات العمومية وتخفيف أعباء التمويل على الميزانية وهذا عن طريق إنشاء صناديق المساهمة و اعتماد استقلالية المؤسسات ؛لكن و بسبب ضعف موارد التمويل في هذه الفترة فإن نتائج هذا المسعى ظلت ضعيفة مما تطلب تعميقها عن طريق إصلاح اقتصادي شامل و وضع سياسة صناعية تحترم قواعد السوق ؛النجاعة ؛الإنتاجية المرودية المالية والمنافسة ؛ويكون القطاع العام في وضعية متفتحة على كل أشكال الشراكة الخاصة الوطنية والخارجية.

2 .إصلاح القطاع الزراعي :النتائج الغير الناجعة للزراعة الجزائرية هي ناتج إستراتيجية تنمية زراعية غير سليمة حيث عرف الإنتاج الزراعي تراجع خلال الستينات ثم تميز بالجمود و في السنوات الأخيرة أرتفع الإنتاج الزراعي بنسبة 5% كمتوسط سنوي[3] . و قد عرف القطاع الفلاحي تهميشا بالنظر للجهود المبذولة في القطاع الصناعي في إطار سياسة التنمية المتبعة ؛كما أن النظام القديم للتسيير الإداري لآلة الإنتاج

---

[1] Abedelmajid Bouzidi- مرجع سبق ذكره

[2] Mourad Benachenhou مرجع سبق ذكره

[3] Ahmed Benbitour مرجع سبق ذكره ص 85

الزراعي كان من عوائقها انعدام الفائدة لا بالنسبة للمنتجين أو بالنسبة للتقنيات الزراعية المتبعة .

مما جعل إصلاح هذا القطاع أكثر من ضرورة بخوصصة استغلال الأراضي الفلاحية التي هي ملك للدولة ودعم الاستقلالية التامة في التسيير بالنسبة للهياكل الفلاحية و إرجاع الأراضي المؤممة لأصحابها ؛ كما أن إدماج الفلاحة في إطار إصلاح اقتصادي شامل يراعي قواعد اقتصاد السوق ؛ وعوامل تطوير القطاع المالية و البشرية و التكنولوجية أكثر من ضرورة؛ خاصة إن كانت الجزائر في تبعية غذائية كبيرة ؛ باعتبار الجزائر بلد يستورد نصف التجارة العالمية من القمح الصلب و هذا ناتج عن ارتفاع الاستهلاك كنتيجة للنمو الديمغرافي الكبير و عدم موائمة الإنتاج الفلاحي لهذا الارتفاع .

3.تحرير نظام تحديد الأسعار :لكي يكون الاقتصاد ذا أسعار حقيقة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الترتيبات التالية :

- تحرير الأسعار للسماح لها بلعب دور مطابقة العرض للطلب ونقل المعلومات.
- القضاء على الاحتكار و تنمية طرق المنافسة لتجنب أن يكون تحرير الأسعار في صالح المحتكرين فقط أو التخصيص السيئ للموارد .
- رفع دعم الأسعار المباشر وغير المباشر[1].
- يجب أن يكون الاقتصاد متفتحا على الخارج للاستفادة من أن يصبح نظام الأسعار العالمي هو المنظم للاحتياجات على المستوى الوطني في نفس الوقت للمساهمة في التقسيم العالمي للعمل .

[1] Hocine Benissad –L'Ajustement structurel ,l’expérience du Maghreb – Office des publications universitaires Alger 1999 p 43

4- تحرير التجارة الخارجية : يرمي إلى تحقيق الأهداف التالية :

- إخضاع المنتوج الوطني لمنافسة المنتوجات الأجنبية و بالتالي دفع المنتجين للرفع من فعالية استعمال آلة الإنتاج الوطنية .
- التمكن من التخصص الفعال للمواد النادرة من العملة الصعبة التي لها منفعة اقتصادية مثلى الحد من آثار المضاربة الناجمة عن تحرير السوق الداخلية وقد أصبح من الضروري بالنسبة للجزائر إتمام إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني عن طريق تحرير التجارة الخارجية .

5 – انفتاح الاقتصاد الوطني أمام رؤوس الأموال الخارجية : بالنسبة للجزائر فإن الجدل حول دور الاستثمار الخارجي في تنمية البلد كان يدور منذ زمن حول مساهمة رأس المال الأجنبي في رأس المال الشركات المختلطة ؛ أما في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق ؛ فإن الانفتاح أمام رؤوس الأموال الأجنبية يسمح بالحصول على الأهداف التالية :

* تخفيض اللجوء إلى الافتراض الخارجي لتمويل مشاريع التنمية ؛ خاصة في القطاعات التي تملك فيها الدولة ميزة نسبية .
* تحويل تكنولوجي مهم والذي يعتبر مكلف لأنه يلازم الاستثمار الخارجي .
* إنشاء مناصب شغل ؛الزيادة في الدخل والتخفيض من التوترات الاجتماعية

بالإضافة إلى آثار الاستثمار الخارجي على معدل النمو وهيكل التجارة الخارجية والداخلية .

أما أثر المنافسة مع الاستثمارات الوطنية فيمكن أن تحث إما على المنافسة أو تغير تقنيات التسيير والإنتاج.

المطلب الثالث : اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي

أمام معوقات و إختلالات اقتصادية وهيكلية عرفتها الجزائر منذ منتصف الثمانينات والتي كانت مرتبطة بالأزمة الاقتصادية العالمية التي تفاقمت حدتها هي الأخرى في منتصف الثمانينات وكذلك انهيار أسعار المحروقات ؛والتي أدت إلى انخفاض المداخيل الجزائرية بنسبة 40 % بدأت بوادر ظهور أزمة مركبة اقتصادية اجتماعية وسياسية ؛الأمر الذي أدى بالسلطات الجزائرية إلى اختيار مسار الإصلاحات السياسية والاقتصادية عن طريق اتخاذ جملة من الإجراءات والتشريعات الاقتصادية و القانونية لتوفير الأرضية التي تنسجم مع اتجاه اقتصاد السوق .

و على هذا الأساس قامت الجزائر بعقد اتفاقات مع صندوق النقد الدولي بهدف الحصول على دعم المجموعة المالية الدولية لأجل تسديد الديون والإنعاش الاقتصادي [1] ؛ومن ثم فإن الجزائر عرفت اتفاقيات الدعم وقعتها مع صندوق النقد الدولي منها :

اتفاق الدعم في 30 ماي 1989 : شمل السياسة النقدية التي يجب أن تكون صارمة ؛ التخلي عن العجز في الميزانية و مواصلة تحرير قيمة الدينار و تحرير الأسعار .

- اتفاق الدعم في 03 جوان 1991 :والذي تضمن مجموعة من الإجراءات منها: –تحرير التجارة الخارجية .–تخفيض قيمة العملة .–رفع معدلات الفائدة .–تحقيق فائض في ميزانية الدولة .–تحرير الأسعار .– توفير مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي .

و بسبب المناخ الاجتماعي والسياسي الذي ساد البلاد في نهاية 1991 فإن تطبيق هذه الاتفاقيات كان عسيرا على الجزائر فمرت بمرحلة ارتخاء مصحوبة بتردد خلال سنوات 1992 و 1993 مما أدى إلى عودة ظهور عجز الميزانية والاختناق المالي الذي كان

[1] Hocine Benissad مرجع سبق ذكره ص 59

مرده إلى تدني أسعار البترول وارتفاع عبئ خدمة الدين الخارجي الذي بلغ معدله سنة 1993 نسبة82.2 % الأمر الذي دفع بالجزائر إلى عقد اتفاق آخر سنة 1994.

- اتفاق الدعم في أبريل 1994 : نظرا لتعمق الأزمة الاقتصادية و الإختلالات الهيكلية التي شهدتها الجزائر في بداية سنة 1994 لجأت إلى صندوق النقد الدولي لعقد اتفاق دعم لمدة سنة يهدف إلى :

– إعادة بعث التنمية الاقتصادية التي ترمي إلى تحقيق زيادة في مناصب الشغل.
– تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام بين 3 % الى 6 %.
– الوصول بالتضخم إلى المستوى العالمي (3 % – 4 %.) .
– إعادة التوازن للأسعار الداخلية مقارنة بالأسعار الخارجية .
– وضع إستراتيجية تتعلق بميزان المدفوعات ترتكز على رفع الصادرات خارج المحروقات ؛ تحرير الواردات و تقليص الدين الخارجي .

و بعد تطبيق هذا الاتفاق بصرامة بدون أن تجد المشاكل المالية والهيكلية حلولا حصلت الجزائر على برنامج دعم جديد من صندوق النقد الدولي لمدة ثلاث سنوات تمثل في:

- برنامج التعديل الهيكلي (1995 – 1998) : والذي يرمي إلى :

تحقيق النمو في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بنسبة 5 % لامتصاص نمو المجتمع النشيط المقدر ب 4 %

استقرار الأسعار بعد التحكم في التضخم .

تخفيض العجز في الميزان التجاري .

تعبئة الادخار المحلي لتمويل الاستثمار .

تحسين توازن الميزانية باعتماد نظام ضريبي مرن وفعال والتحكم في النفقات.

تحقيق سياسة نقدية محكمة تسمح بإلغاء التمويل النقدي و الحد من نمو الكتلة النقدية و تحقيق معدلات فائدة مشجعة على الادخار و استكمال الانتقال نحو

تحرير سعر الصرف .

تحرير التجارة الخارجية و نظام سعر الصرف و ضرورة تكامل الاقتصاد الجزائري مع الاقتصاد العالمي .

تحرير الأسعار الداخلية عن طريق رفع الدعم .

إصلاح النظام الضريبي بإلغاء الإعفاءات و تعميم الرسم على القيمة المضافة و الرفع من المداخيل الجبائية العادية .

إصلاح المنظومة البنكية والمالية .

إصلاح و خوصصة المؤسسات العمومية .

المبحث الثاني : الإطار العام للمالية العامة في الجزائر

بانتهاج الجزائر لنظام اقتصاد السوق ، سعت إلى أن تلعب الميزانية دورا مهما في عملية تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكبرى و هذا بتعزيز قوة الميزانية عن طريق تخفيض عجزها و إصلاح النظام الضريبي و إعادة توجيه النفقات العمومية بشكل يرفع من فعاليتها.

المطلب الأول : الإيرادات العامة

الإيرادات العامة هي مجموع الحقوق المستحقة للدولة و الهيئات العمومية [1] ، و هي تمثل كل المصادر التي تحصل منها خزينة الدولة على أموال لتمويل نفقاتها.
و قد نصت المادة 11 من القانون رقم 17-84[2] على أن موارد الميزانية تتضمن ما يلي:

- ✓ الإيرادات ذات الطابع الجبائي و كذا حاصل الغرامات.
- ✓ مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- ✓ التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة و الأتاوى.
- ✓ الأموال المخصصة للمساهمات و الهدايا و الهبات.
- ✓ التسديد بالرأسمال للقروض و التسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة و كذا الفوائد المترتبة عنها.
- ✓ مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
- ✓ مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.

[1] محمد مسعي – المحاسبة العمومية – الطبعة الثانية ، شركة دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع 2003 الجزائر ص 58
[2] المادة 11 من الفصل الثاني ، من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 يتعلق بقوانين المالية

- ✓ الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المحسوبة و المحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

كما نص القانون على أن يكون الترخيص بتحصيل مختلف أنواع الضرائب و الرسوم سنويا ، و يقيم الحاصل و كذا الحصة المخصصة للميزانية العامة للدولة بموجب قوانين المالية.

و الجداول التالية الخاصة بالإيرادات تعطينا نظرة عددية عن إيرادات ميزانية الدولة للفترة (2003 – 2006) حسب طبيعتها.

و الملاحظ أن الرسوم الجمركية انخفضت من سنة 2005 إلى 2006 من مبلغ يقدر بـ 143908 مليون دينار إلى 107709 مليون دينار ، مع العلم أن سنة 2005 هي سنة دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق.

كما يلاحظ أيضا أن الجباية البترولية تمثل أكثر من ثلاثة أرباع ¾ الإيرادات الجبائية و هذا ما يميز الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي لم يتمكن بعد من التخلص من هيمنة الجباية على مجموع المداخيل الجبائية ، نتيجة الضعف الشديد للصادرات خارج المحروقات ، و هو الهدف الذي يجب العمل على بلوغه لأن المداخيل البترولية غير متحكم فيها ، فهو ثروة زائلة بالإضافة إلى تقلبات أسعاره المتحكم فيها عالميا و هذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة لصدمات كبرى تكون نتائجها كارثية.

جدول رقم : 12

إيرادات الميزانية للفترة (2003-2006)

الوحدة : مليون دج

طبيعة الإيرادات	السنوات المالية			
	2003	2004	2005	2006
أ. الإيرادات الجبائية				
الضرائب المباشرة	127.915	147.983	168.144	228.860
رسوم التسجيل و الطابع	19.285	19.590	19.617	22.404
الرسم على رقم الأعمال	233.090	273.265	312.063	310.946
الضرائب الغير مباشرة	828	735	969	1.033
الرسوم الجمركية	143.807	138.838	143.908	107.709
الجباية البترولية	1.284.975	1.485.699	2.267.800	2.517.444
إيرادات أخرى غير موزعة	-	-	4.229	3.802
مجموع الإيرادات الجبائية	1.809.900	2.066.110	2.908.272	3.192.178
ب. إيرادات أخرى للميزانية				
ناتج الأملاك العمومية	57.289	42.133	35.077	32.927
نواتج مختلفة للميزانية	-	-	-	-
إيرادات استثنائية	107.277	121.656	139.443	160.611
مجموع الإيرادات الأخرى للميزانية	164.566	163.789	174.520	193.538
المجموع العام	1.974.466	2.229.899	3.082.792	3.385.716

المصدر : O.N.S Annuaire Statistique de l'Algérie Edition 2008 Volume n°24 Résultats 2004 / 2006 p 380

جدول رقم : 13

الإيرادات الجبائية حسب التصنيف الاقتصادي للفترة (2003-2006)

الوحدة : مليون دج

طبيعة الإيرادات	السنوات المالية			
	2003	2004	2005	2006
الضرائب على الدخل	1.412.890	1.633.682	2.435.944	2.746.304
منها : الجباية البترولية	1.284.975	1.485.699	2.267.800	2.517.444
الضرائب على النفقات	377.725	412.838	452.711	423.470
الضرائب على الثروة	19.285	19.590	19.617	22.404
المجموع	1.809.900	2.066.110	2.908.272	3.192.178

المصدر : O.N.S Annuaire Statistique de l'Algérie Edition 2008 Volume n°24

Résultats 2004 / 2006 p 380

المطلب الثاني : النفقات العامة

تعرف النفقات العامة على أنها مجموع الأموال التي تنفقها الدولة و الهيئات العمومية من ميزانيتها من أجل إشباع حاجات عامة للمواطنين[1].

و قد تم اعتماد تقسيم النفقات العامة في الجزائر وفقا للتقسيم الإداري بالنسبة لنفقات التسيير ، و التقسيم الاقتصادي بالنسبة لنفقات التجهيز و الاستثمار.

و قد نصت المادة 24 من القانون 84-17 على أن فقات التسيير تجمع أربعة أبواب هي:

1. أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات.
2. تخصيصات السلطات العمومية.
3. النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
4. التدخلات العمومية.

كما نصت المادة 35 من القانون 84-17 أيضا على أن نفقات التجهيز و الاستثمار تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي و هي تشمل ثلاثة أبواب :

1. الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
2. إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
3. النفقات الأخرى بالرأسمال.

و يحدد التوزيع بين القطاعات للاعتمادات المفتوحة و المخصصة للنفقات ذات الطابع النهائي من المخطط السنوي بموجب قانون المالية.

[1] حسين الصغير – دروس في المالية و المحاسبة العمومية للطلبة الجامعيين – الطبعة الثانية ، دار المحمدية العامة الجزائر 2001 ص35

و قد وضع المشرع الجزائري قواعد صارمة لصرف النفقات العامة منها الالتزام ، التصفية ، الأمر بالدفع ثم الدفع في إطار ما يعرف بمبدأ الفصل بين الآمر بالصرف و المحاسب العمومي ، غير أن هذه القواعد لا زالت تركز على المبلغ المخصص للنفقة و لم ترقى إلى المعايير الدولية المعروفة اليوم بتسيير النفقات العمومية وفقا لمفهوم النتائج و الأهداف الذي أصبح يركز على مضمون النفقة و ليس شكلها.

و الجداول التالية تبين التقسيم المذكور للنفقات العامة في الجزائر بالنسبة لقسمي التسيير و التجهيز ، و كذا تطورها خلال الفترة (2003 – 2006) .

جدول رقم : 14

نفقات الميزانية للفترة (2003–2006)

الوحدة : مليون دج

طبيعة النفقات	السنوات المالية			
	2003	2004	2005	2006
I. الديون العمومية	113.971	85.244	73.232	68.657
-منها: المديونية المهتلكة	–	–	–	–
القوة العمومية	*	*	*	*
II.وسائل المصالح	400.399	479.617	559.826	605.209
- نفقات المستخدمين	341.630	407.947	483.792	512.625
- عتاد و تجهيزات و صيانة	58.769	71.670	76.034	92.584
III. تدخلات عمومية	608.391	686.033	612.074	762.457
- نشاط اقتصادي و اجتماعي	379.114	435.869	342.677	456.180
- إعانات التسيير	161.398	176.481	187.499	215.259
- نفقات أخرى	67.879	73.683	81.898	91.018
المجموع العام	1.122.761	1.250.894	1.245.132	1.436.323

المصدر : O.N.S Annuaire Statistique de l'Algérie Edition 2008 Volume n°24 Résultats 2004 / 2006 p 381

جدول رقم : 15

الاستثمارات الممولة (اعتمادات مستهلكة) من الميزانية

حسب التصنيف الإداري و القطاعي للفترة (2002-2003)

الوحدة : مليون دج

القطاعات	السنوات المالية	
	2002	2003
الصناعة	109	100
المناجم و الطاقة	7.493	5.804
منها : الكهرباء الريفية	5.645	4.395
الزراعة و الموارد المائية	102.440	83.537
المصالح الإنتاجية	8.590	12.416
البنيات التحتية الاقتصادية و الإدارية	94.163	102.266
التعليم – التكوين	55.951	60.033
البنيات التحتية السوسيو – ثقافية	27.407	31.518
السكن	88.409	74.935
مختلف	22.629	27.429
المخططات البلدية للتنمية PCD	41.114	43.091
	448.305	441.129

المصدر : O.N.S Annuaire Statistique de l'Algérie Edition 2008 Volume n°24 Résultats 2004 / 2006 p 381

المطلب الثالث : الميزانية العامة

الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المالية و ترخص لمجموع الإيرادات و النفقات الخاصة بالتسيير و الاستثمار و منها نفقات التجهيز العمومي و النفقات بالرأسمال.
و تسجل نفقات التجهيزات العمومية و نفقات الاستثمار و النفقات برأس المال في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج ، تمثل الحد الأعلى للنفقات التي يؤذن بها للآمرين بالصرف و تبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم إلغاؤها و تنفذ باعتمادات الدفع التي تمثل هي الأخرى التخصيصات السنوية التي يمكن للآمر بالصرف بصرفها أو تحويلها[1].

و تعتبر الميزانية في الجزائر ميزانية اعتمادات حيث تعرف بأنها " تقدير مفصل لإيرادات و نفقات الدولة بالنسبة لسنة قادمة ، مبني على أرقام الإيرادات و المصروفات في الأعوام السابقة و معدل بأية تغيرات متوقعة يكون لها تأثير على أرقام الميزانية في العام القادم ، و مجاز من طرف السلطة التشريعية"[2].

و تهدف الميزانية إلى تخطيط السياسة المالية للدولة بالنسبة للسنة القادمة و عرض برنامج الحكومة عن الفترة المقبلة على السلطة التشريعية لإجازته ، و فرض الرقابة المالية على كل الهيئات الحكومية و أنشطتها وفقا لهذه الميزانية المعتمدة.

و يجري إعداد الميزانية و تنفيذه و مراقبتها وفقا لمجموعة مبادئ متعارف عليها منها: (مبدأ السنوية ، مبدأ عمومية الميزانية أو عد التخصيص ، مبدأ مرونة الميزانية ، مبدأ شمول الميزانية ، مبدأ توازن الميزانية ، و مبدأ وحدة الميزانية)

---

[1] المادة 03 و 06 من الباب الأول ، الفصل الأول من القانون 21-90 المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق 15 غشت 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية.

[2] عبد الله عبد السلام أحمد و أمال محمد كمال – المحاسبة الحكومية و القومية (النظرية و التطبيق) ص 171

جدول رقم : 16

الميزانية العامة للدولة حسب التصنيف الإداري للفترة (2003-2006)

الوحدة : مليار دج

	السنوات المالية			
	2003	2004	2005	2006
الاستعمالات				
أ.النفقات العادية	**1.122,8**	**1.250,9**	**1.245,1**	**1.436,3**
نفقات المستخدمين	**341,6**	**407,9**	**483,8**	**512,6**
عتاد ، تجهيزات و صيانة	**58,8**	**71,7**	**76,0**	**92,6**
إعانات التسيير	**161,4**	**176,5**	**187,5**	**215,2**
نشاط اقتصادي و اجتماعي	**379,1**	**435,9**	**342,7**	**456,2**
نفقات أخرى للتسيير	**181,9**	**158,9**	**155,1**	**159,7**
ب. النفقات الرأسمالية	**516,5**	**638,0**	**806,9**	**992,2**
نفقات استثمارية	**516,5**	**638,0**	**806,9**	**992,2**
عمليات على رأس المال	–	–	–	–
صندوق تطهير المؤسسات	–	–	–	–
مجموع (أ + ب)	**1.639,3**	**1.888,9**	**2.052,0**	**2.428,5**
الموارد				
أ. الإيرادات الجبائية	**1.809,9**	**2.066,1**	**2.908,3**	**3.192,2**
منها : الجباية البترولية	**1.285,0**	**1.485,7**	**2.267,8**	**2.517,4**
ب. إيرادات أخرى	**164,6**	**163,8**	**174,5**	**193,5**
المجموع (أ + ب)	**1.974,5**	**2.229,9**	**3.082,8**	**3.385,7**

المصدر : O.N.S Annuaire Statistique de l'Algérie Edition 2008 Volume n°24

Résultats 2004 / 2006 P 379

جدول رقم : 17

ملخص عمليات الإدارة المركزية للفترة (2002-2004)

الوحدة : %

	نسبة من الناتج الداخلي الخام			نسبة من ن.د.خ خارج المحروقات		
	2002	2003	2004	2002	2003	2004
الإيرادات الكلية	35.3	37.0	36.2	52.2	57.4	58.2
- إيرادات المحروقات	22.2	25.6	25.6	32.8	39.8	41.3
- إيرادات خارج المحروقات	13.1	11.3	10.5	19.4	17.5	16.9
- منها:الإيرادات الجبائية	10.6	10.0	9.5	15.7	15.5	15.2
النفقات الكلية	35.0	29.2	29.3	51.9	45.3	47.1
- النفقات الجارية	24.1	21.3	20.3	35.8	33.1	32.7
- النفقات الرأسمالية	10.0	8.1	7.9	14.8	12.6	12.7
- نفقات أخرى	0.9	-0.2	1.1	1.4	-0.3	1.7
الرصيد الكلي للميزانية	0.2	7.8	6.9	-32.5	-27.7	-30.2

المصدر

- International Monetary Fund – Public Information Notice « Note d'information au publique (NIP) N° 06/28 du 09 mars 2006 P 28

(Déclaration sur l'Algérie du représentant des services du FMI le 13 février 2006)

المبحث الثالث : العلاقات التجارية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول : أهمية الاتحاد الأوروبي في المبادلات الجزائرية.

تظهر أهمية الاتحاد الأوروبي من خلال هيمنته في نفس الوقت و منذ الاستقلال على المبادلات التجارية الجزائرية سواء الواردات أو الصادرات.

و هو يحتل المرتبة الأولى بالنسبة للمبادلات التجارية الجزائرية كما يتبين ذلك الجداول التالية :

جدول رقم : 18

هيكل الصادرات حسب المناطق الاقتصادية

(القيمة–مليار دينار) 2002–2006

	2002	2003	2004	2005	2006
الاتحاد الأوروبي	959.4	1122.1	1278.6	1903.6	2089.9
أمريكا الشمالية	288.6	486.3	660.1	956.5	1343.1
دول أوروبية أخرى	86.4	96.1	111.6	148.1	151.3
أسيا	39.6	48.1	63.7	90.9	134.6
المغرب العربي	19.7	20.1	32.1	31.1	37.5
أمريكا الجنوبية	80.0	100.6	149.7	238.3	178.1
الدول العربية	20.7	27.5	37.4	46.1	43.0
إفريقيا	4.2	0.9	2.3	3.6	1.1
باقي العالم	2.2	0.002	1.7	3.0	0.00008
المجموع	1501	1901.7	2337.2	3421.2	3978.6

المصدر: ONS – Annuaire Statistique de l'Algérie n° 24 – Chapitre XVII Commerce Extérieur p331

جدول رقم : 19

هيكل الصادرات حسب المناطق الاقتصادية

بالنسبة المئوية %

	2002	2003	2004	2005	2006
الاتحاد الأوروبي	63.9	59.0	54.7	55.6	52.5
أمريكا الشمالية	19.2	25.6	28.2	28.0	33.8
دول أوروبية أخرى	5.8	5.1	4.8	4.3	3.8
أسيا	2.6	2.5	2.7	2.7	3.4
المغرب العربي	1.3	1.1	1.4	0.9	0.9
أمريكا الجنوبية	5.3	5.3	6.4	7.0	4.5
الدول العربية	1.4	1.4	1.6	1.3	1.1
إفريقيا	0.3	0.1	0.1	0.1	0.0
باقي العالم	0.2	0.0	0.1	0.1	0.0
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر : نفس المصدر السابق ص 332.

جدول رقم : 20

هيكل الواردات حسب المناطق الاقتصادية

بالقيمة مليار دينار.

	2002	2003	2004	2005	2006
الاتحاد الأوروبي	529.0	601.2	719.0	785.3	847.2
أمريكا الشمالية	119.4	78.1	97.7	115.9	122.9
دول أوروبية أخرى	108.6	130.9	147.7	180.6	130.1
أسيا	104.8	123.2	189.9	242.2	273.8
المغرب العربي	10.1	9.3	12.3	15.8	17.1
أمريكا الجنوبية	38.7	56.3	90.3	98.9	101.7
الدول العربية	29.1	32.4	37.0	30.9	35.7
إفريقيا	6.9	9.6	10.3	11.0	10.7
باقي العالم	10.1	6.1	9.7	12.6	18.9
المجموع	956.7	1047.1	1313.9	1493.2	1558.1

المصدر : نفس المصدر السابق ص 330.

جدول رقم:21

هيكل الواردات حسب المناطق الاقتصادية

بالنسبة المئوية%

	2002	2003	2004	2005	2006
الاتحاد الأوروبي	55.3	57.4	54.7	52.6	54.4
أمريكا الشمالية	12.5	7.5	7.4	7.8	7.9
دول أوروبية أخرى	11.4	12.5	11.2	12.1	8.3
أسيا	11.0	11.8	14.5	16.2	17.6
المغرب العربي	1.1	0.9	0.9	1.1	1.1
أمريكا الجنوبية	4.0	5.4	6.9	6.6	6.5
الدول العربية	3.0	3.1	2.8	2.1	2.3
إفريقيا	0.7	0.9	0.8	0.7	0.7
باقي العالم	1.1	0.6	0.7	0.8	1.2
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر : نفس المصدر السابق ص 332.

و إذا كانت المبادلات التجارية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي تمثل نسبة عالية حيث بلغت سنة 2002 نسبة 55.3 % من الواردات و نسبة 63.9 % من الصادرات (انظر الجداول السابقة) فإن هذه المبادلات لا تمثل بالنسبة للاتحاد الأوروبي إلا نسبة هامشية من مبيعاتهو مشترياته لباقي دول العالم .

لكن رغم ضعف هذه النسبة فالجزائر و بحوالي 10 مليار دولار كمتوسط سنوي للواردات تمثل سوق مهم بالنسبة للإتحاد الأوروبي كما تعتبر ممون هام لاحتياجات أوروبا خاصة في مجال الطاقة.

أما أهم الشركاء في المبادلات التجارية الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي فتأتي في الدرجة الأولى دول أوروبا الجنوبية (فرنسا، إيطاليا و إسبانيا) باعتبارها مورد و زبون أساسي ففي سنة 2005 بلغت نسبة الواردات من فرنسا 22 % من مجموع الواردات و إيطاليا ب 7.5 % ، أما فيما يخص الصادرات فتأتي في المرتبة ال ثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية ايطاليا بنسبة 16.4 % سنة 2005 و اسبانيا بنسبة 11.0 % ثم فرنسا بنسبة 10.0 % حسب الجداول التالية.

و بالتالي فإن الحصيلة التجارية تبين مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري و ارتباطه بالخارج لاسيما السوق الأوروبي إذ أن أهم شركاء الجزائر منحصرون في دول الاتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى.

جدول رقم : 22

الموردون العشرة الأوائل للجزائر سنة 2005

الرتبة	البلدان	النسبة في الواردات الجزائرية	المبلغ بالمليون دينار
01	فرنسا	22.0	328138.4
02	إيطاليا	7.5	111819.8
03	الولايات المتحدة الأمريكية	6.6	99314.7
04	الصين	6.5	97809.4
05	ألمانيا	6.3	93739.8
06	إسبانيا	4.8	70991.3

07	اليابان	3.8	57301.7
08	تركيا	3.0	44452.6
09	الأرجنتين	2.9	43408.2
10	أوكرانيا	2.7	39884.5

المصدر: نفس المصدر السابق ص 335.

جدول رقم : 23

الزبائن العشرة الأوائل للجزائر سنة 2005

الرتبة	البلدان	النسبة في الواردات الجزائرية	المبلغ بالمليون دينار
01	الولايات المتحدة الأمريكية	23.0	788237.9
02	إيطاليا	16.4	560186.7
03	إسبانيا	11.0	375319.3
04	فرنسا	10.0	341786.3
05	هولاندا	6.6	224870.4
06	البرازيل	6.3	214371.7
07	كندا	4.9	168290.9
08	تركيا	3.8	128320.8
09	البرتغال	3.6	124225.9
10	بلجيكا	3.4	116096.1

المصدر: نفس المصدر السابق ص 335.

المطلب الثاني: طبيعة المبادلات التجارية بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي.

بنية التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي لا تبتعد كثيرا عن بنية التجارة الخارجية الكلية ، كما تكشف أيضا عن مؤشرات عديدة مثل ثقل الغلاف المالي المخصص للمواد الغذائية و مواد التجهيز الصناعي و اعتماد الصادرات بنسبة كبيرة على المحروقات.

و قد عرفت المبادلات التجارية وضعية مريحة بين سنة 2004 و 2006 حيث كان الميزان التجاري فائضا بصفة منتظمة بنسب تغطية للواردات من طرف الصادرات بنسب متغيرة من 177.8% في سنة 2004 إلى 255.3 % سنة 2006[1]،غير أن الوضعية التجارية ظلت هشة لأن الصادرات الجزائرية مرتبطة بنسبة 98% بالمنتجات التي تحدد أسعارها الأسواق العالمية، و بالتالي فهي غير متحكم فيها داخليا كما أن الجزائر و عكس الدول المغاربية المجاورة (تونس و المغرب) لا تتجاوز حصتها من الصادرات الصناعية نسبة 2% من مجموع الصادرات [2] ، وهذا ما يبين أن الاقتصاد الجزائري لا يستفد من مزايا الأفضليات الممنوحة من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة الأورو متوسطية ، عن طريق السماح بالدخول الحر للصادرات الصناعية الجزائرية إلى السوق الأوروبية هذا بالإضافة إلى ضعف الصادرات الزراعية التي بقيت هي الأخرى هامشية لا من حيث قيمتها أومن حيث كميتها بحيث لا تمثل إلا نسبة 0.1% من مجموع الصادرات أما بالنسبة للواردات فلم يعرف هيكلها تغيرا مهما حيث أن تقسيمها بمجموعات الاستعمال يؤكد هيمنة مجموعة الواردات المتكونة من التجهيزات الصناعية و المواد الغذائية و النصف مصنعة.

---

1 O.N.S Annuaire Statistique de L'Algérie Résultats 2004/2006 Volume n° 24 Edition 2008 p 333

2 O.N.S O.P.c p 324

و الجداول التالية تبين المبادلات الجزائرية حسب مجموعات الاستعمال للفترة (2002-2006)

جدول رقم : 24

تطور الصادرات بمجموعات الاستعمال بالقيمة (بالملیون دینار)

مجموعات الاستعمال	2002	2003	2004	2005	2006
مواد غذائية مشروبات, تبغ	2.769.6	3.702.7	4.749.0	4.942.0	5.327.1
طاقة و محروقات	1.445.000.0	1.850.000.0	2.276.827.0	3.355.000.0	3.895.736.2
مواد أولية و مواد خام	4.000.4	3.855.3	6.866.2	9.804.6	14.163.4
مواد نصف مصنعة	41.653.1	39.419.1	44.311.6	47.725.6	57.385.1
سلع التجهيز	5.638.6	2.333.6	3.607.1	2.677.1	3.227.3
سلع إستهلاكية	2.130.1	2.742.8	1.087.0	1.398.9	3.161.9
مختلف	/	/	/	/	/
المجموع	1.501.191.9	1.902.053.5	2.337.447.8	3.421.548.3	3.979.000.9

المصدر : نفس المصدر السابق ص 323

جدول رقم : 25

تطور الصادرات بمجموعات الاستعمال (ب%)

مجموعات الاستعمال	2002	2003	2004	2005	2006
مواد غذائية مشروبات , تبغ	0.2	0.2	0.2	0.1	0.1
طاقة و محروقات	96.3	97.3	97.4	98.1	97.9
مواد أولية و مواد خام	0.3	0.2	0.3	0.3	0.4

مواد نصف مصنعة	2.8	2.1	1.9	1.4	1.4
سلع التجهيز	0.4	0.1	0.2	0.1	0.1
سلع إستهلاكية	0.1	0.1	0.0	0.0	0.1
مختلف	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: نفس المصدر السابق ص 324

جدول رقم : 26

تطور الواردات بمجموعات الاستعمال بالقيمة (بالملايين دينار) (2002- 2006)

مجموعات الاستعمال	2002	2003	2004	2005	2006
مواد غذائية مشروبات , تبغ	218.391.4	207.283.7	259.428.6	263.207.8	276.026.2
طاقة و محروقات	11.551.7	8.795.0	12.082.5	15.536.5	17.748.4
مواد أولية و مواد خام	44.688.8	53.346.8	56.183.2	55.103.1	61.227.7
مواد نصف مصنعة	186.183.1	221.100.7	262.313.0	299.932.8	358.387.2
سلع التجهيز	364.314.3	393.467.9	524.186.4	631.898.2	626.414.6
سلع إستهلاكية	131.910.5	163.447.3	200.206.1	227.966.4	218.736.9
مختلف	/	/	/	/	/
المجموع	957.039.8	1.047.441.4	1.314.399.8	1.493.644.8	1.558.540.8

المصدر : نفس المصدر السابق ص 323

جدول رقم : 27

تطور الواردات بمجموعات الاستعمال (ب%)

مجموعات الاستعمال	2002	2003	2004	2005	2006
مواد غذائية مشروبات , تبغ	22.8	19.8	19.7	17.6	17.7

طاقة و محروقات	1.2	0.8	0.9	1.0	1.1
مواد أولية و مواد خام	4.7	5.1	4.3	3.7	3.9
مواد نصف مصنعة	19.5	21.1	20.0	20.1	23.0
سلع التجهيز	38.1	37.6	39.9	42.3	40.2
سلع إستهلاكية	13.8	15.6	15.2	15.3	14.0
مختلف	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر : نفس المصدر السابق الذكر ص 324

المطلب الثالث : اتفاقية الانتساب الأورو جزائرية

اتفاقيات الانتساب التي تعقد بين الاتحاد الأوروبي من جهة و كل دولة من الدول المتوسطية من جهة أخرى ماعدا تركيا و مالطا و قبرص باعتبارهم أعضاء مؤهلين للانضمام للاتحاد الأوروبي وهم في مرحلة متقدمة من مراحل التعاون، هي ترجمة لمسعى الشراكة الأورو متوسطي، تعقد لمدة غير محددة و تعوض الاتفاقيات السابقة لسنوات السبعينات.

و يرتكز كل اتفاق من اتفاقيات الانتساب على مبادئ أساسية هي الديمقراطية و مبادئ حقوق الإنسان و الحوار السياسي المنتظم بين الطرفين و الذي يشمل القضايا ذات الأهمية المشتركة خاصة في مجال السلم والأمن والتنمية و لأجل هذا تم تأسيس مجلس الانتساب الذي يلتقي مرة في السنة بالنسبة لوزراء خارجية الدول الخمسة عشرة الأوروبية و الدولة المتوسطية الشريكة الانتساب فهي خاصة الموظفين و وظيفتها متابعة الاتفاق و التحضير لجلسات المجلس.

و ترمي اتفاقيات الانتساب التي يعقدها الاتحاد الأوروبي مع أي دولة من الدول المتوسطية إلى إقامة تبادل حر بعد مرحلة انتقالية تمتد على مدى 12 سنة و في هذا الإطار قد تم توقيع اتفاقيات مع كل من تونس في 17 جويلية1995 و دخل حيز التطبيق في 01 مارس 1998 و المغرب و هو اتفاق مشابه للاتفاق مع تونس في 26 فبراير 1996 و صودق عليه في 1999 و دخل حيز التطبيق في ماي 2000 و الأردن الذي وقع على الاتفاق في 24 نوفمبر 1997 كما وقعت إسرائيل اتفاقية انتساب في 20 نوفمبر 1995 غير مشابهة للاتفاقيات الأخرى لاختلاف مستوياتها في التنمية الاقتصادية و الصناعية و باعتبارها في مرحلة تبادل حر منذ 1988 أما تركيا، مالطا و قبرص فهي مرشحة لانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتسري عليها الاتفاقيات السابقة كما أنها في مرحلة اتحاد جمركي مع الاتحاد الأوروبي و قد تم أيضا توقيع اتفاق مؤقت في إطار تدعيم مسلسل السلام بالشرف الأوسط مع السلطة الفلسطينية في 24 فبراير 1997 و دخل حيز التطبيق في 01جويلية 1997.

و في هذا الإطار تلتزم أطراف اتفاقيات الانتساب بدعم التعاون الاقتصادي بما يخدم المصالح المتبادلة في إطار مفهوم الشراكة و الذي يهدف إلى تدعيم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدعية وتؤكد اتفاقيات الانتساب في هذا المجال على المبادئ الأساسية في التعاون الاقتصادي و المتمثلة في المحافظة على البيئة و التوازن الايكولوجي، و قد شمل التعاون الاقتصادي مجالات مختلفة منها:

التربية و التكوين , التعاون العلمي و التكنولوجي , البيئة , التعاون الصناعي ترقية و حماية

الاستثمار , كما أن الاتفاقيات شملت التعاون في مجال النقل و المواصلات و تكنولوجيات الإعلام و الخدمات و السياحة و التعاون الجهوي و تم تحديد الوسائل التي يتم عن طريقها التعاون و التي تتمثل في:

– الحوار الاقتصادي المنتظم بين الطرفين في مجال السياسة الاقتصادية الكلية

– تبادل المعلومات,أعمال مجلس الخبرة و التكوين,المساعدة التقنية و الإدارية.

أما التعاون المالي فيهدف للمساهمة في تحقيق أهداف اتفاقيات الانتساب، بحيث يقدم الاتحاد الأوروبي للدول المتعاقدة مساعدات مالية تهدف إلى:

تسهيل الإصلاح الذي يرمي إلى تحديث الاقتصاد , تأهيل البنايات التحتية الاقتصادية, ترقية الاستثمار الخاص و الأنشطة المنشة لمناصب العمل, الأخذ بعين الاعتبار لآثار التحرير الاقتصادي.

الخلاصة :

مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بمراحل متذبذبة منذ الاستقلال ، حيث تأثر بالصدمة البترولية في نهاية الثمانينيات ، الأمر الذي جعل من الإصلاح الشامل أكثر من ضروري ما أدى بالسلطات إلى تبني نظام اقتصاد السوق في منتصف التسعينات بمساندة من صندوق النقد الدولي ، نجم عنه تبني سياسات إصلاحية رأسمالية تميزت بالحفاظ على الاستقرار و المحا فضة على التوازنات الاقتصادية الكلية ، كما عملت على فتح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي سواء بالاندماج الإقليمي في إطار الشراكة الأورو متوسطية أو الاندماج العالمي و هذا بمحاولة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، و هذا ما يتطلب المزيد من الإصلاحات لتأهيل الاقتصاد و المؤسسات الجزائرية للمنافسة العالمية

الفصل الخامس: لمحة عن النماذج الحسابية للتوازن العام (M E G C)

تمهيـــــد :

سنقوم في هذا الفصل بوصف و تعريف لمختلف النماذج الحسابية للتوازن العام (MEGC) وبيان كيفية بناء نموذج حسابي للتوازن العام متعدد القطاعات مع تكوين مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (Matrice de Comptabilité Sociale) التي تعتبر كبنك معلومات رقمية لهذه النماذج , و هذا لتوضيح أهمية هذه النماذج في المساعدة على اتخاذ القرارات العمومية لمختلف السياسات الاقتصادية بطريقة كمية كما هو الحال بالنسبة لاتخاذ قرار إلغاء التعريفات الجمركية في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

الأمر الذي يحتم الاهتمام بها وإعطاء لمحة وافية عن مسارها التاريخي و الكيفية العامة التي يتم بناؤها بها بالإضافة للأدوات المساعدة على تحريك و حل هذه النماذج.

المبحث الأول : لمحة نظرية عن النماذج الحسابية للتوازن العام

المطلب الأول: تعريف للنماذج الحسابية للتوازن العام (M E G C)

النموذج الاقتصادي هو عبارة عن عرض مبسط لمجموع القوانين التي تحكم ظاهرة أو عدة ظواهر اقتصادية عن طريق نظام متماسك من العلاقات الرياضية ، و يمكن أن يكون للنماذج ثلاثة أدوار ، دور منطقي يتم من خلاله التأكد من الترابط المنطقي للتفسيرات النظرية أو تجريبية ، دور تحليلي للماضي بحيث يسمح باختبار معادلة النظرية على الواقع و دور تنبئي للنتائج المتوقعة في المستقبل[1].

و هناك عدة أنواع من النماذج الاقتصادية الكلية منها [2]:

- النماذج الاقتصادية الكلية التي تركز على تحليل بيانات مجمعة في سلاسل زمنية لاقتصاد ما , تشكل نموذج متعدد المعادلات غير خطي و ديناميكي.
- نماذج الانحدار الذاتي (VAR) (vector Autoregressive)
- نماذج الدورة التجارية الحقيقية (Real Business Cycle Models)
- نماذج المتعاملين الاقتصاديين التمثيليين (Representative Agent Models)
- النماذج الحسابية للتوازن العام Computable General Equilibrium Models

و النموذج الحسابي للتوازن العام هو تحليل للتوازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي على مستوى سوق ما ,و حتى يكون هناك توازن عام يجب أن يكون هناك ارتباط بين

[1] Azzedine Belacem-Nacer – Introduction à la modélisation macroéconomique – Casbah Editions Alger 2004 p 18

[2] مصطفى بابكر – أساسيات نمذجة التوازن العام الحاسوبية – سلسلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط بالكويت العدد 35

جميع الأسواق في الاقتصاد , أما حسابي فيعني أنه تطبيقي بحيث تكون المعطيات رقمية على مستوى حقل الدراسة.

و النماذج الحسابية للتوازن العام (M E G C) أو النماذج التطبيقية للتوازن العام ما هي في الحقيقة إلا نسخة عددية لنموذج التوازن العام التنافسي للاقتصادي الفرنسي "ليون فالراس" الذي يعتبره الجميع أب نظرية التوازن العام (1874 – 1877)[1] و الذي يعتبر من بناة و مؤسسي التوازن العام , كما أن النماذج الحسابية للتوازن العام تعتبر أدوات مهمة لمحاكاة الواقع بحيث تساعد على اتخاذ القرارات لمختلف السياسات الاقتصادية أثناء تعرضها لمختلف الصدمات.

المطلب الثاني :المسار التاريخي للنماذج الحسابية للتوازن العام (M E G C)

تعود أسس بناء النماذج الحسابية للتوازن العام (M E G C) إلى منتصف القرن التاسع عشر (19) حيث طورت من طرف اقتصاديي المدرسة الحدية (الفكر النيو كلاسيكي) و من بين هؤلاء الألماني قوسن Gossen (1854) الإنجليزي جفون Jevons (1871), النمساوي منجر Menger (1871) و الفرنسي فالراس Walras (1874–1877) الذي أصبح في هذه الفترة من بين أعمدة "الثورة الحدية "و يعتبر من أوائل بناة التوازن العام[2].

و إبان القرن العشرين (20) شهد بناء النماذج الحسابية الكلية تطورا كبيرا حيث تم استعمال لغة رياضية متطورة تميزت بها خاصة محاولات تنبرغن 1937 الذي استوحى نموذج قياسي كلي لاقتصاد هولندا من أعمال كينز حول النظرية العامة [3] , ثم أعمال "

[1] Annie L.Cot , Jérôme Lallement – 1859-1959 : de Walras à Debreu un siècle d'équilibre général – Rvue économique , vol. 57 n° 3 , mai 2006.

[2]Bernard Décaluwé, et Autres « La Politique économique du développement et les modèles d'équilibre général calculable » 2001 les presses de l'Université de Montréal Canada

[3] بلقاسم العباس – النمذجة الاقتصادية الكلية – سلسلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط بالكويت العدد 40 أبريل/نيسان 2005

آرو , دبرو " « Arrow et Debreu » (1954) و" مكنزي" « McKenzie » (1954 – 1981).

ثم اتجهت جهود البحث بعد ذلك لإيجاد حلول للنماذج الحسابية تكون بطرق حسابية لوغاريتمية تسمح بتكوين وضعية المقارنة (سنة الأساس) و تكون قادرة على إعطاء و تكوين وضعيات جديدة , و هذا يعني إدارة النموذج عن طريق برنامج حاسوبي يمكن من إيجاد حل حسابي له ,و كانت بداية حل النماذج الحسابية عن طريق الألغوريتمات متعلقة بأعمال مجموعة من الباحثين تمثلت في :

أعمال"لياف جوهانسن Lief Johansen "(1960) في بحثه (النموذج المتعدد القطاعات للنمو الاقتصادي) و هو نموذج لاقتصاد مغلق يتكون من (20) عشرين قطاع إنتاجي كل منها يستعمل إنتاج القطاعات الأخرى, أما الاستهلاك الوسيط فتم حسابه عن طريق مصفوفة المدخلات و المخرجات بمعامل ثابت و اعتبر عرض العمل و رأس المال كمتغيرات خارجية أما حساب القيمة المضافة فتمت نمذجتها عن طريق دالة الإنتاج من نوع كوب دوغلاس, أما من ناحية الطلب فالاستهلاك عرف كباقي و الاستثمار يتساوى مع الادخار, و قد استعمل الدوال الخطية التي تسمح بالوصول لتوازن تقريبي, و تم استعمال هذا النموذج لتحليل النمو في المدى البعيد هذه النماذج استعملت خصيصا للدول المتقدمة استلهمت من النظريات النيو كلاسيكية للتوازن العام و بهذا فهي نماذج توازن فالراسية[1].

ثم طبقت نماذج يرمز لها بالرمز « HSSW » نسبة للباحثين المساهمين في تطويرها و هم " هاربرجر, سكارف , شوفان , ويلي [2] , « Harbeger , Scarf , Shoven , Whalley ». ارتكزت هذه النماذج بصفة أساسية على نظرية "فالراس" و هي ترمي إلى

[1] Nicolas Hérault – un modèle d'équilibre général calculable (MEGC) pour évaluer les éffets de l'ouverture au commerce international : le cas de l'Afrique du Sud – document de travail n° 102 , 2004 centre d'économie du développement , IFReDE – GRES – Université Bordeaux IV France.

[2] Katheline Schubert « Les modèles d'équilibre général calculable » Revue économie politique 103 (6) Novembre, Décembre 1993

تقييم آثار تغيرات السياسة الاقتصادية على الفعالية في توزيع الدخل الوطني " اقتصاد الرفاهية ", و قد اعتمد العديد من الباحثين مقاربة نماذج « HSSW » خاصة شوفان و ويلي (Shoven , Whalley) " 1992-1994 ".

كما تم تطبيق أول نموذج حسابي للتوازن العام خاص بالدول النامية من طرف"أدلمان و روبنسون" (Adelman et Robinson) (1978) بالنسبة لكوريا الجنوبية[1] ثم تعمم من طرف الباحثين في البنك الدولي لتحليل آثار مختلف استراتيجيات التنمية على النمو و تقاسم الثروات , على الهجرة بين الأوساط الريفية و الحضرية , على سوق العمل و لتشغيل و على توزيع الدخل و الإصلاح الضريبي كما استعملت هذه النماذج لتحليل صعوبات السياسات التجارية .

ثم ظهرت نماذج جورجانسن « Jorgenson » و التي تعتمد على الطريقة القياسية في التقدير و أول مثال لهذا النوع من النماذج هو النموذج المتعدد القطاعات لـ(هيدسون و جورجانسن Hudson et Jorgenson) الموجه لتقييم أثر سياسة الطاقة الأمريكية على المدى البعيد ثم توسع جورجانسن بهذا النموذج ليشارك عدة باحثين كنموذج (جورجانسن , ويلكوكس Jorgenson et Wilcoxen1990) و الذي كان يهدف إلى تحليل الآثار الاقتصادية للتنظيمات و القوانين الأمريكية على البيئة .

بالإضافة إلى نماذج (جانسبرغ, والبروك و مان) « Ginsburgh , Waelbroeck et Mane » التي اعتمدت على البرمجة الخطية و أسست على المساواة بين حل مشكلة المثلوية لدى المخططين و حل مشكلة التوازن لاقتصاد السوق الغير ممركز , و هذه الوضعية غير ممكنة ما يجعل من هذه النماذج غير واقعية[2].

[1] Nicolas Hérault « un modèle d'équilibre général calculable (MEGC) pour évaluer les effets de l'ouverture au commerce international : le cas de l'Afrique du sud » Article présenter au Centre d'économie du développement IFReDE – GRES- Université Bordeaux IV 2004

[2] Katheline Schubert « Les modèles d'équilibre général calculable » Revue économie politique 103 (6) Novembre,Décembre 1993

المطلب الثالث : أهمية النماذج الحسابية للتوازن العام (M E G C)

نظرا لجوانب الضعف التي اكتنفت نماذج الجيل الأول عمل مختلف الباحثين على تطوير هذه النماذج بإدراج مجموعة من المفاهيم لتحسينها و تعميقها تمثلت أساسا فيما يلي:

- التحليل الديناميكي بإدخال عنصر الزمن
- الثبات في المدى القصير (انعدام المرونة)
- المنافسة غير التامة لأن المنافسة التامة لا تمثل الواقع بصفة دقيقة
- التحليل الاقتصادي « الجزئي_الكلي »

- **من نقاط قوة هذه النماذج ما يلي :**
  - أن لها أسس نظرية قوية
  - أنها تضع قنوات واضحة للتحول الاقتصادي
  - تمكن من تقييم السياسات الاقتصادية أو الصدمات الخارجية
  - وجود معايير تسمح بالاختيار بين سياستين عن طريق رفاهية المتعاملين الاقتصاديين
  - تمتاز بالمرونة بالنظر إلى النماذج النظرية للتوازن العام
  - لا تحتاج إلا القليل من المعلومات خاصة بالنسبة للدول النامية.
- **و تتمثل بعض نقاط ضعف النماذج الحسابية للتوازن العام فيما يلي:**
  - أن هذه النماذج تعتبر الأسواق منظمة.
  - قيم الأوسطة المستعملة غير متفق عليها.
  - افتراض وضعية الاقتصاد الابتدائية (وضع الأساس) في توازن عام و هذا حتى بالنسبة للدول النامية أو التي تمر بمرحلة انتقالية.

المبحث الثاني : مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري
(Matrice de Comptabilité Sociale)

تعتبر النماذج الحسابية للتوازن العام (M E G C) من الأدوات الاقتصادية التي تمكن من تحليل مختلف السياسات الاقتصادية و المساعدة على اتخاذ القرارات الاقتصادية أمام الصدمات الاقتصادية المتنوعة و هذا بقدرتها على محاكاة الواقع بطرق كمية تعتمد الحساب و القياس انطلاقا من وضع توازني مختار يدعى وضع الأساس أو وضعية المقارنة و التي تختصر في ما يسمى بمصفوفة المحاسبة الاجتماعية (MCS) حيث تشمل إيرادات و نفقات عدة حسابات تتمثل في عوامل الانتاج , الوحدات الاقتصادية , قطاعات الانتاج , حسابات السلع و الخدمات المنتجة و حساب التراكم.

المطلب الأول : الهيكل العام لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية:

مصفوفة المحاسبة الاجتماعية هي جزء من المجموعة الكبيرة للجداول الاقتصادية التي يعود تاريخها إلى الجدول الاقتصادي الذي أنجزه فرنسوا كيناي (1694- 1774) و قد أنجزت أول مصفوفة للمحاسبة الاجتماعية (MCS) في سنوات السبعينات " 70" و كانت خاصة باقتصاد سيريلانكا أنجزها مجموعة من الاقتصاديين الانجليز[11].
و يمكن تعريف مصفوفة المحاسبة الاجتماعية على أنها طريقة لعرض حسابات بلد ما بحيث توضح مجمل التدفقات فيما بين الأعوان الاقتصاديين ,و هي تظهر على شكل مصفوفة أين يكون للصفوف و الأعمدة نفس العناوين أو الحسابات "حكومة , عائلات , مؤسسات , عمل , رأس المال , زراعة , صناعة , خدمات ...." بحيث تكون الصفوف التي تجمع الإيرادات و الأعمدة التي تجمع النفقات و التي لها نفس العنوان متساوية المجموع.[2]

---

[1] Bernard Décaluwé, et Autres 2001 OPC

[2] مصطفى بابكر - مرجع سبق ذكره

و لمصفوفات المحاسبة الاجتماعية مجموعة خصائص مشتركة من بينها , أنها تعرض في شكل جدول مربع للإيرادات و النفقات تسجل به التدفقات المحاسبية للاقتصاد المدروس لسنة معينة , فتسجل الإيرادات في الصفوف و يعطى لها الرمز (i) أما النفقات فتسجل في الأعمدة و يعطى لها الرمز (j) أما العنصر العام من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية أو الخلية فيها فنرمز لها بالرمز (t_{ij}) [11] .

و هذا يعني نفقة الحساب (j) حيث (j=1 ,2,…n) التي تمثل إيراد للحساب (i) حيث (i=1 ,2,…n) أما الترابط الداخلي للمصفوفة فيضمن عن طريق المطابقة بين مجموع العمود و مجموع الصف لنفس الحساب و مثال على ذلك :

حساب العمل (L) : $\sum_{j=1}^{n} tji = \sum_{i=1}^{n} tji$

- **جدول رقم 28 – الهيكل العام لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية:**

الإيرادات / النفقات		عوامل الإنتاج		قطاعات الإنتاج	السلع	المتعاملون الاقتصاديون				التراكم	المجموع
		العمل 01	رأس المال 02	03	04	عائلات 05	مؤسسات 06	حكومة 07	عالم خارجي 08	09	10
عوامل الإنتاج	01			عائد العمل (أجور)					تحويلات		الناتج المحلي بسعر التكلفة
	02			عائد رأس المال (عوائد)					تحويلات		
قطاعات الإنتاج	03				مبيعات السلع			دعم الصادرات			مجوع الانتاج
السلع	04			طلب على السلع الوسيطة		استهلاك		استهلاك حكومي	صادرات السلع		الطلب الكلي
المتعاملون الاقتصاديون	05	أجور	أرباح			تحويلات	تحويلات	تحويلات حكومية			دخل الأسر
	06		أرباح			تحويلات	تحويلات	تحويلات	تحويلات		دخل المؤسسات
	07					ضرائب	ضرائب	تحويلات	تحويلات		مجموع دخل الحكومة
	08				واردات		تحويلات	تحويلات			مجموع المقبوضات
التراكم	09					مدخرات العائلات	مدخرات المؤسسات	ادخار حكومي	تحويلات رأسمالية		مجموع الادخار
المجموع	10	مجموع عوائد العمل	مجموع عائد رأس المال	مجموع الإنتاج	العرض الكلي	نفقات العائلات	نفقات المؤسسات	الإنفاق الحكومي	مجوع الحساب الجاري	مجموع التراكم	

المصدر : من إعداد الباحث استئناسا بالمصفوفات المعمول بها

[1] Azzedine Belkacem – Nacer « Introduction à la modélisation macroéconomique » 2004 Casbah Edition , Alger

المطلب الثاني : مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري سنة 2005

يمكن توضيح هيكل مصفوفة المحاسبة الاجتماعية تطبيقيا في شكل مصفوفة للاقتصاد الجزائري لسنة 2005 .

و قد تم اختيار سنة 2005 كسنة أساس (سنة المقارنة) باعتبارها سنة دخول اتفاق الشراكة الأورو متوسطية حيز التطبيق.

كما تم تكوينها على أساس حسابات مرقمة من 1 إلى 18 و هذا بالنظر للإحصائيات المتوفرة و هي كلها إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء مع مقارنة بعضها بإحصائيات الأوروبية حول الجزائر مقسمة كما يلي :

-حسابان 1 و 2 لعوامل الإنتاج العمل (L) و رأس المال (K)

-أربعة حسابات للوحدات الاقتصادية (العائلات "3" , المؤسسات"4" , الحكومة"5" , العالم الخارجي"6")

-بالنسبة لقطاعات النشاط الإنتاجي تم تقسيمها إلى أربعة حسابات (الزراعة"7" , الصناعة"8" , الخدمات التجارية"9" و الخدمات الغير تجارية وهي الخدمات التي تقدمها الدولة بدون هدف الربح"10")

-بالنسبة للمنتوجات و بما أن هناك تعامل مع العالم الخارجي فالمنتجات مقسمة إلى منتوجات مسوقة محليا بما فيها المنتجة محليا و المستوردة و تشمل أربعة حسابات (منتوج زراعي"11", منتوج صناعي"12",خدمات تجارية"13", خدمات غير تجارية"14")

-و هناك منتوجات للتصدير تتمثل في ثلاثة حسابات (منتوج زراعي"15", منتوج صناعي "16" , خدمات تجارية"17")

-أما الخدمات غير تجارية فهي تعتبر غير قابلة للتصدير

-و الحساب 18 الأخير مخصص للتراكم أو الادخار.

1. جدول رقم : 29 – المصفوفة التطبيقية للمحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري سنة 2005 – (الوحدة : مليون دج)

قطاعات النشاط				الوحدات				عناصر الانتاج		الإيرادات →	
10 خد,غير,تج	09 خد,تجارية	08 صناعة	07 زراعة	06 ع,خارجي	05 حكومة	04 مؤسسات	03 عائلات	02 ر, المال	01 العمل	النفقات ↓	
634071	212909,9	438861,5	78084,3							01 العمل	
	1306020,2	3896727,7	503531,5							02 ر, المال	عناصر الانتاج
					888026,1	225978,7		759208,8	1363926,7	03 عائلات	
								4891447,7		04 مؤسسات	
						2834612,9	538436,4			05 حكومة	
						52877		55622,9		06 ع,خارجي	الوحدات
										07 زراعة	
										08 صناعة	
										09 خ,تجارية	قطاعات
										10 خ,غ,تج	النشاط
90984,5	45290,8	185012,1	13384,6				418236			11 زراعية	
96785,6	317035,3	1295084,8	100384,5				601088,4			12 صناعية	
88828,8	90581,5	370024,2	20077				1491155,1			13 خ,تجارية	منتوجات
					910669,9					14 خ,غ, تج	مركبة
				5027,7						15 زراعية	
				3416520,6						16 صناعية	منتوجات
				148101						17 خ,تجارية	مصدرة
					2068371,5	1777979,1	188224,4			18 تراكم	
910669,9	1971837,7	6185710,3	715461,9	3569649,3	3867067,5	4891447,7	3237140,3	5706279,4	1363926,7	المجموع	

الإيـــرادات →		منتوجات مركبة				منتوجات مصدرة				
النفقـــات ↓		11 زراعية	12 صناعية	13 خد,تجارية	14 خد,غير تج	15 زراعية	16 صناعية	17 خد,تجارية	18 التراكم	المجموع
عناصر الانتاج	01 العمل									1363926,7
	02 ر, المال									5706279,4
الوحـــدات	03 عائلات									3237140,3
	04 مؤسسات									4891447,7
	05 حكومة	55510	334908,2	103600						3867067,5
	06 ع,خارجي	302511	1250543,8	267372,3					1640722,3	3569649,3
قطاعات النشاط	07 زراعة	710434,2				5027,7				715461,9
	08 صناعة		2769189,7				3416520,6			6185710,3
	09 خ,تجارية			1823736,8				148101		1971837,8
	10 خ,غ,تج				910669,9					910669,9
منتوجات مركبة	11 زراعية								315547,2	1068455,2
	12 صناعية								1944263,1	4354641,7
	13 خ,تجارية								134042,5	2194709,1
	14 خ,غ, تج									910669,9
منتوجات مصدرة	15 زراعية									5027,7
	16 صناعية									3416520,6
	17 خ,تجارية									148101
18 تراكم										4034575
المجموع		1068455,2	4354641,7	2194709,1	910669,9	5027,7	3416520,6	148101	4034575,1	

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء

2. قراءة مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري :

يمكن قراءة مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري لسنة 2005 كما يلي :

✓ **حسابات عوامل الإنتاج:** و قد اقتصرنا في هذه المصفوفة على عاملين هما:

✓ **حساب العمل(01):** يمثل هذا الحساب في المصفوفة كل أجور العمال المدفوعة من طرف قطاعات النشاط تتمثل في التقاطعات التالية($t_{1,7}$–$t_{1,8}$– $t_{1,9}$–$t_{1,10}$) بالمبالغ التالية: 78084,3 ، 438861,5 ، 212909,9 ، 634071 و مجموع هذا الحساب المقدر بـ 1363926,7 تحصل عليه كلية العائلات هي التقاطع التالي : ($t_{3,1}$).

✓ **حساب رأس المال (02):** يمثل هذا الحساب عوائد رأس المال التي تدفع من طرف قطاعات النشاط باستثناء قطاع النشاطات الغير تجارية و تمثلها التقاطعات التالية : ($t_{2,7}$–$t_{2,8}$–$t_{2,9}$) بالمبالغ التالية : 503531,5 ، 3896727,7 ، 1306020,2 و مجموع مداخيل هذا الحساب المقدر بـ 5706279,4 توزع في هذا العمود كما يلي : 1029345,9 لفائدة قطاع العائلات في التقاطع التالي ($t_{3,2}$) كعوائد رأس المال للعائلات الرأسمالية ثم 4676933,5 لفائدة المؤسسات في التقاطع التالي ($t_{4,2}$) يمثل أرباح و فوائد المؤسسات قبل توزيعها.

حسابات الوحدات : وقد تم اعتبار أربع وحدات نقرؤها على التوالي :

✓ **حساب العائلات (03):** تحصل كإيرادات على مجموع الأجور ($t_{3,4}$) و جزء من عائد رأس المال ($t_{3,2}$) و تحويلات من العائلات لنفسها ($t_{3,3}$) و تحويلات أخرى من المؤسسات ($t_{3,4}$) بالإضافة إلى الإعانات و التحويلات الحكومية ($t_{3,5}$).

يوزع مجموع هذه الإيرادات المقدر بـ (3237100,3) كما يلي : تحويلات من العائلات لنفسها ($t_{3,3}$) تحويلات للمؤسسات ($t_{4,3}$) دفع ضرائب مباشرة للحكومة ($t_{5,3}$) ثم تقوم العائلات بشراء مختلف المنتجات من حسابات الإنتاج المركب كما يلي ، شراء منتجات زراعية ($t_{11,3}$) ، شراء منتجات صناعية ($t_{12,3}$) ، شراء خدمات تجارية ($t_{13,3}$) ، أما الفرق بين دخل قطاع العائلات و مجموع استعمالاتها فيظهر في التقاطع ($t_{18,3}$) بمبلغ (188224,4) و هو يمثل ادخار العائلات S_{PM} أو إيراد حساب التراكم (18) و هو حساب تمويل الاستثمار الوطني.

✓**حساب المؤسسات (04):** الدخل الكلي للمؤسسات يقدر بـ 4891447,7 يتمثل في المداخيل المتأتية من أرباح المؤسسات قبل أن توزع ، من حساب رأس المال ($t_{4,2}$) و تقدر بمبلغ 4676933,5 ، و من تحويلات من العائلات ($t_{4,3}$) بمبلغ 16493,3 ، و كذلك تحويلات و إعانات من الحكومة ($t_{4,5}$) بمبلغ 187996 ، ثم تحويلات أو حصص من العالم الخارجي ($t_{4,6}$) بمبلغ 10024,9 .

و يوزع هذا الدخل عبر عمود الحساب كما يلي :حصص أو تحويلات لفائدة العائلات ($t_{3,4}$) بمبلغ 14960,3 ، ضرائب مباشرة للحكومة ($t_{5,4}$) بمبلغ 2742885,4 ، ثم تحويلات و حصص لفائدة العالم الخارجي ($t_{6,4}$) بمبلغ 355622,9 و في الأخير الفرق بين الإيرادات و النفقات لهذا الحساب موجب و يقدر بـ 1777979,1 ($t_{18,4}$) و هو يمثل ادخار المؤسسات S_{PE} أو جزء من تمويل حساب التراكم أو الاستثمار الوطني.

✓**حساب الحكومة (05)** : مداخيله متكونة أساسا من الضرائب المباشرة و غير المباشرة و بعض الحصص و الحقوق تفصيلها في المصفوفة كما يلي:

ضرائب مباشرة على دخل العائلات ($t_{5,3}$) بمبلغ 487515,9 ، ضرائب مباشرة على المؤسسات ($t_{5,4}$) بمبلغ 2742885,4 ، ضرائب مباشرة على المؤسسات العمومية أي القطاع الحكومي ($t_{5,5}$) بمبلغ 89040,4 ثم حصص و حقوق من العالم الخارجي ($t_{5,6}$) بمبلغ 381702,6 ، بالإضافة إلى هذا هناك ضرائب غير مباشرة و رسوم تحصلها الحكومة من حسابات الإنتاج المركب المتمثل في الإنتاج المحلي الصنع و الإنتاج المستورد (رسم على القيمة المضافة TVA و رسوم جمركية TD) و هذا من خلال التقاطعات التالية ($t_{5,11}$) ضرائب غير مباشرة على الإنتاج الزراعي بمبلغ 55510 ، ($t_{5,12}$) ضرائب غير مباشرة على الإنتاج الصناعي بمبلغ 334908,2 و ($t_{5,13}$) ضرائب غير مباشرة على الخدمات التجارية بمبلغ 103600 ، أما الخدمات الغير تجارية فهي معفية من الرسم على القيمة المضافة و الرسوم الجمركية لأنها غير مستوردة.

و في الجدول التالي يمكن تفصيل الضرائب الغير مباشرة (رسم على القيمة المضافة و رسوم جمركية) كل على حدا و التي ظهرت في المصفوفة مجملة ، كما يلي :

جدول رقم : 30 – تفصيل الضرائب الغير مباشرة حسب القطاعات

	المنتجات الزراعية الحساب رقم 11	المنتجات الصناعية الحساب رقم 12	الخدمات التجارية الحساب رقم 13	المجموع
الرسوم الجمركية TD	23.898	99.051.2	21.122	143.888.0
الرسوم الداخلية TVA	31.612	235.857	82.478	350.130.2
المجموع	55510	334908,2	103600	494018,2

أما نفقات حساب الحكومة فتتمثل في التحويلات و الإعانات و الحصص لفائدة العائلات ، المؤسسات الخاصة ، المؤسسات العمومية و العالم الخارجي بالمبالغ التالية على التوالي : 794480,2 ($t_{3,5}$) ، 187996 ($t_{4,5}$) ، 89040,4 ($t_{5,5}$) ، 144604,5 ($t_{6,5}$).

كما تنفق الحكومة أيضا على مجموع الخدمات الغير تجارية مبلغ 910669,9 ($t_{14,5}$) ، أما الفرق بين مداخيل هذا الحساب و مصاريفه و المقدر بـ 2068371,5 فتمثل الادخار العمومي S_G ($t_{18,5}$) و يعتبر هذا المبلغ أيضا جزء من تمويل الاستثمار الوطني.

✓ **حساب العالم الخارجي (06):** إيراداته تتمثل في حصص و تحويلات من المؤسسات الخاصة و المؤسسات العمومية بمبالغ هي على التوالي : 355622,9 ($t_{6,4}$) و 144604,5 ($t_{6,5}$) ، بالإضافة إلى المداخيل من الواردات الزراعية ، الصناعية و الخدماتية بمبالغ هي على التوالي : 302511 ($t_{6,11}$) ، 1250543,8 ($t_{6,12}$) و 267372,39 ($t_{6,13}$) .

أما استعمالات هذا الحساب فهي كما يلي : تحويلات للمؤسسات الخاصة و العمومية بمبالغ هي على التوالي كما يلي : 1024,9 ($t_{4,6}$) و 381702,6 ($t_{5,6}$) كما تم شراء المنتوجات المصدرة ، الزراعية بمبلغ 5027,7 ($t_{15,6}$) ، الصناعية بمبلغ 3416520,6 ($t_{16,6}$) و الخدماتية بمبلغ 148101 ($t_{17,6}$).

و الفرق بين الاستعمالات و الإيرادات بمبلغ (1640722,3−) يمثل فائض في ميزان المدفوعات ($t_{6,18}$).

✓**<u>قطاعات النشاط :</u>** تم تقسيمها إلى أربعة قطاعات تمثيلية هي : حساب القطاع الزراعي (07) ، حساب القطاع الصناعي (08) ، حساب قطاع الخدمات التجارية (09) و هي الخدمات التي يتم بيعها من طرف المؤسسات الخاصة ، ثم قطاع الخدمات الغير تجارية و هي الخدمات التي توفرها الدولة للمواطنين إما بدون مقابل أو بثمن رمزي (سعر التكلفة) من بين هذه الخدمات مثلا " التعليم ، الصحة ، الماء ، النظافة ، الدفاع ، الأمن ...) و يمكن قراءة هذه الحسابات سواء بالنسبة لمداخيلها أو لنفقاتها من المصفوفة كما يلي :

- قطاع الزراعة يدفع كأجور 78084,3 ($t_{1,7}$) و كعوائد لرأس المال 503531,5 ($t_{2,7}$) و مجموعهما 581615,8 يمثل القيمة المضافة لقطاع الزراعة ، كما يقوم بشراء منتجات وسيطة زراعية بمبلغ 13384,6 ($t_{11,7}$) و منتجات وسيطة صناعية بمبلغ 100384,5 ($t_{12,7}$) و منتجات وسيطة خدمات تجارية بمبلغ 20077 ($t_{13,7}$) و مجموع العمود (07) بمبلغ 715461,9 يعطينا قيمة الإنتاج الزراعي بتكلفة عناصر الإنتاج أي قبل الخضوع للضرائب الغير مباشرة و التي سنجدها في حسابات المنتجات الموافقة لكل قطاع نشاط ، تم الحصول عليه من خلال بيع القطاع لجزء من منتجاته لحساب منتوج زراعي مركب (أي المسوق محليا) بتكلفة عناصر الانتاج بمبلغ 710434,2 ($t_{7,11}$) و الجزء الآخر لحساب منتوج زراعي مصدر بتكلفة عناصر الإنتاج بمبلغ 5027,7 ($t_{7,15}$).

- قطاع الصناعة يدفع كأجور 438861,5 ($t_{1,8}$) و كعوائد لرأس المال مبلغ 3896727,7 ($t_{2,8}$) و مجموعهما 4335589,2 يمثل القيمة المضافة لقطاع الصناعة ، كما يقوم بشراء منتجات وسيطة زراعية بمبلغ 185012,1 ($t_{11,8}$) و منتجات وسيطة صناعية بمبلغ 1295084,8 ($t_{12,8}$) و منتجات وسيطة

خدمات تجارية بمبلغ 370024,2 ($t_{13,8}$) و مجموع العمود (08) بمبلغ 6185710,3 يعطينا قيمة الإنتاج الصناعي بتكلفة عناصر الإنتاج أي قبل الخضوع للضرائب الغير مباشرة و التي سنجدها في حسابات المنتجات الصناعية الموافقة لقطاع النشاط الصناعي ، تم الحصول عليه من خلال بيع القطاع لجزء من منتجاته لحساب منتوج صناعي مركب (أي المسوق محليا) بتكلفة عناصر الانتاج بمبلغ 2769189,7 ($t_{8,12}$) و الجزء الآخر لحساب منتوج صناعي مصدر بتكلفة عناصر الإنتاج بمبلغ 3416520,6 ($t_{8,16}$).

- قطاع الخدمات التجارية يدفع كأجور 212909,9 ($t_{1,9}$) و كعوائد لرأس المال 1306020,2 ($t_{2,9}$) و مجموعهما 1518930,1 يمثل القيمة المضافة لقطاع الخدمات التجارية ، كما يقوم بشراء منتجات وسيطة زراعية بمبلغ 45290,8 ($t_{11,9}$) و منتجات وسيطة صناعية بمبلغ 317035,3 ($t_{12,9}$) و منتجات وسيطة خدمات تجارية بمبلغ 90589,5 ($t_{13,9}$) و مجموع العمود (09) بمبلغ 1971837,8 يعطينا قيمة الخدمات التجارية بتكلفة عناصر الإنتاج أي قبل الخضوع للضرائب الغير مباشرة و التي سنجدها في حسابات المنتجات الموافقة لكل قطاع نشاط ، تم الحصول عليه من خلال بيع القطاع لجزء من خدماته لحساب منتوج خدمات تجارية مركبة (أي المسوقة محليا) بتكلفة عناصر الانتاج بمبلغ 1823736,8 ($t_{9,13}$) و الجزء الآخر لحساب خدمات تجارية مصدرة بتكلفة عناصر الإنتاج بمبلغ 148101 ($t_{9,17}$).

- قطاع الخدمات الغير تجارية يدفع كأجور 634071 ($t_{1,10}$) " أجور الوظائف العامة " و لا يدفع عوائد لرأس المال لأن هذه الخدمات تضمنها الدولة ، و تمثل الأجور القيمة المضافة لهذا القطاع ، كما يقوم بشراء منتجات وسيطة

زراعية بمبلغ 90984,5 ($t_{11,10}$) و منتجات وسيطة صناعية بمبلغ 96785,6 ($t_{12,10}$) و منتجات وسيطة خدمات تجارية بمبلغ 88828,8 ($t_{13,10}$) و مجموع العمود (10) بمبلغ 910669,9 تم الحصول عليه من خلال بيع القطاع لكل منتجاته (لأن هذه الخدمات غير قابلة للتصدير) لحساب منتوجات خدمات غير تجارية مركبة (أي المسوقة محليا) بتكلفة عناصر الانتاج بمبلغ 910669,9 ($t_{10,14}$) .

✓ **حسابات الإنتاج :** تم إدراج حسابات للإنتاج موافقة لقطاعات النشاط و هذا حتى تتم التفرقة بين قيمة الإنتاج بتكلفة عناصر الإنتاج و قيمته بأسعار السوق بعد إدراج تدفقات الضرائب الغير مباشرة التي يحصل عليها حساب الحكومة كما تم تقسيم حسابات الإنتاج إلى :

- حسابات المنتجات المركبة : و تتكون من منتجات محلية الصنع يسجل تدفقها من قطاعات النشاط بتكلفة عناصر الإنتاج ، و منتجات أجنبية الصنع (أي مستوردة) بأسعار الحدود (التكلفة ، التأمين ، مصاريف الشحن) Prix CAF (Cout , Assurance , Fret) و هذا قبل خضوعها للرسوم الجمركية و الضرائب الغير مباشرة المحلية.

و يمكن قراءة هذه الحسابات أفقيا أي الأسطر و هي على التوالي منتوجات مركبة زراعية 11 ، صناعية 12 ، خدمات تجارية 13 و خدمات غير تجارية 14 بالمبالغ التالية : 418236 ($t_{11,3}$)، 601088,4 ($t_{12,3}$)، 1491155,1 ($t_{13,3}$) و تمثل هذه المبالغ المتقاطعة مع حساب العائلات تدفقات المنتجات الاستهلاكية ، ثم هناك تدفقات للمنتوجات الوسيطة سواء الزراعية ، الصناعية أو الخدمات التجارية التي يستعملها كل قطاع من قطاعات النشاط و هذا من خلال التقاطعات في المصفوفة و هي على التوالي كما يلي : المنتجات الوسيطة الزراعية 13384,6 ($t_{11,7}$) ، 185012,1 ($t_{11,8}$) ، 45290,8 ($t_{11,9}$) ،

90984,5 ($t_{11,10}$) ثم المنتجات الوسيطة الصناعية 100384,5 ($t_{12,7}$) ، 1295084,8 ($t_{12,8}$) ، 317035,3 ($t_{12,9}$) ، 96785,6 ($t_{12,10}$) ثم الخدمات التجارية الوسيطة أي المستعملة في عملية الإنتاج 20077 ($t_{13,7}$) ، 370024,2 ($t_{13,8}$) ، 90589,5 ($t_{13,9}$) ، 88828,8 ($t_{13,10}$) ، أما تقاطع هذه الحسابات مع حساب التراكم (18) فيبين المنتوجات الاستثمارية الزراعية بقيمة 315547,2 ($t_{11,18}$) ، الصناعية بقيمة 1944263,1 ($t_{12,18}$) و الخدمات التجارية بقيمة 134042,5 ($t_{13,18}$).

أما قراءة هذه الحسابات عموديا فيبن قيمة الإنتاج المشترى على مستوى السوق المحلي حيث تمثل القيم : 55510 ($t_{5,11}$) ضرائب غير مباشرة على الإنتاج الزراعي المحلي و رسوم جمركية على الواردات الزراعية تدفع لحساب الحكومة ، 302511 ($t_{6,11}$) هي قيمة الواردات من السلع الزراعية تدفع لحساب العالم الخارجي ، 710434,2 ($t_{7,11}$) هي قيمة الجزء المسوق محليا من الإنتاج الزراعي المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج ، و مجموع العمود (11) 1068455,2 يبين قيمة الإنتاج الزراعي بأسعار السوق.

بنفس الطريقة نقرأ العمودين (12) و (13) بحيث تمثل القيم : 334908,2 ($t_{5,12}$) و 103600 ($t_{5,13}$) ضرائب غير مباشرة و رسوم جمركية على الإنتاج الصناعي و الخدمات تدفع لحساب الحكومة ، 1250543,8 ($t_{6,12}$) و 267372,3 ($t_{6,13}$) قيمة الواردات من السلع الصناعية و الخدمات التجارية تدفع لحساب العالم الخارجي ، 2769189,7 ($t_{8,12}$) و 1823736,8 ($t_{9,13}$) تمثل الجزء المسوق محليا من الإنتاج الصناعي و الخدمات التجارية بتكلفة عناصر الإنتاج ، و مجموع العمودين (12) 4354641,7 و (13) 2194709,1 يبينان قيم الإنتاج الصناعي و الخدمات التجارية على التوالي بأسعار السوق.

أما حساب الخدمات الغير تجارية (14) فيشتري كل الخدمات الغير تجارية من قطاع النشاط الغير تجاري بقيمة 910669,9 ($t_{10,14}$) بتكلفة عناصر الإنتاج و يقوم هذا الحساب ببيع هذه الخدمات الغير تجارية كلية بنفس المبلغ لحساب الحكومة ($t_{14,5}$).

- حسابات المنتجات المصدرة : و هي المنتجات القابلة للتصدير من زراعية ، صناعية و خدمات تجارية تسجل تدفقاتها في المصفوفة بتكلفة عناصر الإنتاج و هذا يعني إنتاج قطاعات النشاط يوزع بين منتجات مركبة أي مسوقة محليا و منتجات مصدرة للخارج.

و يمكن قراءة هذه الحسابات و هي على التوالي منتوجات مصدرة زراعية 15 ، صناعية 16 و خدمات تجارية 17 بالمبالغ التالية : 5027,7 ($t_{7,15}$)، 3416520,6 ($t_{8,16}$)، 148101 ($t_{9,17}$) و تمثل هذه المبالغ نفقات لحساب العالم الخارجي في التقاطعات التالية : ($t_{15,6}$) ، ($t_{16,6}$) ، ($t_{17,6}$).

✓ **<u>حساب التراكم (18):</u>** فهو يوضح مكونات رأس المال أو الاستثمار الوطني حسب القطاع الأصلي المنتج للسلع المكونة لهذا التراكم و ليس حسب القطاع الذي وجهت له السلع.

فالقيم في العمود (18) و هي: 315547,2 ($t_{11,18}$) ، 1944263,1 ($t_{12,18}$) و 134042,5 ($t_{13,18}$) تمثل على التوالي السلع الاستثمارية الزراعية ، الصناعية و الخدمات التجارية ، أما القيم في الصف (18) و هي : 188224,4 ($t_{18,3}$) ، 1777979,1 ($t_{18,4}$) و 2068371,5 ($t_{18,5}$) تمثل على التوالي ادخار العائلات , ادخار المؤسسات و ادخار الحكومة ، أما القيمة (1640722,3−) ($t_{18,6}$) و هي سالبة تمثل فائض ميزان المدفوعات ، و مجموع الصف أو العمود يمثل تمويل الاستثمار الوطني.

المطلب الثالث : التوازن الاقتصادي الكلي المحاسبي في سنة الأساس :

يحصل التوازن الاقتصادي الكلي المحاسبي عندما يتساوى مجموع الإنتاج أي (العرض الكلي) مع مجموع الإنفاق أي (الطلب الكلي) :

$$Y + M = C + G + I + X \qquad (1)$$

و يحدث التوازن الكلي المحاسبي لميزان المدفوعات عندما يتساوى مجموع قيمة الواردات مضافا إليها عوائد عوامل الإنتاج المدفوعة للعالم الخارجي مع قيمة الصادرات مضافا إليها التحويلات الصافية من العالم الخارجي زائد ادخار حساب العالم الخارجي :

$$M + Rev = X + Tr + Sr \qquad (2)$$

كما يحدث التوازن الكلي المحاسبي أيضا بالنسبة لتساوي الاستثمار الكلي مع مجموع الادخار أي الادخار العمومي زائد الادخار الخاص زائد ادخار حساب العالم الخارجي :

$$I = Sp + Sg + Sr \qquad (3)$$

- **بحيث تمثل الرموز ما يلي :**

(Y) : الناتج الداخلي الخام بأسعار السوق

(C) : الاستهلاك العائلي الكلي

(I) : الاستثمار الكلي

(G) : الإنفاق الحكومي

(X) : الصادرات

(M) :الواردات

(Rev) : عوائد عوامل الإنتاج المدفوعة للعالم الخارجي

(Tr) : التحويلات الصافية من العالم الخارجي

(Sr) :الادخار الخارجي

(Sp) : الادخار الخاص

(Sg) : الادخار العمومي

- **من المصفوفة المحاسبية الخاصة بالاقتصاد الجزائري لسنة 2005 السابقة نحسب القيم التالية :**

$Y = \sum t_1 + \sum t_2 + t_{5,11} + t_{5,12} + t_{5,13}$ $\Rightarrow Y = 7564224.3$

$C = t_{11,3} + t_{12,3} + t_{13,3}$ $\Rightarrow C = 2510479.5$

$I = \sum t_{18}$ $\Rightarrow I = 2393852.7$

$G = \sum t_{14}$ $\Rightarrow G = 910669.9$

$X = \sum t_{15} + \sum t_{16} + \sum t_{17}$ $\Rightarrow X = 3569649.3$

$M = t_{6,11} + t_{6,12} + t_{6,13}$ $\Rightarrow M = 1820427.1$

$Rev = t_{6,4} + t_{6,5}$ $\Rightarrow Rev = 500227.4$

$Tr = t_{4,6} + t_{5,6}$ $\Rightarrow Tr = 391727.5$

$Sr = t_{18,6}$ $\Rightarrow Sr = -1640722.3$

$Sp = t_{18,3} + t_{18,4}$ $\Rightarrow Sp = 1966203.5$

$\mathbf{Sg} = t_{18,5}$ $\Rightarrow Sg = 2068371.5$

- **و بالتالي من المعادلة (1) يكون :**

1820427.1−3569649.3+910669.9+2393852.7+2510479.5 = 7564224.3

7564224.3=7564224.3 محققة

أي أن : الناتج الداخلي الخام بأسعار السوق +الواردات = الاستهلاك العائلي+ الإنفاق الحكومي+ الاستثمار+ الصادرات

المعادلة (2): 1640722.3−391727.5+3569649.3 = 500227.4+1820427.1

2320654.5 = 2320654.5 محققة

المعادلة (3): 1640722.3−2068371.5+1966203.5 = 2393852.7 محققة

2393852.7 = 2393852.7 محققة

المبحث الثالث : إعداد النماذج الحسابية للتوازن العام

المطلب الأول : مراحل بناء النموذج الحسابي للتوازن العام (M E G C)

انجاز النماذج و محاكاتها بالواقع يجب أن يتضمن دراسة إشكالية محددة تمر حتما عبر عدة مراحل عملية تعارف عليها منجزو و بناة النماذج بحكم التجربة في بنائها و منها [11]:

- تحديد الإشكالية موضوع الدراسة
- انتقاء المعطيات الإحصائية الأساسية
- التحقق من الترابط الداخلي للمعطيات مع تكوين وضعية ابتدائية (وضعية أساس أو المقارنة)
- اختيار أشكال العلاقات الدالية و حالة الإغلاق الاقتصادية الكلية
- اختيار القيم العددية للأوسطة أو قياسها
- إعادة تكوين وضعية الأساس
- اختيار مخطط المحاكاة للواقع الاقتصادي
- المحاكاة و الحصول على وضعيات جديدة
- ترجمة النتائج أو مقارنة وضعية الأساس بالوضعيات الجديدة .

[1] Bernard Décaluwé, et Autres 2001 OPC

المطلب الثاني : المتغيرات و المتعاملون في النموذج

- المتغيرات :

تستعمل النماذج نوعين من المتغيرات , متغيرات داخلية تتغير من داخل النموذج كاستهلاك العائلات و هي أيضا نوعان متغير مستقل و متغير تابع ، و متغيرات خارجية تتغير من خارج النموذج و لها قيم ثابتة بحيث يتم إدخالها في النموذج مباشرة لأن بواسطتها تنجز صدمات السياسات الاقتصادية مثل نسبة الضرائب على الدخل أو الرسوم الجمركية .

- المعلمات Paramètres:

المعلمات هي بصفة عامة محددة انطلاقا من قيمة المتغيرات و معادلات النموذج و هي ثابتة إلا بتدخل صاحب النموذج , يتم حسابها و تعييرها من معطيات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية و كمثال على ذلك نسبة استهلاك سلعة ما بالنسبة للدخل و هناك معلمات أخرى معطاة لأنه لا يمكن حسابها.

- المتعاملون الاقتصاديون :

يتغير المتعاملون الاقتصاديون من نموذج لآخر و من نموذج لبلد واحد إلى نموذج متعدد الدول , و للمتعاملين الاقتصاديين عدة أصناف منها : العائلات , المؤسسات , الحكومة , العالم الخارجي ...إلخ و في بعض الأحيان نقسم الصنف إلى أصناف صغيرة كالعائلات التي يمكن تقسيمها إلى (عائلات فقيرة و عائلات غنية) أو (عائلات ريفية و عائلات حضرية) أو (عائلات مأجورة و عائلات رأسمالية) .

أما سلوك المتعاملين الاقتصاديين فيعبر عنه المتعامل الاقتصادي التمثيلي بحيث أن :

- **العائلات** : تعتبر كمتعامل تمثيلي يمتلك مؤسسات , يؤجر رأس المال للمؤسسات , يعرض قوة العمل و يطلب السلع الاستهلاكية و يهدف إلى تعظيم منفعته تحت قيد الدخل.

- **المؤسسات** : متعامل تمثيلي يعرض السلع و يطلب عوامل الإنتاج و يقوم بالاستثمار و هدفه تعظيم الربح تحت قيد التكلفة و تقنيات الإنتاج.

- **الحكومة** : تحصل الإيرادات الجبائية المباشرة و غير المباشرة من مختلف الأعوان و على مختلف السلع و الخدمات و تستهلك النفقات على مختلف أنشطتها الحكومية التي تهدف إلى إشباع حاجات عامة.

- **باقي العالم** : أو العالم الخارجي و الذي نتبادل معه السلع و الخدمات و عوامل الإنتاج في اقتصاد مفتوح (صادرات و واردات) .

- القطاعات :

قطاعات النشاط متعددة و عادة ما يتم تقسيمها إلى أربعة قطاعات تمثيلية كبرى و هذا حسب توفر الإحصائيات و منها : قطاع الزراعة ، قطاع الصناعة ، قطاع الخدمات التجارية و قطاع الخدمات الغير تجارية.

المطلب الثالث : تقنيات إعداد النماذج الحسابية للتوازن العام :

ينطلق أصحاب النماذج في إعدادها من اختيارها حسب الظاهرة المدروسة ثم قياس الأوسطة التي تسمح بالمرور من الحالة النظرية إلى الحالة التطبيقية وصولا إلى حل النموذج عن طريق برنامج حاسوبي بعرض مختلف السيناريوهات.

و لا يتم هذا الأمر إلا باختيار المعادلات التي تمكن من السير الحسن لهذا النموذج و التي يجب أن تتطبق مع المقاربة النظرية بالإضافة إلى أنها تكون سهلة الاستعمال في التحليل و هذه المعادلات تشمل :

معادلات الإنتاج (Q) لمختلف القطاعات و عوامل الإنتاج كالعمل و رأس المال (K; L) , معادلات الدخل (Y) لكافة الأعوان الاقتصاديين و ادخار العائلات (S_M) و استثمار المؤسسات (القطاع الخاص) (INV) , معادلات إيرادات الدولة (Y_G) و ادخار الدولة (S_G), معادلات التجارة الخارجية من صادرات (X) و واردات (F), معادلات الطلب النهائي الداخلي , معادلات الأسعار (P) و معادلات التوازن و بعدها يتم قياس الأوسطة السلوكية و المعلمات بحيث يتم حسابها من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (المرونات المختلفة و الميول الحدية ...) الموجودة في كل المعادلات.

- **طرق إغلاق أو إقفال النموذج (Bouclage):**

يتم اختيار طريقة الإغلاق للنموذج وفقا لـ (طريقة الإغلاق الكينزية , طريقة الإغلاق النيو كلاسيكية أو طريقة إغلاق جوهانسون) و يعتمد هذا الاختيار على طبيعة الدراسة و أهدافها .

- الإغلاق الكلاسيكي : يفترض تساوي قيمة الاستثمارات الكلية مع الادخار المتاح عند التوازن لكن هذا ليس دائما محقق.
- الإغلاق الكينيزي : يفترض أنه لا يوجد بالضرورة توازن في سوق العمل و يمكن أن يكون هناك توازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل و بالتالي يمكن توضيح ذلك في المعادلة التالية :

$$L_s = \sum_{j=1}^{4} LDj$$

- الإغلاق الكالدوري (Kaldorienne) : يفترض بأن مداخيل العائلات لا تتكون فقط من عوائد عوامل الإنتاج التي تمتلكها حسب قاعدة الإنتاجية الحدية لكن هناك صيغة داخل النموذج مفادها ، أنه عندما يكون حجم الاستثمار المحصل عليه كهدف أعلى من حجمه في وضعية الأساس يحدث تحويل للدخل من العائلات التي لها ميل حدي للادخار ضعيف لفائدة العائلات التي لها ميل حدي للادخار مرتفع ، و هذا بطريقة تلبي شروط التوازن الاقتصادي الكلي للاستثمار و الادخار ، أما إذا كان الهدف المحصل عليه من حجم الاستثمار أقل منه في وضعية الأساس فإن الصيغة ستكون عكسية.
- إغلاق جوهانسن (Johansen) : طريقة الإغلاق هاته تفترض أن الإنفاق العمومي الذي اعتبر متغيرا خارجيا يصبح من بين المتغيرات الأخرى الممكنة متغيرا داخليا ، هذا ما يسمح بأن يكون إدخار الحكومة أيضا متغيرا داخليا ، ليتساوى مع الاستثمار عند التوازن بطريقة تراعي الهدف من الاستثمار.

- **طرق التعيير Calibrage :**

يقصد بالتعيير في نموذج التوازن الحسابي العام " التوفيق بين مختلف دوال النموذج مع القيم العددية في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية " و هذا باستنتاج قيم للمعلمات الموجودة

في الدوال , بحيث يتم إدراج التغير في أحد المتغيرات الخارجية فيتكفل البرنامج الحاسوبي بإعادة حساب الوضعية الجديدة و للتمكن من تحليل النتائج يتم مقارنتها مع وضعية المقارنة أو وضعية الأساس في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية , و بالتالي التمكن من التعرف على عدة احتمالات أو سيناريوهات عددية تمكن من اتخاذ قرار عمومي مناسب لمختلف السياسات موضع الدراسة , و هذا ما جعل النماذج الحسابية للتوازن العام أدوات مهمة في المساعدة على اتخاذ القرارات العمومية الاقتصادية المناسبة خاصة أمام وضعيات أو صدمات اقتصادية صعبة و تمتاز بعدم الوضوح .

الخلاصة :

لقد تم توضيح أهمية النماذج الحسابية للتوازن العام في المساعدة على اتخاذ القرارات العمومية لمختلف السياسات الاقتصادية خاصة في السنوات الأخيرة, و هذا في ظل تطور وسائل و برامج الإعلام الآلي التي تسمح بحل عدد كبير من المعادلات في آن واحد.

كما تبين أنها أدوات كمية تعتمد القياس العددي و تحاكي الواقع الاقتصادي باستعمال مختلف الإحصائيات و إدراجها ضمن ما يسمى بمصفوفة المحاسبة الاجتماعية, و مقارنة مختلف الاحتمالات أو السيناريوهات مع وضعية المقارنة التطبيقية و التي تعتبر واقعية إلى حد كبير .

ما جعل الجزائر تأخذ بهذه النماذج الحسابية للتوازن العام و تستعملها منذ 2011 بمساعدة مكاتب دراسات عالمية, و قد سبقت إلى هذه التقنية عدة دول نامية إفريقية و عربية , قامت باستعمالها و التنبؤ بها لتفادي أخطار الصدمات الاقتصادية المختلفة و المساعدة على اتخاذ القرارات الاقتصادية الناجعة لتفادي آثار سوء التقدير للقرارات الاقتصادية خاصة أمام الأزمات أو الصدمات الخارجية الغير متوقعة.

و رغم التطور التقني الذي شهده بناء مثل هذه النماذج خاصة بعد استعمالها للبرامج الحاسوبية و تكييفها لحل هذه النماذج مثل برنامج (GAMS) [1] المطور من طرف خبراء صندوق النقد الدولي " وهو لغة برمجة تسمح بحل نظام من المعادلات آنيا " إلا انه لا زال يشوبها بعض نقاط الضعف التي سبقت الإشارة لها خاصة بالنسبة للدول النامية كالجزائر غير أن هذا الضعف لا يعدم أهميتها و ضرورة تطويرها و الاهتمام بها و إدراجها كأدوات تساعد في اتخاذ القرارات العمومية خاصة أمام أخطار الصدمات الاقتصادية المختلفة.

و هذا ما جعلنا نختار هذا النموذج لتقييم آثار اتفاق الشراكة الأورو متوسطية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي و تمثيل مختلف السيناريوهات.

[1] (GAMS) General Algebraic Modeling System

الفصـل السادس: النموذج الحسابي للتوازن العام للاقتصاد الجزائري
(M E G C – ALG)

تمهيـــــد :

سيتم في هذا الفصل إعداد نموذج حسابي للتوازن العام خاص بالاقتصاد الجزائري يتم من خلاله تكوين مختلف معادلات النموذج ، بالنظر للمعطيات الإحصائية المتوفرة في بنك المعلومات المسمى بمصفوفة المحاسبة الاجتماعية و المكونة عن طريق إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات و الإحصائيات الأوروبية في الفصل السابق ، كما سيتم أيضا تعيير و قولبة المعلمات عن طريق البرهان بالتراجع من وضعية الأساس المتوفرة في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية و هذا من خلال معادلات النموذج ، ثم تتم المحاكاة بافتراض عدة سيناريوهات محتملة و تفسير نتائج مختلف الوضعيات الجديدة.

المبحث الأول : معادلات النموذج الحسابي للتوازن العام للاقتصاد الجزائري

المطلب الأول : معادلات الانتاج

معادلات الإنتاج هي معادلات من النوع "كوب دوغلاس" لأنها تمثل المعادلة الأكثر دقة و هي موضحة كما يلي :

1. معادلات القيمة المضافة لكل قطاع j : $VA_j = A_j \, L^{\alpha j}_{Dj} \, K_{Dj}^{(1-\alpha j)}$

(j = 1 , 2 , 3)

- القيمة المضافة لقطاع النشاط j (حجم) VA_j
- الطلب على العمل لقطاع النشاط j (حجم) L_{Dj}
- الطلب على رأس المال لقطاع النشاط j(حجم) K_{Dj}
- ثابت مستوى القيمة المضافة لقطاع النشاط j بحيث ($A_j > 0$) A_j
- مرونة القيمة المضافة لقطاع النشاط j بالنسبة لاستعمال اليد العاملة α_j

بحيث $0 < \alpha_j < 1$

- مرونة القيمة المضافة لقطاع النشاط j بالنسبة لاستعمال رأس المال $(1 - \alpha_j)$

2. معادلة القيمة المضافة لقطاع الخدمات الغير تجارية j = 4

القيمة المضافة لقطاع الخدمات الغير تجارية (القطاع العام) $VA_4 = L_{D4}$

3. معادلات الإنتاج لكل قطاع (j = 1 , 2 , 3 , 4) $Q_j = \frac{VAj}{vj}$

- إنتاج قطاع النشاط j (حجم) Q_j
- معامل القيمة المضافة لقطاع النشاط j ($0 < vj < 1$) vj

4. معادلات الاستهلاك الوسيط لقطاع النشاط j $\mathbf{CI_j = io_jQ_j}$

– الاستهلاك الوسيط لقطاع النشاط j $\mathbf{CI_j}$

– حجم المدخلات الوسيطة لإنتاج وحدة من المنتوج j / $0< io_j <1$ $\mathbf{io_j}$

من المعادلتين (3) و (4) $\Leftarrow$ $CI_j = \frac{ioj}{vj} VA_j$ و هذا ما يبين أن هناك علاقة تكاملية بين القيمة المضافة لقطاع النشاط j و الاستهلاك الوسيط لهذا القطاع.

5. معادلات طلب القطاعاتj من المدخلات الوسيطة i (حجم) $\mathbf{DI_{ij} = aij_{ij}CI_j}$

– طلب القطاع j المدخلات الوسيطة i (حجم) $\mathbf{DI_{ij}}$

– حجم المدخلات الوسيطةi للوحدة من الطلب الوسيط لقطاع النشاط j $\mathbf{aij_{ij}}$

بحيث $\mathbf{0\leq\ aij_{ij}\ \leq1}$

6. معادلات مجموع الطلب الوسيط للاقتصاد من المدخلات i (i = 1,2,3)

$\mathbf{DIT_i = \sum_{j=1}^{4} aij_{ij}\ CIj}$

– مجموع الطلب الوسيط للاقتصاد من المدخلات i $\mathbf{DIT_i}$

7. معادلات الطلب على العمل لقطاعات النشاط j $\mathbf{L_{Dj} = \frac{\alpha j\ Pvj\ VAj}{w}}$

– سعر القيمة المضافة لقطاع النشاط j $\mathbf{Pv_j}$

– أجور القطاع j $\mathbf{w}$

8. معادلة الطلب على العمل لقطاع الخدمات الغير تجارية j = 4 $\mathbf{L_{D4}}$

$= \frac{P4Q4-\sum_{i=1}^{3} Pci\ DIi4}{w}$

- سعر السوق للمنتوج i المباع محليا P_{ci}

المطلب الثاني : معادلات الدخل و الادخار للعائلات و المؤسسات و الحكومة و العالم الخارجي

9. معادلة دخل قطاع العائلات M

$$Y_M = w \sum_{j=1}^{4} LDj + \lambda \sum_{j=1}^{4} rj\ KDj + DIV_{EM} + Tr_{GM} + Tr_{MM}$$

- دخل العائلات (قيمة) Y_M
- عوائد رأسمالية موزعة من المؤسسات على العائلات(فوائد,أرباح..) DIV_{EM}
- مردود رأس المال لقطاع النشاط **j** r_j
- نسبة نصيب رأس المال للعائلات التي لها نشاط مؤسسات خاصة λ
- تحويلات جارية صافية من الحكومة للعائلات (قيمة) Tr_{GM}
- تحويلات من العائلات للعائلات (تأجير,أرباح,حصص...) DIV_{MM}

10. معادلة الدخل المتاح للعائلات **M** $YD_M = Y_M - TD_M - DIV_{ME} - Tr_{MM}$

- الدخل المتاح للعائلات YD_M
- ضرائب مباشرة مدفوعة من طرف العائلات TD_M

11. معادلة دخل المؤسسات E

$$Y_E = (1-\lambda) \sum_{j=1}^{4} rj\ KDj + DIV_{ME} + Tr_{GE} + DIV_{RestE}$$

- دخل المؤسسات (قيمة) Y_E
- دخل على رأس المال من العائلات للمؤسسات (فوائد,أرباح,تأجير...) DIV_{ME}
- دخل على رأس المال من العالم الخارجي للمؤسسات(فوائد,أرباح,تأجير ...) DIV_{RestE}
- تحويلات جارية صافية من الحكومة للمؤسسات Tr_{GE}

12. معادلة ادخار العائلات $S_M = s\ YD_M$

- ادخار العائلات S_M
- الميل الحدي للادخار s

13. معادلة ادخار المؤسسات $S_E = Y_E - DIV_{EM} - TD_E - Tr_{ERest}$

- ادخار المؤسسات S_E
- ضرائب مباشرة مدفوعة من طرف المؤسسات (قيمة) TD_E
- تحويلات من المؤسسات للعالم الخارجي Tr_{ERest}

- **<u>دوال الإيرادات و الادخار الخاصة بالدولة :</u>**

14. معادلة الضرائب الغير مباشرة لقطاع النشاط j

$$TI_j = tx_j\ (P_jQ_j - Pe_jX_j) + tx_j\ (1+tm_j)\ ePwm_j\ F_j$$

- الضرائب الغير مباشرة لقطاع النشاط j TI_j

- نسبة الضريبة الغير مباشرة الداخلية على إنتاج قطاع النشاط j tx_j
- الأسعار بتكلفة عوامل الإنتاج P_j
- السعر المدفوع للمصدر من المنتوج j بالعملة الوطنية Pe_j
- الصادرات من المنتوج j X_j
- نسبة الرسوم الجمركية على الواردات j tm_j
- السعر العالمي بالعملة الصعبة للواردات j Pwm_j
- الواردات من المنتوج j F_j
- نسبة سعر الصرف الخارجي الاسمي **e**

15. معادلة المداخيل الجمركية الصافية على المنتوج المستورد $IF_j = tm_j\ Pwm_j e\ F_j$

- المداخيل الجمركية الصافية على المنتوج المستورد j TIF_j

16. معادلة الضرائب المباشرة على دخل العائلات $TD_M = t_{YM}\ Y_M$

- نسبة الضرائب المباشرة على دخل العائلا t_{YM}

17. معادلة الضرائب المباشرة على دخل المؤسسات $TD_E = t_{YE}\ Y_E$

- نسبة الضرائب المباشرة على دخل المؤسسات t_{YE}

18.معادلة الدخل الحكومي

$$Y_G = \sum_{j=1}^{3} TIFj + \sum_{j=1}^{3} TIj + TD_M + TD_E + Tr_{GG} + Tr_{RestG}$$

- الدخل الحكومي Y_G

19. معادلة الادخار الحكومي $S_G=Y_G-G-Tr_{GM}-Tr_{GE}-Tr_{GG}-Tr_{GRest}$

- الادخار الحكومي S_G

- **<u>دوال التجارة الخارجية :</u>**

20. $$Q_j = B_j^{\circ} [\beta_j^{\circ} X_j^{-\kappa j} + (1-\beta_j^{\circ}) D_j^{-\kappa j}]^{-1/\kappa j}$$

- ثابت مستوى دالة التحول التجاري للمنتوج$j > 0$ B_j°
- معلمة التوزيع لدالة التحول التجاري للمنتوج j حيث $1> \beta_j^{\circ} > 0$ β_j°
- المعلمة κ_j° لدالة التحول التجاري للمنتوج j $-\infty < \kappa_j^{\circ} <-1$ حيث $\tau_j^{\circ} / \tau_j^{\circ} -1= \kappa_j^{\circ}$

21. $$Dj = [(1- \beta_j^{\circ}/ \beta_j^{\circ}) (Pe_j/Pl_j)]^{\tau_j^{\circ}} X_j$$

- مبيعات المنتوج j في السوق الداخلي D_j
- مرونة التحول التجاري للمنتوج j $-\infty < \tau_j^{\circ} <0$ حيث $\tau_j^{\circ} = 1/ \kappa_j^{\circ}+1$ τ_j°
- السعر المدفوع للمنتج على المنتوج j للمبيعات في السوق الداخلي Plj

$$Q_{xj} = A^{m}_{j} [\alpha^{m}_{j} F_j^{-\rho^{m}_{j}} + (1- \alpha^{m}_{j}) D_j^{-\rho^{m}_{j}}]^{-1/\rho^{m}_{j}} \quad .22$$

- Q_{xj} كمية الإنتاج من المنتوج المركب **j**
- A^{m}_{j} ثابت مستوى دالة الإحلال التجاري للمنتوج**j**
- α معلمة التوزيع لدالة الإحلال التجاري للمنتوج **j** $1 > \alpha^{m}_{j} > 0$

$^{m}_{j}$

- معلمة حيث $1 < \rho^{m}_{j} < \infty$ أين $\sigma^{m}_{j} = 1/ \rho^{m}_{j} +1$ أو $\rho^{m}_{j} = 1- \sigma^{m}_{j}/ \sigma^{m}_{j}$

ρ^{m}_{j}

-مرونة الإحلال التجارية للمنتوج المركب **j** حيث $0 < \sigma^{m}_{j} < \infty$

σ^{m}_{j}

$$F_j = [(\alpha^{m}_{j}/1- \alpha^{m}_{j}) (Pd_j/Pm_j)]^{\sigma^{m}_{j}} D_j \quad .23$$

- Pd_j سعر السوق للمنتوج المحلي **j** المباع في السوق المحلي
- Pm_j سعر السوق للمنتوج المستورد **j** المباع في السوق المحلي

<u>المطلب الثالث :</u> دوال الطلب النهائي الداخلي و الأسعار و التوازن

- **<u>دوال الطلب النهائي الداخلي :</u>**

$$C_{Mi} = \Upsilon_{Mi}\ YD_M \ / \ Pc_i \qquad .24$$

- تدفق الاستهلاك الخاص بالعائلات C_{Mi}
- الجزء المخصص من ميزانية العائلات لاستهلاك المنتوج **j** Υ_{Mi}

$$INV_i = \mu_i\ IT \ / \ Pc_i \qquad .25$$

- تدفق الاستثمار من إنتاج قطاع النشاط **i** INV_i
- الاستثمار الكلي للبلد (قيمة) IT
- الجزء المخصص من المنتوج **i** في استثمارات البلد μ_i

$$G = P_4\ Q_4 \qquad .26$$

- **معادلات الأسعار** :

$$Pv_j = \frac{Pj\ Qj\ - \sum_{i=1}^{3}\ Pci\ DIij}{VAj} \qquad .27$$

$$r_j = \frac{Pvj\ VAj - wLDj}{KDj} \qquad .28$$

$$P_{mj} = e\ P_{wmj}\ (\ 1+tm_j\ )\ (\ 1+tx_j\ ) \qquad .29$$

$$Pe_j = \frac{e\ Pwej}{(\ 1+tej\ )} \qquad .30$$

$$P_{dj} = \frac{Pcj\ Qxj - Pmj\ Fj}{Dj} \qquad .31$$

$$P_{lj} = \frac{Pdj}{(1 + txj)} \quad .32$$

$$P_j = \frac{Plj\ Dj + Pej\ Xj}{Qj} \quad .33$$

$$P_{index} = \sum_{j=1}^{4} Pvj\ \delta j \quad / \quad \sum_{j=1}^{4} \delta j = 1 \quad .34$$

- **معادلات شروط التوازن :**

$$Ls = \sum_{j=1}^{4} LDj \quad .35$$

$$Q_{xi} = DIT_i + C_{Mi} + INV_i \quad .36$$

$$IT = S_M + S_E + S_G + S_{Rest} \quad .37$$

$$S_{Rest} = e \sum_{j=1}^{3} Pwmj\ Fj + Tr_{ERest} + Tr_{GRest} - DIV_{RestE} - Tr_{RestG} - e \sum_{j=1}^{3} Pwej\ Xj \quad .38$$

المبحث الثاني : تحديد المتغيرات الخارجية و المعلمات و ضبط برنامج الحل

المطلب الأول : تقييم المعادلات و المتغيرات في النموذج

الفرع الأول: عدد المعادلات و المتغيرات و فرضيات النموذج :

- الفرضيات : يمكن تلخيص فرضيات النموذج في ما يلي :

✓ أن القيمة المضافة في العملية الإنتاجية تم تحديدها بعلاقة الإنتاج " كوب دوغلاس " « Cobb–Douglas » ذات مرونة إحلال تقنية وحدوية بين عناصر الإنتاج ، مع وجود مردود سلمي ثابت.

✓ لا يوجد إحلال بين المدخلات الوسيطة من جهة و بينها و بين مجموع عوامل الإنتاج أو القيمة المضافة من جهة أخرى (مرونة إحلال منعدمة) ، بل يوجد تكامل تام " ليونتياف ".

- محاسبة المعادلات و المتغيرات الخارجية

حسب قانون " فالراس " « Walras » هناك دائما في النموذج معادلة من المعادلات زائدة ، ليس من الضروري تحديدها تسمى معادلة "فالراس" تكون غير ضرورية في النموذج.

و عليه فإن عدد معادلات هذا النموذج هو 94 معادلة نطرح منها معادلة "فالراس" ليصبح عدد معادلات النموذج حسب هذا القانون 93 معادلة تعتبر رياضيا مستقلة كما أن عدد التغيرات في هذا النموذج بلغ 116 متغير ، و الجدول يبين محاسبة المعادلات و المتغيرات.

جدول رقم :31

عدد المتغيرات و المعادلات في النموذج

المعادلات		المتغيرات	
رقم المعادلة	عدد المعادلات	رمز المتغير	عدد المتغيرات
01	3	VA_j	4
02	1	L_{Dj}	4
03	4	K_{Dj}	3
04	4	Q_j	4
05	12	CI_j	4
06	3	DI_{ij}	12
07	3	DIT_i	3
08	1	Pv_j	4
09	1	W	1
10	1	Pc_i	3
11	1	Y_M	1
12	1	r_j	3
13	1	DIV_E	1

1	Tr_{GM}	3	14
1	Tr_{MM}	3	15
1	YD_{M}	1	16
1	DIV_{M}	1	17
1	Y_{E}	1	18
1	DIV_{Rest}	1	19
1	Tr_{GE}	3	20
1	S_{M}	3	21
1	s_{M}	3	22
1	S_{E}	3	23
1	TD_{E}	3	24
1	Tr_{ERest}	3	25
3	TI_{j}	1	26
4	P_{j}	4	27
3	Pe_{j}	3	28
3	X_{j}	3	29
3	PW_{mj}	3	30
3	F_{j}	3	31
3	TIF_{j}	3	32
1	Y_{G}	3	33
1	Tr_{GG}	1	34
1	Tr_{RestG}	1	35
1	S_{G}	3	36
1	G	1	37
1	Tr_{GRest}	1	38

المجموع الأولي	94	D_j	3
حسب قانون فالراس	1-	Pl_j	3
المجموع	93	Qx_j	3
/	/	Pd_j	3
/	/	Pm_j	3
/	/	C_{iM}	3
/	/	INV_i	3
/	/	IT	1
/	/	PWe_j	3
/	/	P_{index}	1
/	/	L_s	1
/	/	S_R	1
/	/	TD_M	1
/	/	المجموع	116

الفرع الثاني : القيم العددية للمتغيرات الخارجية

ليبقى 93 متغيرا داخليا مساوي لعدد المعادلات 93 ، سنقوم بتثبيت 23 متغير و جعلها متغيرات خارجية وهي :

" عرض العمل L_s ، رأس المال لقطاع الزراعة K_{D1}، رأس المال لقطاع الصناعة K_{D2} ، رأس المال لقطاع الخدمات K_{D3}، مداخيل من رأس المال موزعة على العائلات من المؤسسات DIV_{EM}، قيمة الإنفاق الحكومي G ، تحويلات الحكومة للعائلات Tr_{GM} ، دخل رأس المال المدفوع للعالم الخارجي من طرف المؤسسات Tr_{ERest} ، الفائض الجاري للعالم الخارجي S_{Rest} ، السعر العالمي بالعملة الخارجية للواردات الزراعية Pwm_1 ،

السعر العالمي بالعملة الخارجية للواردات الصناعية Pwm_2 ، السعر العالمي بالعملة الخارجية للواردات من الخدمات التجارية Pwm_3، السعر العالمي بالعملة الخارجية للصادرات الزراعية Pwe_1، السعر العالمي بالعملة الخارجية للصادرات الصناعية Pwe_2، السعر العالمي بالعملة الخارجية للصادرات من الخدمات التجارية Pwe_3 ، نسبة سعر الصرف الخارجي الاسمي e ، الدخل على رأس المال من العائلات للمؤسسات DIV_{ME}، التحويلات الجارية الصافية من الحكومة للمؤسسات Tr_{GE}، الدخل على رأس المال من العالم الخارجي للمؤسسات DIV_{RestE} ، تحويلات من الحكومة للمؤسسات الحكومية Tr_{GG} ، تحويلات جارية صافية من العائلات للعائلات Tr_{MM} ، تحويلات من العالم الخارجي للحكومة Tr_{RestG} و تحويلات من الحكومة للعالم الخارجي Tr_{GRest}.

و الجدول الآتي يوضح قيمها العددية من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.

جدول رقم : 32

القيم العددية للمتغيرات الخارجية

الرقم	المتغيرات الخارجية	الرمز	القيمة العددية	التدفق من خلال المصفوفة
01	حجم عرض العمل	Ls	1363926,7	مجموع العمود أو الصف رقم 1
02	حجم رأس المال لقطاع الزراعة	K_{D1}	503531,5	$t_{2,7}$
03	حجم رأس المال لقطاع الصناعة	K_{D2}	3896727,7	$t_{2,8}$
04	حجم رأس المال لقطاع الخدمات	K_{D3}	1306020,2	$t_{2,9}$
05	مداخيل موزعة على العائلات من العائلات	Tr_{MM}	34427,2	$t_{3,3}$
06	مداخيل رأس المال موزعة على العائلات من المؤسسات	DIV_{EM}	14960,3	$t_{3,4}$
07	مداخيل موزعة على العائلات من الحكومة	Tr_{GM}	794480,2	$t_{3,5}$
08	قيمة الانفاق الحكومي	G	910669,9	$t_{14,5}$
09	دخل رأس المال للعالم الخارجي من المؤسسات	Tr_{ERest}	355622,9	$t_{6,4}$

10	فائض حساب العالم الخارجي	S_R	−1640722,3	$t_{18,6}$
11	السعر العالمي بالعملة الخارجية للصادرات الزراعية	Pwe1	1.00000	متغير خارجي لأنه متعلق بالأسواق العالمية
12	السعر العالمي بالعملة الخارجية للصادرات الصناعية	Pwe2	1.00000	متغير خارجي لأنه متعلق بالأسواق العالمية
13	السعر العالمي بالعملة الخارجية لصادرات الخدمات التجارية	Pwe3	1.00000	متغير خارجي لأنه متعلق بالأسواق العالمية
14	السعر العالمي بالعملة الخارجية للواردات الزراعية	Pwm1	1, 000	متغير خارجي لأنه متعلق بالأسواق العالمية
15	السعر العالمي بالعملة الخارجية للواردات الصناعية	Pwm2	1, 000	متغير خارجي لأنه متعلق بالأسواق العالمية
16	السعر العالمي بالعملة الخارجية لواردات الخدمات التجارية	Pwm3	1, 000	متغير خارجي لأنه متعلق بالأسواق العالمية
17	سعر الصرف الخارجي الاسمي " بالدولار"	e	1.000	مفترض و هو متغير خارجي
18	مداخيل رأسمالية من العائلات للمؤسسات	DIV_{ME}	16493,3	$t_{4,3}$
19	تحويلات و إعانات من الحكومة للمؤسسات	Tr_{GE}	187996	$t_{4,5}$
20	مداخيل رأسمالية من العالم الخارجي للمؤسسات	DIV_{RestE}	10024,9	$t_{4,6}$
21	تحويلات و إعانات من الحكومة للهيئات العمومية	Tr_{GG}	89040,4	$t_{5,5}$
22	تحويلات من العالم الخارجي للهيئات العمومية	Tr_{RestG}	381702,6	$t_{5,6}$
23	تحويلات من الحكومة للعالم الخارجي	Tr_{GRest}	144604,5	$t_{6,5}$

المطلب الثاني : تعيير قيم المعلمات و المعاملات في النموذج Calibration:

التعيير هو عملية يتم من خلالها حل النموذج بالتراجع لتحديد المعلمات Paramètres التي تسمح بإعادة تكوين التوازن وفق وضعية الأساس عن طريق معطيات مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.

و اختيار القيم العددية لمختلف المعاملات و المعلمات يتم وفقا للاختيارات و الخصوصيات التكنولوجية و السلوكية الخاصة بالمعادلات المعتمدة في النموذج ، كما أن هناك معاملات حرة يتم إعطاؤها قيمة معينة إذ لا يمكن حسابها تدعى بالمعلمات الحرة.

و من خلال معادلات النموذج و مصفوفة المحاسبة الاجتماعية يمكن التعيير بالطريقة التالية :

$$Qj = \frac{\mathrm{VAj}}{\mathrm{vj}} \qquad , \qquad Cl_j = io_j\, Q_j \quad (j = 1,2,3,4,)$$

Q_j = مجموع عمود قطاع النشاط (j) في مصفوفة المحاسبة الاجتماعية –

$$DI_{ij} = aij_{ij}\, Cl_j \qquad (i = 1,2,3) \ , \ (j = 1,2,3,4)$$

$$Clj = \sum_{i=1}^{3} DIij \qquad (j = 1,2,3,4)$$

و بالتالي يمكن حساب نسب حجم المبادلات الوسيطة حسب المنتوجات و القطاعات معا كما يلي :

$$aijij = \frac{\text{DIij}}{\text{CIj}} \qquad (\text{i} = 1,2,3)\ ,\ (\text{j} = 1,2,3,4)$$

كما يمكن حساب نسب حجم المبادلات الوسيطة للقطاعات الأربعة كما يلي :

$$ioj = \frac{\text{CIj}}{\text{Qj}} \qquad (\text{j} = 1,2,3,4)$$

و لحساب أسعار المنتوجات المباعة محليا Pci لابد من حساب نسب الضرائب الغير مباشرة سواء الضرائب المحلية أو الرسوم الجمركية و هذا ما سيتم توضيحه في الجداول الموالية :

الجدول رقم يوضح بالتفصيل و حسب المنتوجات الثلاثة الزراعية ، الصناعية و الخدمات التجارية قيمة الرسوم الجمركية على الواردات منها و قيمة الرسوم الداخلية عليها أيضا ، لأن مصفوفة المحاسبة الاجتماعية تظهر فقط مجموع الضرائب الغير مباشرة على هذه المنتجات ، أما المنتجات الغير تجارية فهي لم تظهر في هذا الجدول لأنها غير خاضعة للرسوم الداخلية باعتبارها خدمات عامة تقدمها الدولة.

جدول رقم : 33

الضرائب الداخلية و الرسوم الجمركية على المنتجات المسوقة محليا لسنة 2005 حسب مصفوفة المحاسبة الاجتماعية

	المنتجات الزراعية	المنتجات الصناعية	الخدمات التجارية	المجموع

	الحساب رقم 11	الحساب رقم 12	الحساب رقم 13	
الرسوم الجمركية TIDD	23.898	99.051.2	21.122	143.888.0
الرسوم الداخلية TIDint	31.612	235.857	82.478	350.130.2
مجموع الرسوم الغير مباشرة TID	55.510	334.908,2	103.600	494.018,2
القيمة المضافة VA	581.615.8	4.335.589.2	1.518.930.1	6.436.135.1
قيمة الواردات Fj	302.511.0	1.250.543.8	267.372.3	1.820.427.1

جدول رقم :34

✓ حساب نسبة الضريبة الداخلية t_{xi} و نسبة الرسوم الجمركية t_{mi}

	القانون	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات
		t_{x1}	t_{x2}	t_{x3}
t_{xi} i=1,2,3	t_{xi} نسبة الضريبة الداخلية على منتوجات القطاعات t_i =	t_{x1} = 0.03054933	t_{x2} = 0.05727945	t_{x3} = 0.03907782
	القانون	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات
		t_{m1}	t_{m2}	t_{m3}
t_{mi} i=1,2,3	t_{mi} نسبة الرسوم الجمركية على واردات القطاعات t_i =	t_{m1} = 0.07879713	t_{m2} = 0.07915756	t_{m3} = 0.07877031

و بالتالي يمكن حساب أسعار المنتجات المباعة محليا كما يلي :

Pc1=(1+tx1)((D1)/Qx1)+(1+tx1)(1+tm1)(F1/Qx1) 1.055

Pc2=(1+tx2)((D2)/Qx2)+(1+tx2)(1+tm2)(F2/Qx2) 1.083

Pc3=(1+tx3)((D3)/Qx3)+(1+tx3)(1+tm3)(F3/Qx3) 1.050

أما تدفق المبادلات الوسيطة بين مختلف القطاعات j و i من خلال مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ، فهو مبين في المصفوفة الجزئية التالية من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية كما يلي :

جدول رقم 35

المصفوفة الجزئية لتدفق المبادلات الوسيطة

t11,7	**t11,8**	**t11,9**	**t11,10**
13384.6	185012.1	45290.8	90984.5
t12,7	**t12.8**	**t12,9**	**t12,10**
100384.5	1295085	317035.4	96785.6
t13,7	**t13,8**	**t13,9**	**t13,10**
20077	370024.2	90581.5	88828.8
المجموع			
133846.1	1850121.1	452907.7	276598.9

و بالتالي سيتم حساب طلب القطاع j من المدخلات الوسيطة i كما يلي :

$$DI_{11,7} = \frac{13384,6}{1,055} = 12689.223$$

طلب قطاع الزراعة من المنتجات المركبة الزراعية " تستعمل كمواد وسيطة في الإنتاج "

$$DI_{11,8} = \frac{185012,1}{1,055} = 175400.072$$

طلب قطاع الصناعة من المنتجات المركبة الزراعية " تستعمل كمواد وسيطة في الإنتاج "

$$DI_{11,9} = \frac{45290,8}{1,055} = 42937.7839$$

طلب قطاع الخدمات التجارية من المنتجات المركبة الزراعية " تستعمل كمواد وسيطة "

$$DI_{11,10} = \frac{90984,5}{1,055} = 86257.53569$$

طلب قطاع الخدمات الغير تجارية من المنتجات المركبة الزراعية .

$$DI_{12,7} = \frac{100384,5}{1,083} = 92664.0962$$

طلب قطاع الزراعة من المنتجات المركبة الصناعية " تستعمل كمواد وسيطة في الإنتاج "

$$DI_{12,8} = \frac{1295084,8}{1,083} = 1195482$$

طلب قطاع الصناعة من المنتجات المركبة الصناعية " تستعمل كمواد وسيطة في الإنتاج "

$$DI_{12,9} = \frac{317035,3}{1,083} = 292652.738$$

طلب قطاع الخدمات التجارية من المنتجات المركبة الصناعية " تستعمل كمواد وسيطة "

$$DI_{12,10} = \frac{96785,6}{1,083} = 89341.9816$$

طلب قطاع الخدمات الغير تجارية من المنتجات المركبة الصناعية " تستعمل كمواد وسيطة"

$$DI_{13,7} = \frac{20077}{1,050} = 19129.2766$$

طلب قطاع الزراعة من المنتجات المركبة للخدمات التجارية " تستعمل كمواد وسيطة "

$$DI_{13,8} = \frac{370024,2}{1,050} = 352557.417$$

طلب قطاع الصناعة من المنتجات المركبة للخدمات التجارية " تستعمل كمواد وسيطة "

$$DI_{13,9} = \frac{90581,5}{1,050} = 86305.6516$$

طلب قطاع الخدمات التجارية من المنتجات المركبة للخدمات التجارية .

$$DI_{13,10} = \frac{88828,8}{1,050} = 84635.68681$$

طلب قطاع الخدمات الغير تجارية من المنتجات المركبة للخدمات التجارية .

و بالتالي نحصل على طلب القطاعات j من المدخلات الوسيطة i بالحجم كما يلي :

Dlij = تدفق المواد الوسيطة بين القطاعين (i) و (j) / Pci

Dlij	Dli,1	Dli,2	Dli,3	Dli,4
Dl1,j	12689.223	175400.072	42937.7839	86257.53569
Dl2,j	92664.0962	1195482	292652.738	89341.9816

DI3,j	**19129.2766**	**352557.417**	**86305.6516**	**84635.68681**

أما الاستهلاك الوسيط للقطاعات j فهو مجموع المدخلات الوسيطة i لقطاع النشاط j يمكن حسابه كما يلي :

	CI1	**CI2**	**CI3**	**CI4**
CIj	**124482.596**	**1723439.49**	**421896.174**	**260235.2041**

و مما سبق فإن نسبة الاستهلاك الوسيط المعبر عنها بـ ioj يمكن حسابه بالنسبة التالية :

io1	**io2**	**io3**	**io4**
0.173989	0.278616	0.213961	0.28576239

أما نسبة حجم المدخلات الوسيطة i لقطاعات النشاط j المعبر عنها بـ aij_{ij} يمكن حسابها وفقا للنسبة التالية : $aijij = \frac{\mathrm{DIij}}{\mathrm{CIj}}$

aij11	**aij12**	**aij13**	**aij14**
0.101936	0.101773	0.101773	0.3314599
aij21	**aij22**	**aij23**	**aij24**
0.744394	0.693661	0.693661	0.34331244
aij31	**aij32**	**aij33**	**aij34**
0.15367	0.204566	0.204566	0.32522766

و لحساب مرونات العمل و رأس المال α ثم ($1-\alpha$) الخاصة بقطاعات النشاط الثلاثة فهي كما يلي : $\alpha = Ld / VA$ و الجدول الموالي يوضح كيفية حسابها.

حساب قيم مرونات عوامل الإنتاج " العمل و رأس المال " أي حساب المعامل α

$\alpha 1 = Ld1/VA1$	$\Rightarrow \alpha 1 =$	0.13425409	$L^{\alpha}d1 =$	4.537813999	$K_{d1}^{\alpha-1}$	86398.5086
$\alpha 2 = Ld2/VA2$	$\Rightarrow \alpha 2 =$	0.101223036	$L^{\alpha}d2 =$	3.725062088	$K_{d2}^{\alpha-1}$	838628.065
$\alpha 3 = Ld3/VA3$	$\Rightarrow \alpha 3 =$	0.140170966	$L^{\alpha}d3 =$	5.582880889	$K_{d3}^{\alpha-1}$	181414.204

حساب معلمات التوزيع لمعادلة التحول التجاري β^e_j

$$B^e_j = Q_j / [\beta^e_j X^{-kej}_j + (1-\beta^e_j)D^{-kej}_j]^{-1/kej}$$

$$Dj = [(1-\beta^e_j / \beta^e_j) (Pej / Plj)]^{\tau ej} Xj$$

مرونة التحول التجاري و هي معلمة حرة نفترض قيمها كما يلي T^e_j

$T^e_1 = -1,500$, $T^e_2 = -0,500$, $T^e_3 = -1,00$

حساب K^e_j معلمة معادلة التحول التجاري للمنتوج j

$K^e_j = 1-\tau^e_j/\tau^e_j$

$K^e_1 = 1-(-1,5)/-1,5 =$ -1.66666667

$K^e_1 = 1-(-0,5)/-0,5 =$ -3.00000000

$K^e_1 = 1-(-1)/-1 =$ -2.00000000

صادرات القطاع Xj:j,انتاج القطاع j المباع محليا Dj,الأسعار التي يحصل عليها المنتج Pej,Plj

$Plj = Pdj/((1 + txj))$

$Pl1 = Pd1/(1+tx1)$ 1

$Pl2 = Pd2/(1+tx2)$ 1

$Pl3 = Pd3/(1+tx3)$ 1

$Pej = (e Pwej)/(1+tej)$

Pe1 = (e Pwe1)/(1+te1)	1
Pe2 = (e Pwe2)/(1+te2)	1
Pe3 = (e Pwe3)/(1+te3)	1

و منه فإن طريقة حساب معلمات التوزيع لمعادلات التحول التجاري يمكن توضيحها بالطريقة التالية :

		$D_1/X_1=(1-\beta e1/\beta e1)^{-1,5}(Pe1/Pl1)^{-1,5}$	
D_1 / X_1	**141.3040158**		141.30401575
Pe1/Pl1 =	**1**	**$(Pe1/Pl1)^{-1,5}$**	1
$(1-\beta^e_1/\beta^e_1)^{-1,5} = (D1/X1)/(Pe1/Pl1)^{-1,5} =(1-\beta e1/\beta e1)^{-3/2}$			141.30401575
$\Rightarrow((1-\beta e1 / \beta e1)^{-3/2})^{2/3-} = (1-\beta e1 / \beta e1)^{1}\Rightarrow(1-\beta e1 / \beta e1)$			0.03686071
$\Rightarrow 0{,}03686071\beta e1 = 1 - \beta e1\Rightarrow$ $\beta e1 =$			**0.96444970**
		$D_2/X_2=(1-\beta^e_2/\beta^e_2)^{-0,5}(Pe_2/Pl_2)^{-0,5}$	
D_2 / X_2	**0.81052920**		0.81052920
$P^e_2/Pl_2 =$	**1**	**$(P^e_2/Pl_2)^{-0,5} =$**	1
$(1-\beta^e_2/\beta^e_2)^{-1/2} = (D_2/X_2)/(P^e_2/Pl_2)^{-1/2}$			0.81052920
$\Rightarrow ((1-\beta^e_1 / \beta^e_1)^{-1/2})^{-2} = =(1-\beta_e{}^2/\beta_e{}^2)$			1.52216830
$\Rightarrow 1{,}52216830\beta^e_2 = 1- \beta^e_2\Rightarrow$ $\beta^e_2 =$			**0.39648425**
D_3 / X_3	**12.31414238**	**$D_3/X_3=(1-\beta^e_3/\beta^e_3)^{-1}(Pe_3/Pl_3)^{-1}$**	12.31414238
Pe3/Pl3 =	**1**	**$(Pe3/Pl3)^{-1}$**	1
$(1-\beta^e_3/\beta^e_3)^{-1}= D_3/X_3 / (Pe3 / Pl3)^{-1} =$			12.31414238
$\Rightarrow (1-\beta e1 / \beta e1) =$			0.08120744
$\Rightarrow 0{,}08120744\beta^e_3 =1 - \beta^e_3\Rightarrow$ $\beta^e_3 =$			**0.92489190**

حساب ثابت مستوى معادلة التحول التجاري للمنتوج Bej j

$B^e_1 = Q_1 / [\beta^e_1 X^{-ke1}_1 + (1-\beta^e_1)D^{-ke1}_1]^{-1/ke1}$	**7.425387326**
$B^e_2 = Q_2 / [\beta^e_2 X^{-ke2}_2 + (1-\beta^e_2)D^{-ke2}_2]^{-1/ke2}$	**2.022064677**
$B^e_3 = Q_3 / [\beta^e_3 X^{-ke3}_3 + (1-\beta^e_3)D^{-ke3}_3]^{-1/ke3}$	**3.794120427**

حساب α^m_j معلمات التوزيع لمعادلات الإحلال التجاري للمنتوج j

$$Fj = [(\alpha^m j/1-\alpha^m j)(Pdj/Pmj)]^{\sigma mj}\ Dj$$

$$(\alpha^m j/1-\alpha^m j)^{\sigma mj} = Fj / (Pdj/Pmj)^{\sigma mj}\ Dj$$

$(\alpha^m_1/1-\alpha^m_1)^2 = F1 / (Pd1/Pm1)^2\ D_1$	0.495560725
$(\alpha^m_1/1-\alpha^m_1) =$	0.703960741
$\alpha^m_1 =$	**0.41313**
$(\alpha^m_2/1-\alpha^m_2)^{0,6} = F2 / (Pd2/Pm2)^{0,6}\ D_2$	0.47271
$(\alpha^m_2/1-\alpha^m_2) =$	0.28685
$\alpha^m_2 =$	**0.22291**
$(\alpha^m_3/1-\alpha^m_3)^{0,2} = F3 / (Pd3/Pm3)^{0,2}\ D_3$	0.148846987
$(\alpha^m_3/1-\alpha^m_3) =$	0.0000730635
$\alpha^m_3 =$	**0.0000730581**

حساب Amj ثابت مستوى دالة الإحلال التجاري للمنتوج المركب j

$$Qxj = Amj\ [\ \alpha mj\ F\rho mjj + (1-\alpha mj)\ D\rho mjj\ ]-1/\rho mj$$

Qxj موارد (كمية الانتاج) المنتوج المركب j
Amj ثابت مستوى دالة الإحلال التجاري للمنتوج المركب j
αmj معلمة التوزيع لدالة الإحلال التجاري للمنتوج المركب j حيث $\infty > 0 < \alpha mj$
ρmj معلمة بحيث $\infty > \rho mj > 1$ و $\rho mj = 1-\sigma mj/\sigma mj$
σmj مرونة الإحلال التجاري للمنتوج المركب j (معلمة حرة) بحيث $\infty > \sigma mj > 0$
Pmj السعر الداخلي (السوق) للمنتوج المستورد j

مرونة الإحلال التجاري للمنتوج المركب j تعتبر معلمات حرة معطاة كما يلي :

σm1	2.000
σm2	0.600
σm3	0.200
ρm1 = 1-σm1/σm1	-0.500
ρm2 = 1-σm2/σm2	0.667
ρm3 = 1-σm3/σm3	4.000

$A^m_1 = Qx1 / [\alpha^m_1 F^{-\rho m1}_1 + (1-\alpha^m_1) D^{-\rho m1}_1]^{-1/\rho m1}$	**1.943810461**
$A^m_2 = Qx2 / [\alpha^m_2 F^{-\rho m2}_2 + (1-\alpha^m_2) D^{-\rho m2}_2]^{-1/\rho m2}$	**1.803703784**
$A^m_3 = Qx3 / [\alpha^m_3 F^{-\rho m3}_3 + (1-\alpha^m_3) D^{-\rho m3}_3]^{-1/\rho m3}$	**1.189455723**

و لتلخيص عملية التعيير التي تمت وفقا لصيغ و قوانين و معادلات ، نقوم بجمع كل المعلمات في الجدول التالي مع قيمها إما المحسوبة بالاعتماد على معطيات وضعية الأساس أي مصفوفة المحاسبة الاجتماعية أو المعطاة :

جدول رقم :36

القيـم العدديـة للمعلمات Paramètres

المعلمـات	الرمـز	القيمـة العدديـة	التدفق من خلال المصفوفة
ثابت مستوى القيمة المضافة لقطاع النشاط الزراعي $^{\alpha 1}{}_1Ld$ / $_1VA$ $^{1\alpha-1}{}_1Kd$	A1	1.48348534	
ثابت مستوى القيمة المضافة لقطاع النشاط الصناعي 2Ld2α / VA2 2α-Kd21	A2	1.38785859	
ثابت مستوى القيمة المضافة لقطاع الخدمات التجارية 3Ld3α /VA3 -Kd31 3α	A3	1.49971294	

مرونة القيمة المضافة لانتاج القطاع الزراعي بالنسبة لليد العاملة	α1	0.1343	
مرونة القيمة المضافة لانتاج القطاع الصناعي بالنسبة لليد العاملة	α2	0.10122304	
مرونة القيمة المضافة لانتاج قطاع الخدمات التجارية بالنسبة لليد العاملة	α3	0.14017097	
معامل القيمة المضافة لانتاج قطاع النشاط الزراعي	v1	0.81292351	
معامل القيمة المضافة لانتاج قطاع النشاط الصناعي	v2	0.70090402	
معامل القيمة المضافة لانتاج قطاع النشاط الخدمات التجارية	v3	0.77031189	
معامل القيمة المضافة لانتاج قطاع النشاط الخدمات الغير التجارية	v4	0.69626876	
نسبة الضرائب الغير مباشرة المحلية لانتاج قطاع النشاط الزراعي	tx1	0.03054933	
نسبة الضرائب الغير مباشرة المحلية لانتاج قطاع النشاط الصناعي	tx2	0.05727945	
نسبة الضرائب الغير مباشرة المحلية لانتاج قطاع النشاط الخدماتي	tx3	0.03907782	
نسبة الرسوم الجمركية على واردات الإنتاج الزراعي	tm1	0.07879713	
نسبة الرسوم الجمركية على واردات الإنتاج الصناعي	tm2	0.07915756	
نسبة الرسوم الجمركية على واردات الإنتاج الخدماتي	tm3	0.07877031	
نسبة حجم المدخلات الوسيطة الضرورية لانتاج وحدة من قطاع النشاط الزراعي	io1	0.17398913	
نسبة حجم المدخلات الوسيطة الضرورية لانتاج وحدة من قطاع النشاط الصناعي	io2	0.27861626	
نسبة حجم المدخلات الوسيطة الضرورية لانتاج وحدة من قطاع النشاط الخدماتي	io3	0.21396089	
نسبة حجم المدخلات الوسيطة الضرورية لانتاج وحدة من قطاع نشاط الخدمات الغير تجارية	io4	0.28576239	
نسبة حجم المدخلات الوسيطة i بالنسبة لوحدة الطلب الوسيط من قطاع النشاط الزراعي	aij11	0.10193572	
نسبة حجم المدخلات الوسيطة i بالنسبة لوحدة الطلب الوسيط من قطاع النشاط الزراعي	aij21	0.74439399	
نسبة حجم المدخلات الوسيطة i بالنسبة لوحدة الطلب الوسيط من قطاع النشاط الزراعي	aij31	0.15367029	
نسبة حجم المدخلات الوسيطة i بالنسبة لوحدة الطلب الوسيط من قطاع النشاط الصناعي	aij12	0.10177327	
نسبة حجم المدخلات الوسيطة i بالنسبة لوحدة الطلب الوسيط من قطاع النشاط الصناعي	aij22	0.69366056	
نسبة حجم المدخلات الوسيطة i بالنسبة لوحدة الطلب الوسيط من قطاع النشاط الصناعي	aij32	0.20456617	
نسبة حجم المدخلات الوسيطة i بالنسبة لوحدة الطلب الوسيط من قطاع النشاط الخدماتي	aij13	0.10177334	
نسبة حجم المدخلات الوسيطة i بالنسبة لوحدة الطلب الوسيط من قطاع النشاط الخدماتي	aij23	0.69366057	
نسبة حجم المدخلات الوسيطة i بالنسبة لوحدة الطلب الوسيط من قطاع النشاط الخدماتي	aij33	0.20456609	
نسبة حجم المدخلات الوسيطة i بالنسبة لوحدة الطلب الوسيط من قطاع نشاط الخدمات الغير تجارية	aij14	0.33145990	
نسبة حجم المدخلات الوسيطة i بالنسبة لوحدة الطلب الوسيط من قطاع نشاط الخدمات الغير تجارية	aij24	0.34331244	
نسبة حجم المدخلات الوسيطة i بالنسبة لوحدة الطلب الوسيط من قطاع نشاط الخدمات الغير تجارية	aij34	0.32522766	
نسبة رأس المال الذي تحصل عليه العائلات	λ	0.180388275	λ=t3,2 / ∑ العمود 2
الميل الحدي للادخار للعائلات	s	0.068867681	s=t18,3/∑العمود3 - t5,3
نسبة الضرائب المباشرة على مداخيل العائلات	t_{YM}	0.150600794	TDh=t5,3/∑ العمود 3
نسبة الضرائب المباشرة على مداخيل المؤسسات	t_{YE}	0.560751248	TDh=t5,4/∑العمود4
ثابت مستوى معادلة التحول التجاري للمنتوج 1	B^e_1	7.425387326	
ثابت مستوى معادلة التحول التجاري للمنتوج 2	B^e_2	2.022064677	
ثابت مستوى معادلة التحول التجاري للمنتوج 3	B^e_3	3.794120427	
معلمة التوزيع لمعادلة التحول التجاري للمنتوج 1	β^e_1	0.96444970	
معلمة التوزيع لمعادلة التحول التجاري للمنتوج 2	β^e_2	0.39648425	

معلمة التوزيع لمعادلة التحول التجاري للمنتوج 3	β^e_3	0.92489190	
مرونة التحول التجاري للمنتوج 1	τ^e_1	-1.50	
مرونة التحول التجاري للمنتوج 2	τ^e_2	-0.50	
مرونة التحول التجاري للمنتوج 3	τ^e_3	-1	
معلمة معادلة التحول التجاري للمنتوج 1	K^e_1	-1.66666667	
معلمة معادلة التحول التجاري للمنتوج 2	K^e_2	-3.00000000	
معلمة معادلة التحول التجاري للمنتوج 3	K^e_3	-2.00000000	
ثابت مستوى معادلة الإحلال التجاري للمنتوج 1	A^m_1	1.943810461	
ثابت مستوى معادلة الإحلال التجاري للمنتوج 2	A^m_2	1.803703784	
ثابت مستوى معادلة الإحلال التجاري للمنتوج 3	A^m_3	1.189455723	
معلمة توزيع لمعادلة الإحلال التجاري للمنتوج 1	α^m_1	0.413132019	
معلمة توزيع لمعادلة الإحلال التجاري للمنتوج 2	α^m_2	0.222911447	
معلمة توزيع لمعادلة الإحلال التجاري للمنتوج 3	α^m_3	0.000073058	
مرونة الإحلال التجاري للمنتوج 1	σ^m_1	2.000	
مرونة الإحلال التجاري للمنتوج 2	σ^m_2	0.600	
مرونة الإحلال التجاري للمنتوج 3	σ^m_3	0.200	
معلمة معادلة الإحلال التجاري للمنتوج 1	ρ^m_1	-0.500	
معلمة معادلة الإحلال التجاري للمنتوج 2	ρ^m_2	0.667	
معلمة معادلة الإحلال التجاري للمنتوج 3	ρ^m_3	4.000	
الحصة المخصصة من ميزانية العائلات لاستهلاك المنتوج 1	γ_{M1}	0.153024493	
الحصة المخصصة من ميزانية العائلات لاستهلاك المنتوج 2	γ_{M2}	0.219926662	
الحصة المخصصة من ميزانية العائلات لاستهلاك المنتوج 3	γ_{M3}	0.545584915	
الحصة بالحجم للمنتوج 1 في الاستثمار الكلي	μ_1	0.131815629	
الحصة بالحجم للمنتوج 2 في الاستثمار الكلي	μ_2	0.812189906	
الحصة بالحجم للمنتوج 3 في الاستثمار الكلي	μ_3	0.055994464	
حصة القيمة المضافة لقطاع النشاط 1 في الناتج الداخلي الخام بتكلفة عناصر الانتاج	δ_1	0.1	
حصة القيمة المضافة لقطاع النشاط 2 في الناتج الداخلي الخام بتكلفة عناصر الانتاج	δ_2	0.6	
حصة القيمة المضافة لقطاع النشاط 3 في الناتج الداخلي الخام بتكلفة عناصر الانتاج	δ_3	0.2	
حصة القيمة المضافة لقطاع النشاط 4 في الناتج الداخلي الخام بتكلفة عناصر الانتاج	δ_4	0.1	

المطلب الثالث : حل النموذج باستعمال المعادلات و المتغيرات في وضعية الأساس باستعمال برنامج إكسيل Excel تم إدراج كل معادلات النموذج في البرنامج مع ربطها بكافة المتغيرات الخارجية المحددة سابقا ، و المعلمات سواء التي تم تعييرها (قولبتها) أو المعلمات التي اعتبرت حرة .

و قد تم حساب كل المعادلات لمقارنة نتائجها مع وضعية الأساس من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ، و هذا ما أظهر توافقا تاما، أي ترابط منطقي لكل القيم التي تم حسابها بحل نموذج المعادلات و هو الأمر الذي يدل على أن طرق حل النموذج عن طريق إدراجها ضمن برنامج إكسل و باستعمال معادلاته الألغوريتمية ستسمح بالحصول على النتائج المطلوبة إذا تم تغيير في أحد المتغيرات و هو الأمر الذي سنوضحه في المبحث القادم.

و الجدول التالي هو جدول خاص بكل معادلات النموذج التي تم حلها و مقارنتها مع وضعية الأساس من مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.

جدول رقم : 37

حل نموذج المعادلات باستعمال قيم المتغيرات الخارجية و المعلمات و مقارنة النتائج بوضعية الأساس

		قيمة المعادلة		
رمز المعادلة	صيغة معادلة كل قطاع أو متعامل على حدى	الوضعية1بالقيمة	وضع 2 بالحجم	الوضعية1بالقيمة
VA1	A1*L1^α1*KD1^(1-α1)	581615.8		581615.8
VA2	A2*L2^α2*KD2^(1-α2)	4335589.2		4335589.2
VA3	A3*L3^α3*KD3^(1-α3)	1518930.1		1518930.1
VA4	t1,10	634071		634071
Q1	VA1/v1	715461.9		715461.9
Q2	VA2/v2	6185710.3		6185710.3
Q3	VA3/v3	1971837.8		1971837.7
Q4	VA4/v4	910669.9		910669.9
CI1	io1*Q1	124482.60		124482.6
CI2	io2*Q2	1723439.49		1723439.49
CI3	io3*Q3	421896.17		421896.17
CI4	io4*Q4	260235.20		260235.2
DI11	aij11*CI1	12689.22	13384.60	12689.22
DI21	aij21*CI1	92664.10	100384.50	92664.1
DI31	aij31*CI1	19129.28	20077.00	19129.28
DI12	aij12*CI2	175400.07	185012.10	175400.07
DI22	aij22*CI2	1195482.00	1295084.80	1195482
DI32	aij32*CI2	352557.42	370024.20	352557.42
DI13	aij13*CI3	42937.78	45290.80	42937.78
DI23	aij23*CI3	292652.74	317035.40	292652.74
DI33	aij33*CI3	86305.65	90581.50	86305.65
DI14	aij14*CI4	86257.54	90984.50	86257.54
DI24	aij24*CI4	89341.98	96785.60	89341.98

DI34	aij34*CI4	84635.69	88828.80	84635.69
DIT1	DI11+DI12+DI13+DI14	317284.61	334672.00	317284.61
DIT2	DI21+DI22+DI23+DI24	1670140.81	1809290.30	1670140.81
DIT3	DI31+DI32+DI33+DI34	542628.03	569511.50	542628.03
D1	$D1 = [(1- \beta1/ \beta1) (Pej/Pl1)] \tau1 X1$	710434.2		710434.2
D2	$D2 = [(1- \beta2/ \beta2) (Pe2/Pl2)] \tau2 X2$	2769189.7		2769189.7
D3	$D3 = [(1- \beta3/ \beta3) (Pe3/Pl3)] \tau3 X3$	1823736.8		1823736.8
P1	P1 = (Pl1 D1 + Pe1 X1)/Q1	1.000		1
P2	P2 = (Pl2 D2 + Pe2 X2)/Q2	1.000		1
P3	P3 = (Pl3 D3 + Pe3 X3)/Q3	1.000		1
Pv1	Pv1 = (P1 Q1-∑(i=1,2,3) Pci DIi1)/Va1	1.000		1
Pv2	Pv2 = (P2 Q2 - ∑(i=1) Pci Dii2)/Va2	1.000		1
Pv3	Pv3 = (P3 Q3 - ∑(i=1) Pci Dii3)/Va3	1.000		1
Pv4	Pv4 = (P4 Q4 - ∑(i=1) Pci Dii4)/Va4	1.000		1
LD1	LD1 = (α1 Pv1 VA1)/w	78084.30		78084.3
LD2	LD2 = (α2 Pv2 VA2)/w	438861.50		438861.5
LD3	LD3 = (α3 Pv3 VA3)/w	212909.90		212909.91
LD4	LD4 = (P4Q4-∑(i=1) (Pci Dii4))/w	634071.00		634071
r1	r1 = (Pv1 VA1 – wLD1)/KD1	1.000		1
r2	r2 = (Pv2 VA2 – wLD2)/KD2	1.000		1
r3	r3 = (Pv3 VA3 – wLD3)/KD3	1.000		1
YM	$Y_M=w\sum_{(i=1)}LDj+\lambda\sum_{(i=1)}rjKDj+DIV_{EM}+Tr_{GM}+Tr_{MM}$	3237140.3		3237140.33
TDM	TDM = tYM YM	487515.9		487515.9
YDM	YDM = YM-TDM-DIVME	2733131.1		2733131.1
YE	$YE=(1-\lambda)\sum_{(i=1)}rjKDj+DIV_{ME}+Tr_{GE}+DIV_{RestE}$	4891447.7		4891447.8
SM	SM = s YDM	188224.4		188224.4
TDE	TDE = tYE YE	2742885.4		2742885.4
SE	SE = YE – DIVEM – TDE – TrERest	1777979.1		1777979.1
F1	$F_1 = [(\alpha^m_1/1- \alpha^m_1) (Pd_1/Pm_1)]^{\sigma m1} D_1$	302511		302511
F2	$F_2 = [(\alpha^m_2/1- \alpha^m_2) (Pd_2/Pm_2)]^{\sigma m2} D_2$	1250543.8		1250543.8
F3	$F_3 = [(\alpha^m_3/1- \alpha^m_3) (Pd_3/Pm_3)]^{\sigma m1} D_3$	267372.3		267372.3
TI_1	$TI_1=tx_1(P_1Q_1–Pe_1X_1)+tx_1(1+tm_1)ePwm_1F_1$	31673.00		31673
TI_2	$TI_2=tx_2(P_2Q_2–Pe_2X_2)+tx_2(1+tm_2)ePwm_2F_2$	235918.20		235918.2
TI_3	$TI_3=tx_3(P_3Q_3–Pe_3X_3)+tx_3(1+tm_3)ePwm_3F_3$	82539.00		82539
TIF_1	$TIF_1 = tm_1\ Pwm_1\ e\ F_1$	23837.00		23837
TIF_2	$TIF_2 = tm_2\ Pwm_2\ e\ F_2$	98990.00		98990
TIF_3	$TIF_3 = tm_3\ Pwm_3\ e\ F_3$	21061.00		21061
G	$G = P_4\ Q_4$	910669.9		910669.9
YG	YG=∑TIFj+∑Tij+TDM+TDE+TrGG+TrRestG	4195162.5		4195162.5
SG	SG=YG–G–TrGM–TrGE–TrGG–TrGRest	2068371.5		2068371.5
Srest		-1640722.3		-1640722.3
Q_1	$Q_1 = B^e_1 [\beta^e_1 X_1^{-\kappa e1} + (1-\beta^e_1) D_1^{-\kappa1}]^{-1/\kappa j}$	715461.9		715461.9
Q2	$Q_2 = B^e_2 [\beta^e_2 X_2^{-\kappa e2} + (1-\beta^e_2) D_2^{-\kappa2}]^{-1/\kappa2}$	6185710.3		6185710.3
Q3	$Q_3 = B^e_3 [\beta^e_3 X_3^{-\kappa e3} + (1-\beta^e_3) D_3^{-\kappa3}]^{-1/\kappa3}$	1971837.8		1971837.7
Qx1	$Qx_1=A^m_1[\alpha^m_1F_1^{-\rho m1}+(1- \alpha^m_1) D_1^{- \rho m1}]^{-1/ \rho m1}$	1012945.2		1012945.2
Qx2	$Qx_2=A^m_2[\alpha^m_2F_2^{-\rho m2}+(1- \alpha^m_2) D_2^{- \rho m2}]^{-1/ \rho m2}$	4019733.5		4019733.5
Qx3	$Qx_3=A^m_3[\alpha^m_3F_3^{-\rho m3}+(1- \alpha^m_3) D_3^{- \rho m3}]^{-1/ \rho m3}$	2091109.1		2091109.1

CM1	Cmi = γMi YDM /Pci	396507.2	418236.0	396507.2
CM2	Cmi = γMi YDM /Pci	554859.7	601088.4	554859.7
CM3	Cmi = γMi YDM /Pci	1420766.0	1491155.1	1420766
IT	IT = SM + SE + SG + Srest	2393852.7		2393852.7
Inv1	INVi = μi IT/Pci	299153.4	315547.2	299153.4
Inv2	INVi = μi IT /Pci	1794733.0	1944263.0	1794733
Inv3	INVi = μi IT /Pci	127715.1	134042.5	127715.1
Pm1	Pm1 = e Pwmj (1+tmj) (1+txj)	1.11		1.11
Pm2	Pm2 = e Pwmj (1+tmj) (1+txj)	1.14		1.14
Pm3	Pm3 = e Pwmj (1+tmj) (1+txj)	1.12		1.12
Pe1	Pe1 = (e Pwe1)/(1+te1)	1.00		1
Pe2	Pe2 = (e Pwe2)/(1+te2)	1.00		1
Pe3	Pe3 = (e Pwe3)/(1+te3)	1.00		1
Pd1	Pd1 = (1+tx1)	1.03		1.03
Pd2	Pd2 = (Pc2 Qx2 – Pm2 F2)/D2	1.06		1.06
Pd3	Pd3 = (Pc3 Qx3 – Pm3 F3)/D3	1.04		1.04
Pl1	Pl1 = Pd1/(1 + tx1)	1.00		1
Pl2	Pl2 = Pd2/(1 + tx2)	1.00		1
Pl3	Pl3 = Pd3/(1 + tx3)	1.00		1
Pindex	Pindex = ∑(j=1)⟦Pvj δj	1.000		1
Ls	Ls = ∑(j=1)⟦LDj ⟧	1363926.7		1363926.7
Qxi	Qxi = DITi + Cmi + INVi	1012945.2		1012945.2
Qxi	Qxi = DITi + Cmi + INVi	4019733.5		4019733.5
Qxi	Qxi = DITi + Cmi + INVi	2091109.1		2091109.1

المبحث الثالث : تمثيل الصدمات (المحاكاة) Simulation

يتم استعمال النموذج لدراسة الآثار المترتبة عن صدمة التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على الواردات من السلع و الخدمات بنسب متتالية هي : 10% ثم 50% ثم 75% .
و قد تم حل معادلات النموذج باستعمال البرنامج الحاسوبي إكسل (Excel) بمختلف معادلاته الألغورتمية ثم مقارنة النتائج المتحصل عليها و محاكاتها بنتائج وضعية الأساس و التعبير عن تغيراتها بنسب مئوية ثم إعطاء تفسيرات لمختلف التغيرات الطارئة.

المطلب الأول : تخفيض للرسوم الجمركية بنسبة 10 %

جدول رقم : 38 محاكاة صدمة تخفيض نسبة الرسوم الجمركية بـ 10 %

		قيمة المعادلة		وضعية المقارنة			
رمز المعادلة	صيغة معادلة كل قطاع أو متعامل على حدى	الوضعية1بالقيمة	وضع 2 بالحجم	الوضعية1بالقيمة	وضع 2 بالحجم	نسبة التغير في القيمة	نسبة التغير في الحجم
VA1	A1*L1^α1*KD1^(1-α1)	581615.8		581615.8		0.000	
VA2	A2*L2^α2*KD2^(1-α2)	4335589.2		4335589.2		0.000	
VA3	A3*L3^α3*KD3^(1-α3)	1518930.1		1518930.1		0.000	
VA4	t1,10	634071		634071		0.000	
Q1	VA1/v1	715461.9		715461.9		0.000	
Q2	VA2/v2	6185710.3		6185710.3		0.000	
Q3	VA3/v3	1971837.8		1971837.7		0.000	
Q4	VA4/v4	910669.9		910669.9		0.000	
CI1	io1*Q1	124754.18		124482.6		0.218	
CI2	io2*Q2	1727075.74		1723439.49		0.211	
CI3	io3*Q3	422786.32		421896.17		0.211	
CI4	io4*Q4	260733.70		260235.2		0.192	
DI11	aij11*CI1	12718.46	13384.60	12689.22	13384.6	0.230	0.000
DI21	aij21*CI1	92887.34	100384.50	92664.1	100384.5	0.241	0.000
DI31	aij31*CI1	19148.37	20077.00	19129.28	20077	0.100	0.000
DI12	aij12*CI2	175804.27	185012.10	175400.07	185012.1	0.230	0.000
DI22	aij22*CI2	1198362.16	1295084.80	1195482	1295084.8	0.241	0.000
DI32	aij32*CI2	352909.31	370024.20	352557.42	370024.2	0.100	0.000
DI13	aij13*CI3	43036.73	45290.80	42937.78	45290.8	0.230	0.000
DI23	aij23*CI3	293357.80	317035.40	292652.74	317035.4	0.241	0.000
DI33	aij33*CI3	86391.80	90581.50	86305.65	90581.5	0.100	0.000
DI14	aij14*CI4	86456.31	90984.50	86257.54	90984.5	0.230	0.000
DI24	aij24*CI4	89557.22	96785.60	89341.98	96785.6	0.241	0.000
DI34	aij34*CI4	84720.16	88828.80	84635.69	88828.8	0.100	0.000
DIT1	DI11+DI12+DI13+DI14	318015.77	334672.00	317284.61	334672	0.230	0.000

DIT2	DI21+DI22+DI23+DI24	1674164.52	1809290.30	1670140.81	1809290.3	0.241	0.000
DIT3	DI31+DI32+DI33+DI34	543169.64	569511.50	542628.03	569511.5	0.100	0.000
D1	D1 = [(1- β1/ β1) (Pej/Pl1)] τ1 X1	710434.2		710434.2		0.000	
D2	D2 = [(1- β2/ β2) (Pe2/Pl2)] τ2 X2	2769189.7		2769189.7		0.000	
D3	D3 = [(1- β3/ β3) (Pe3/Pl3)] τ3 X3	1823736.8		1823736.8		0.000	
P1	P1 = (Pl1 D1 + Pe1 X1)/Q1	1.000		1		0.000	
P2	P2 = (Pl2 D2 + Pe2 X2)/Q2	1.000		1		0.000	
P3	P3 = (Pl3 D3 + Pe3 X3)/Q3	1.000		1		0.000	
Pv1	Pv1 = (P1 Q1-∑(i=1,2,3) Pci DIi1)/Va1	1.000		1		0.000	
Pv2	Pv2 = (P2 Q2 - ∑(i=1) Pci DIi2)/Va2	1.000		1		0.000	
Pv3	Pv3 = (P3 Q3 - ∑(i=1) Pci DIi3)/Va3	1.000		1		0.000	
Pv4	Pv4 = (P4 Q4 - ∑(i=1) Pci DIi4)/Va4	1.000		1		0.000	
LD1	LD1 = (α1 Pv1 VA1)/w	78084.30		78084.3		0.000	
LD2	LD2 = (α2 Pv2 VA2)/w	438861.50		438861.5		0.000	
LD3	LD3 = (α3 Pv3 VA3)/w	212909.90		212909.91		0.000	
LD4	LD4 = (P4Q4-∑(i=1) (Pci DIi4))/w	634071.00		634071		0.000	
r1	r1 = (Pv1 VA1 – wLD1)/KD1	1.000		1		0.000	
r2	r2 = (Pv2 VA2 – wLD2)/KD2	1.000		1		0.000	
r3	r3 = (Pv3 VA3 – wLD3)/KD3	1.000		1		0.000	
YM	$Y_M=w\sum_{(i=1)}LDj+\lambda\sum_{(i=1)}rjKDj+DIV_{EM}+Tr_{GM}+Tr_{MM}$	3237140.3		3237140.33		0.000	
TDM	TDM = tYM YM	487515.9		487515.9		0.000	
YDM	YDM = YM-TDM-DIVME	2733131.1		2733131.1		0.000	
YE	$YE=(1-\lambda)\sum_{(j=1)}rjKDj+DIV_{ME}+Tr_{GE}+DIV_{RestE}$	4891447.7		4891447.8		0.000	
SM	SM = s YDM	188224.4		188224.4		0.000	
TDE	TDE = tYE YE	2742885.4		2742885.4		0.000	
SE	SE = YE – DIVEM – TDE – TrERest	1777979.1		1777979.1		0.000	
F1	$F_1 = [(\alpha^m_1/1-\alpha^m_1)\,(Pd_1/Pm_1)\,]^{\sigma m1}\,D_1$	302511		302511		0.000	
F2	$F_2 = [(\alpha^m_2/1-\alpha^m_2)\,(Pd_2/Pm_2)\,]^{\sigma m2}\,D_2$	1250543.8		1250543.8		0.000	
F3	$F_3 = [(\alpha^m_3/1-\alpha^m_3)\,(Pd_3/Pm_3)\,]^{\sigma m1}\,D_3$	267372.3		267372.3		0.000	
TI_1	$TI_1=tx_1(P_1Q_1–Pe_1X_1)+tx_1(1+tm_1)ePwm_1F_1$	31600.18		31673		-0.230	
TI_2	$TI_2=tx_2(P_2Q_2–Pe_2X_2)+tx_2(1+tm_2)ePwm_2F_2$	235351.19		235918.2		-0.240	

TI_3	$TI_3=tx_3(P_3Q_3–Pe_3X_3)+tx_3(1+tm_3)ePwm_3F_3$	82456.70		82539		-0.100	
TIF_1	$TIF_1 = tm_1\ Pwm_1\ e\ F_1$	21453.30		23837		-10.000	
TIF_2	$TIF_2 = tm_2\ Pwm_2\ e\ F_2$	89091.00		98990		-10.000	
TIF_3	$TIF_3 = tm_3\ Pwm_3\ e\ F_3$	18954.90		21061		-10.000	
G	$G = P_4\ Q_4$	910669.9		910669.9		0.000	
YG	YG=∑TIFj+∑TIj+TDM+TDE+TrGG+TrRestG	4180051.6		4195162.5		-0.360	
SG	SG=YG–G–TrGM–TrGE–TrGG–TrGRest	2053260.6		2068371.5		-0.731	
Srest		-1640722.3		-1640722.3		0.000	
Q_1	$Q_1 = B^e_1\ [\ \beta^e_1\ X_1^{-\kappa e1} + (1-\beta^e_1)\ D_1^{-\kappa 1}\ ]^{-1/\kappa j}$	715461.9		715461.9		0.000	
Q2	$Q_2 = B^e_2\ [\ \beta^e_2\ X_2^{-\kappa e2} + (1-\beta^e_2)\ D_2^{-\kappa 2}\ ]^{-1/\kappa 2}$	6185710.3		6185710.3		0.000	
Q3	$Q_3 = B^e_3\ [\ \beta^e_3\ X_3^{-\kappa e3} + (1-\beta^e_3)\ D_3^{-\kappa 3}\ ]^{-1/\kappa 3}$	1971837.8		1971837.7		0.000	
Qx1	$Qx_1=A^m_1[\alpha^m_1F_1^{-\rho m1}+(1-\alpha^m_1)\ D_1^{-\rho m1}]^{-1/\rho m1}$	1012945.2		1012945.2		0.000	
Qx2	$Qx_2=A^m_2[\alpha^m_2F_2^{-\rho m2}+(1-\alpha^m_2)\ D_2^{-\rho m2}]^{-1/\rho m2}$	4019733.5		4019733.5		0.000	
Qx3	$Qx_3=A^m_3[\alpha^m_3F_3^{-\rho m3}+(1-\alpha^m_3)\ D_3^{-\rho m3}]^{-1/\rho m3}$	2091109.1		2091109.1		0.000	
CM1	CMi = γMi YDM /Pci	397420.9	418236.0	396507.2	418236	0.230	0.000
CM2	CMi = γMi YDM /Pci	556196.5	601088.4	554859.7	601088.4	0.241	0.000
CM3	CMi = γMi YDM /Pci	1422184.1	1491155.1	1420766	1491155.1	0.100	0.000
IT	IT = SM + SE + SG + Srest	2378741.8		2393852.7		-0.631	
Inv1	INVi = μi IT/Pci	297950.1	313555.3	299153.4	315547.2	-0.402	-0.631
Inv2	INVi = μi IT /Pci	1787700.5	1931990.1	1794733	1944263	-0.392	-0.631
Inv3	INVi = μi IT /Pci	127035.6	133196.4	127715.1	134042.5	-0.532	-0.631
Pm1	Pm1 = e Pwmj (1+tmj) (1+txj)	1.10		1.11		-0.574	
Pm2	Pm2 = e Pwmj (1+tmj) (1+txj)	1.13		1.14		-0.649	
Pm3	Pm3 = e Pwmj (1+tmj) (1+txj)	1.11		1.12		-0.648	
Pe1	Pe1 = (e Pwe1)/(1+te1)	1.00		1		0.000	
Pe2	Pe2 = (e Pwe2)/(1+te2)	1.00		1		0.000	
Pe3	Pe3 = (e Pwe3)/(1+te3)	1.00		1		0.000	
Pd1	Pd1 = (1+tx1)	1.03		1.03		0.000	
Pd2	Pd2 = (Pc2 Qx2 – Pm2 F2)/D2	1.06		1.06		0.000	
Pd3	Pd3 = (Pc3 Qx3 – Pm3 F3)/D3	1.04		1.04		0.000	

Pl1	Pl1 = Pd1/(1 + tx1)	1.00		1		0.000	
Pl2	Pl2 = Pd2/(1 + tx2)	1.00		1		0.000	
Pl3	Pl3 = Pd3/(1 + tx3)	1.00		1		0.000	
Pindex	Pindex = ∑(j=1)⟦Pvj δj	1.000		1		0.000	
Ls	Ls = ∑(j=1)⟦LDj ⟧	1363926.7		1363926.7		0.000	
Qxi	Qxi = DITi + CMi + INVi	1013386.7		1012945.2		0.044	
Qxi	Qxi = DITi + CMi + INVi	4018061.5		4019733.5		-0.042	
Qxi	Qxi = DITi + CMi + INVi	2092389.3		2091109.1		0.061	

✓ **تفسير النتائج :**

بإجراء تخفيض بـ 10 % لنسبة الرسوم الجمركية tmi و إعادة حل معادلات النموذج ، و بمقارنتها مع نتائج وضعية الأساس كما هو مبين في الجدول السابق فإننا نلاحظ أن :

- هناك انخفاض في قيمة الرسوم على الواردات TIF_j و هي قيمة الرسوم الجمركية بنسبة 10% .
- الانخفاض سيمس أيضا أسعار السوق Pm_j للمنتوجات المستوردة j و المباعة في السوق المحلي حيث انخفض سعر السوق للمنتوجات المستوردة الزراعية Pm1 بنسبة 0.57 % و سعر السوق للمنتوجات المستوردة الصناعية Pm2 بنسبة 0.65 % و سعر السوق للمنتوجات المستوردة من الخدمات التجارية Pm3 بنسبة 0.65 % .
- كما ستنخفض مداخيل مجموع الضرائب الغير مباشرة Tlj على منتوجات مختلف القطاعات فتكون نسبة الانخفاض للضرائب على المنتوجات الزراعية 0.23% و المنتوجات الصناعية 0.24 % أما الخدمات التجارية 0.1% .
- يلاحظ أيضا أن هناك انخفاض في الدخل الحكومي يعني إيرادات ميزانية الدولة YG بنسبة 0.36% (15 مليار دج) ستؤثر على الادخار الحكومي SG و الذي ينخفض بـ 0.73% الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض متسلسل في الاستثمار الكلي IT بنسبة 0.63% و هذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض استثمارات مختلف القطاعات (ممثلة بمخزون السلع و الخدمات لكل قطاع) حيث انخفضت الاستثمارات في القطاع الزراعي INV1 بنسبة 0.4% و في

القطاع الصناعي INV2 بنسبة 0.39% و في قطاع الخدمات التجارية INV3 بنسبة 0.53% .

- أما التغيرات الإيجابية فنلاحظها في تدفقات السلع و الخدمات الوسيطة بين مختلف القطاعات و لمختلف المنتوجات Dlij و Clj نتيجة انخفاض أسعار المنتوجات المستوردة و المباعة في السوق المحلية جراء انخفاض الرسوم الجمركية عليها، كما يلاحظ أيضا أن هناك ارتفاع في قيمة استهلاك العائلات من السلع و الخدمات CMi كما هو مبين في الجدول السابق ، حيث ارتفع استهلاك العائلات من المنتوجات الزراعية بـ 0.23% و من المتوجات الصناعية بـ 0.24% و من الخدمات التجارية بـ 0.1% و هذا أيضا راجع إلى انخفاض أسعار السلع و الخدمات المستوردة نتيجة انخفاض نسبة الرسوم الجمركية.

المطلب الثاني : تخفيض للرسوم الجمركية بنسبة 50 %

جدول رقم : 39 محاكاة صدمة تخفيض نسبة الرسوم الجمركية بـ 50 %

		وضعية المقارنة			قيمة المعادلة		
نسبة التغير في الحجم	نسبة التغير في القيمة	وضع 2 بالحجم	الوضعية1بالقيمة	وضع 2 بالحجم	الوضعية1بالقيمة	صيغة معادلة كل قطاع أو متعامل على حدى	رمز المعادلة
	0.000		581615.8		581615.8	A1*L1^α1*KD1^(1-α1)	VA1
	0.000		4335589.2		4335589.2	A2*L2^α2*KD2^(1-α2)	VA2
	0.000		1518930.1		1518930.1	A3*L3^α3*KD3^(1-α3)	VA3
	0.000		634071		634071	t1,10	VA4
	0.000		715461.9		715461.9	VA1/v1	Q1
	0.000		6185710.3		6185710.3	VA2/v2	Q2
	0.000		1971837.7		1971837.8	VA3/v3	Q3
	0.000		910669.9		910669.9	VA4/v4	Q4
	1.101		124482.6		125853.11	io1*Q1	CI1
	1.065		1723439.49		1741786.74	io2*Q2	CI2
	1.065		421896.17		426387.56	io3*Q3	CI3
	0.966		260235.2		262749.09	io4*Q4	CI4
0.000	1.163	13384.6	12689.22	13384.60	12836.79	aij11*CI1	DI11
0.000	1.216	100384.5	92664.1	100384.50	93791.19	aij21*CI1	DI21
0.000	0.501	20077	19129.28	20077.00	19225.13	aij31*CI1	DI31
0.000	1.163	185012.1	175400.07	185012.10	177439.86	aij12*CI2	DI12
0.000	1.216	1295084.8	1195482	1295084.80	1210022.93	aij22*CI2	DI22
0.000	0.501	370024.2	352557.42	370024.20	354323.95	aij32*CI2	DI32
0.000	1.163	45290.8	42937.78	45290.80	43437.12	aij13*CI3	DI13
0.000	1.216	317035.4	292652.74	317035.40	296212.34	aij23*CI3	DI23
0.000	0.501	90581.5	86305.65	90581.50	86738.10	aij33*CI3	DI33
0.000	1.163	90984.5	86257.54	90984.50	87260.65	aij14*CI4	DI14
0.000	1.216	96785.6	89341.98	96785.60	90428.67	aij24*CI4	DI24

DI34	aij34*CI4	85059.76	88828.80	84635.69	88828.8	0.501	0.000
DIT1	DI11+DI12+DI13+DI14	320974.43	334672.00	317284.61	334672	1.163	0.000
DIT2	DI21+DI22+DI23+DI24	1690455.14	1809290.30	1670140.81	1809290.3	1.216	0.000
DIT3	DI31+DI32+DI33+DI34	545346.93	569511.50	542628.03	569511.5	0.501	0.000
D1	D1 = [(1- β1/ β1) (Pej/Pl1)] r1 X1	710434.2		710434.2		0.000	
D2	D2 = [(1- β2/ β2) (Pe2/Pl2)] r2 X2	2769189.7		2769189.7		0.000	
D3	D3 = [(1- β3/ β3) (Pe3/Pl3)] r3 X3	1823736.8		1823736.8		0.000	
P1	P1 = (Pl1 D1 + Pe1 X1)/Q1	1.000		1		0.000	
P2	P2 = (Pl2 D2 + Pe2 X2)/Q2	1.000		1		0.000	
P3	P3 = (Pl3 D3 + Pe3 X3)/Q3	1.000		1		0.000	
Pv1	Pv1 = (P1 Q1-∑(i=1,2,3) Pci DIi1)/Va1	1.000		1		0.000	
Pv2	Pv2 = (P2 Q2 - ∑(i=1) Pci DIi2)/Va2	1.000		1		0.000	
Pv3	Pv3 = (P3 Q3 - ∑(i=1) Pci DIi3)/Va3	1.000		1		0.000	
Pv4	Pv4 = (P4 Q4 - ∑(i=1) Pci DIi4)/Va4	1.000		1		0.000	
LD1	LD1 = (α1 Pv1 VA1)/w	78084.30		78084.3		0.000	
LD2	LD2 = (α2 Pv2 VA2)/w	438861.50		438861.5		0.000	
LD3	LD3 = (α3 Pv3 VA3)/w	212909.90		212909.91		0.000	
LD4	LD4 = (P4Q4-∑(i=1) (Pci DIi4))/w	634071.00		634071		0.000	
r1	r1 = (Pv1 VA1 – wLD1)/KD1	1.000		1		0.000	
r2	r2 = (Pv2 VA2 – wLD2)/KD2	1.000		1		0.000	
r3	r3 = (Pv3 VA3 – wLD3)/KD3	1.000		1		0.000	
YM	$Y_M=w\sum_{(i=1)}LDj+\lambda\sum_{(i=1)}rjKDj+DIV_{EM}+Tr_{GM}+Tr_{MM}$	3237140.3		3237140.33		0.000	
TDM	TDM = tYM YM	487515.9		487515.9		0.000	
YDM	YDM = YM-TDM-DIVME	2733131.1		2733131.1		0.000	
YE	$YE=(1-\lambda)\sum_{(i=1)}rjKDj+DIV_{ME}+Tr_{GE}+DIV_{RestE}$	4891447.7		4891447.8		0.000	
SM	SM = s YDM	188224.4		188224.4		0.000	
TDE	TDE = tYE YE	2742885.4		2742885.4		0.000	
SE	SE = YE – DIVEM – TDE – TrERest	1777979.1		1777979.1		0.000	
F1	$F_1 = [(\alpha^m{}_1/1-\alpha^m{}_1)\,(Pd_1/Pm_1)\,]^{\sigma m1} D_1$	302511		302511		0.000	
F2	$F_2 = [(\alpha^m{}_2/1-\alpha^m{}_2)\,(Pd_2/Pm_2)\,]^{\sigma m2} D_2$	1250543.8		1250543.8		0.000	
F3	$F_3 = [(\alpha^m{}_3/1-\alpha^m{}_3)\,(Pd_3/Pm_3)\,]^{\sigma m1} D_3$	267372.3		267372.3		0.000	

TI_1	$TI_1=tx_1(P_1Q_1–Pe_1X_1)+tx_1(1+tm_1)ePwm_1F_1$	31308.90		31673		-1.150	
TI_2	$TI_2=tx_2(P_2Q_2–Pe_2X_2)+tx_2(1+tm_2)ePwm_2F_2$	233083.15		235918.2		-1.202	
TI_3	$TI_3=tx_3(P_3Q_3–Pe_3X_3)+tx_3(1+tm_3)ePwm_3F_3$	82127.49		82539		-0.499	
TIF_1	$TIF_1 = tm_1\ Pwm_1\ e\ F_1$	11918.50		23837		-50.000	
TIF_2	$TIF_2 = tm_2\ Pwm_2\ e\ F_2$	49495.00		98990		-50.000	
TIF_3	$TIF_3 = tm_3\ Pwm_3\ e\ F_3$	10530.50		21061		-50.000	
G	$G = P_4\ Q_4$	910669.9		910669.9		0.000	
YG	$YG=\sum TIFj+\sum TIj+TDM+TDE+TrGG+TrRestG$	4119607.8		4195162.5		-1.801	
SG	$SG=YG–G–TrGM–TrGE–TrGG–TrGRest$	1992816.8		2068371.5		-3.653	
Srest		-1640722.3		-1640722.3		0.000	
Q_1	$Q_1 = B^e_1\ [\ \beta^e_1\ X_1^{-\kappa e1} + (1-\beta^e_1)\ D_1^{-\kappa 1}\ ]^{-1/\kappa j}$	715461.9		715461.9		0.000	
Q2	$Q_2 = B^e_2\ [\ \beta^e_2\ X_2^{-\kappa e2} + (1-\beta^e_2)\ D_2^{-\kappa 2}\ ]^{-1/\kappa 2}$	6185710.3		6185710.3		0.000	
Q3	$Q_3 = B^e_3\ [\ \beta^e_3\ X_3^{-\kappa e3} + (1-\beta^e_3)\ D_3^{-\kappa 3}\ ]^{-1/\kappa 3}$	1971837.8		1971837.7		0.000	
Qx1	$Qx_1=A^m_1[\alpha^m_1F_1^{-\rho m1}+(1-\alpha^m_1)\ D_1^{-\rho m1}]^{-1/\rho m1}$	1012945.2		1012945.2		0.000	
Qx2	$Qx_2=A^m_2[\alpha^m_2F_2^{-\rho m2}+(1-\alpha^m_2)\ D_2^{-\rho m2}]^{-1/\rho m2}$	4019733.5		4019733.5		0.000	
Qx3	$Qx_3=A^m_3[\alpha^m_3F_3^{-\rho m3}+(1-\alpha^m_3)\ D_3^{-\rho m3}]^{-1/\rho m3}$	2091109.1		2091109.1		0.000	
CM1	$CMi = \gamma Mi\ YDM\ /Pci$	401118.3	418236.0	396507.2	418236	1.163	0.000
CM2	$CMi = \gamma Mi\ YDM\ /Pci$	561608.6	601088.4	554859.7	601088.4	1.216	0.000
CM3	$CMi = \gamma Mi\ YDM\ /Pci$	1427884.9	1491155.1	1420766	1491155.1	0.501	0.000
IT	$IT = SM + SE + SG + Srest$	2318298.0		2393852.7		-3.156	
Inv1	$INVi = \mu i\ IT/Pci$	293080.7	305587.9	299153.4	315547.2	-2.030	-3.156
Inv2	$INVi = \mu i\ IT\ /Pci$	1759228.5	1882898.3	1794733	1944263	-1.978	-3.156
Inv3	$INVi = \mu i\ IT\ /Pci$	124303.9	129811.9	127715.1	134042.5	-2.671	-3.156
Pm1	$Pm1 = e\ Pwmj\ (\ 1+tmj\ )\ (\ 1+txj\ )$	1.07		1.11		-3.500	
Pm2	$Pm2 = e\ Pwmj\ (\ 1+tmj\ )\ (\ 1+txj\ )$	1.10		1.14		-3.586	
Pm3	$Pm3 = e\ Pwmj\ (\ 1+tmj\ )\ (\ 1+txj\ )$	1.08		1.12		-3.571	
Pe1	$Pe1 = (e\ Pwe1)/(\ 1+te1\ )$	1.00		1		0.000	
Pe2	$Pe2 = (e\ Pwe2)/(\ 1+te2\ )$	1.00		1		0.000	
Pe3	$Pe3 = (e\ Pwe3)/(\ 1+te3\ )$	1.00		1		0.000	
Pd1	$Pd1 = (1+tx1)$	1.03		1.03		0.000	

Pd2	Pd2 = (Pc2 Qx2 – Pm2 F2)/D2	1.06		1.06		0.000	
Pd3	Pd3 = (Pc3 Qx3 – Pm3 F3)/D3	1.04		1.04		0.000	
Pl1	Pl1 = Pd1/(1 + tx1)	1.00		1		0.000	
Pl2	Pl2 = Pd2/(1 + tx2)	1.00		1		0.000	
Pl3	Pl3 = Pd3/(1 + tx3)	1.00		1		0.000	
Pindex	Pindex = ∑(j=1)⟦Pvj δj	1.000		1		0.000	
Ls	Ls = ∑(j=1)⟦LDj ⟧	1363926.7		1363926.7		0.000	
Qxi	Qxi = DITi + CMi + INVi	1015173.4		1012945.2		0.220	
Qxi	Qxi = DITi + CMi + INVi	4011292.2		4019733.5		-0.210	
Qxi	Qxi = DITi + CMi + INVi	2097535.7		2091109.1		0.307	

✓ **تفسير النتائج :**

بإجراء تخفيض بـ 50 % لنسبة الرسوم الجمركية tmi و إعادة حل معادلات النموذج ، و بمقارنتها مع نتائج وضعية الأساس كما هو مبين في الجدول السابق فإننا نلاحظ أيضا و بنفس الطريقة الأولى أن :

- هناك انخفاض في قيمة الرسوم على الواردات TIF_j و هي قيمة الرسوم الجمركية بنسبة 50% بسبب تخفيض نسبة الرسوم الجمركية بنفس النسبة.
- الانخفاض سيمس أيضا أسعار السوق Pm_j للمنتوجات المستوردة j و المباعة في السوق المحلي حيث انخفض سعر السوق للمنتوجات المستوردة الزراعية Pm1 بنسبة 3.50 % و سعر السوق للمنتوجات المستوردة الصناعية Pm2 بنسبة 3.58 % و سعر السوق للمنتوجات المستوردة من الخدمات التجارية Pm3 بنسبة 3.57 % الأمر الذي سيجعل من السلع المستوردة من الاتحاد الأوروبي أكثر تنافسية سواء بالنسبة للسلع و الخدمات المحلية أو السلع و الخدمات المستوردة من مناطق أخرى غير الاتحاد الأوروبي.
- كما ستنخفض مداخيل مجموع الضرائب الغير مباشرة Tlj على منتوجات مختلف القطاعات فتكون نسبة الانخفاض للضرائب على المنتوجات الزراعية 1.15% و المنتوجات الصناعية 1.20 % أما الخدمات التجارية 0.49%.
- يلاحظ أيضا أن هناك انخفاض في الدخل الحكومي يعني إيرادات ميزانية الدولة YG بنسبة 1.80% (أي ما قيمته 75.5 مليار دج) ستؤثر على الادخار الحكومي SG و الذي ينخفض بـ 3.65% الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض متسلسل في الاستثمار الكلي IT بنسبة 3.15% و هذا ما يؤدي

بدوره إلى انخفاض استثمارات مختلف القطاعات (ممثلة بمخزون السلع و الخدمات لكل قطاع) حيث انخفضت الاستثمارات في القطاع الزراعي INV1 بنسبة 2.03% و في القطاع الصناعي INV2 بنسبة 1.97% و في قطاع الخدمات التجارية INV3 بنسبة 2.67% .

- أما التغيرات الإيجابية فنلاحظها في تدفقات السلع و الخدمات الوسيطة بين مختلف القطاعات و لمختلف المنتوجات Dlij و Clj نتيجة انخفاض أسعار المنتوجات المستوردة و المباعة في السوق المحلية جراء انخفاض الرسوم الجمركية عليها، كما يلاحظ أيضا أن هناك ارتفاع في قيمة استهلاك العائلات من السلع و الخدمات CMi كما هو مبين في الجدول السابق ، حيث ارتفع استهلاك العائلات من المنتوجات الزراعية بـ 1.16% و من المتوجات الصناعية بـ 1.21% و من الخدمات التجارية بـ 0.50% و هذا أيضا راجع إلى انخفاض أسعار السلع و الخدمات المستوردة نتيجة انخفاض نسبة الرسوم الجمركية مما يدفع بالعائلات للإقبال على السلع و الخدمات المستوردة من الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث : تخفيض للرسوم الجمركية بنسبة 75 %

جدول رقم : 40 محاكاة صدمة تخفيض نسبة الرسوم الجمركية بـ 75 %

		قيمة المعادلة		وضعية المقارنة			
رمز المعادلة	صيغة معادلة كل قطاع أو متعامل على حدى	الوضعية1بالقيمة	وضع 2 بالحجم	الوضعية1بالقيمة	وضع 2 بالحجم	نسبة التغير في القيمة	نسبة التغير في الحجم
VA1	A1*L1^α1*KD1^(1-α1)	581615.8		581615.8		0.000	
VA2	A2*L2^α2*KD2^(1-α2)	4335589.2		4335589.2		0.000	
VA3	A3*L3^α3*KD3^(1-α3)	1518930.1		1518930.1		0.000	
VA4	t1,10	634071		634071		0.000	
Q1	VA1/v1	715461.9		715461.9		0.000	
Q2	VA2/v2	6185710.3		6185710.3		0.000	
Q3	VA3/v3	1971837.8		1971837.7		0.000	
Q4	VA4/v4	910669.9		910669.9		0.000	
CI1	io1*Q1	126550.36		124482.6		1.661	
CI2	io2*Q2	1751118.37		1723439.49		1.606	
CI3	io3*Q3	428671.94		421896.17		1.606	
CI4	io4*Q4	264026.40		260235.2		1.457	
DI11	aij11*CI1	12911.87	13384.60	12689.22	13384.6	1.755	0.000
DI21	aij21*CI1	94365.08	100384.50	92664.1	100384.5	1.836	0.000
DI31	aij31*CI1	19273.41	20077.00	19129.28	20077	0.753	0.000
DI12	aij12*CI2	178477.65	185012.10	175400.07	185012.1	1.755	0.000
DI22	aij22*CI2	1217426.86	1295084.80	1195482	1295084.8	1.836	0.000
DI32	aij32*CI2	355213.86	370024.20	352557.42	370024.2	0.753	0.000
DI13	aij13*CI3	43691.17	45290.80	42937.78	45290.8	1.755	0.000
DI23	aij23*CI3	298024.82	317035.40	292652.74	317035.4	1.836	0.000
DI33	aij33*CI3	86955.95	90581.50	86305.65	90581.5	0.753	0.000
DI14	aij14*CI4	87771.01	90984.50	86257.54	90984.5	1.755	0.000
DI24	aij24*CI4	90981.99	96785.60	89341.98	96785.6	1.836	0.000

DI34	aij34*CI4	85273.40	88828.80	84635.69	88828.8	0.753	0.000
DIT1	DI11+DI12+DI13+DI14	322851.71	334672.00	317284.61	334672	1.755	0.000
DIT2	DI21+DI22+DI23+DI24	1700798.75	1809290.30	1670140.81	1809290.3	1.836	0.000
DIT3	DI31+DI32+DI33+DI34	546716.62	569511.50	542628.03	569511.5	0.753	0.000
D1	D1 = [(1- β1/ β1) (Pej/Pl1)] τ1 X1	710434.2		710434.2		0.000	
D2	D2 = [(1- β2/ β2) (Pe2/Pl2)] τ2 X2	2769189.7		2769189.7		0.000	
D3	D3 = [(1- β3/ β3) (Pe3/Pl3)] τ3 X3	1823736.8		1823736.8		0.000	
P1	P1 = (Pl1 D1 + Pe1 X1)/Q1	1.000		1		0.000	
P2	P2 = (Pl2 D2 + Pe2 X2)/Q2	1.000		1		0.000	
P3	P3 = (Pl3 D3 + Pe3 X3)/Q3	1.000		1		0.000	
Pv1	Pv1 = (P1 Q1-∑(i=1,2,3) Pci DIi1)/Va1	1.000		1		0.000	
Pv2	Pv2 = (P2 Q2 - ∑(i=1) Pci DIi2)/Va2	1.000		1		0.000	
Pv3	Pv3 = (P3 Q3 - ∑(i=1) Pci DIi3)/Va3	1.000		1		0.000	
Pv4	Pv4 = (P4 Q4 - ∑(i=1) Pci DIi4)/Va4	1.000		1		0.000	
LD1	LD1 = (α1 Pv1 VA1)/w	78084.30		78084.3		0.000	
LD2	LD2 = (α2 Pv2 VA2)/w	438861.50		438861.5		0.000	
LD3	LD3 = (α3 Pv3 VA3)/w	212909.90		212909.91		0.000	
LD4	LD4 = (P4Q4-∑(i=1) (Pci DIi4))/w	634071.00		634071		0.000	
r1	r1 = (Pv1 VA1 – wLD1)/KD1	1.000		1		0.000	
r2	r2 = (Pv2 VA2 – wLD2)/KD2	1.000		1		0.000	
r3	r3 = (Pv3 VA3 – wLD3)/KD3	1.000		1		0.000	
YM	$Y_M=w\sum_{(i=1)}LDj+\lambda\sum_{(i=1)}rjKDj+DIV_{EM}+Tr_{GM}+Tr_{MM}$	3237140.3		3237140.33		0.000	
TDM	TDM = tYM YM	487515.9		487515.9		0.000	
YDM	YDM = YM-TDM-DIVME	2733131.1		2733131.1		0.000	
YE	$YE=(1-\lambda)\sum_{(i=1)}rjKDj+DIV_{ME}+Tr_{GE}+DIV_{RestE}$	4891447.7		4891447.8		0.000	
SM	SM = s YDM	188224.4		188224.4		0.000	
TDE	TDE = tYE YE	2742885.4		2742885.4		0.000	
SE	SE = YE – DIVEM – TDE – TrERest	1777979.1		1777979.1		0.000	
F1	$F_1 = [(\alpha^m_1/1-\alpha^m_1)\,(Pd_1/Pm_1)\,]^{\sigma m1} D_1$	302511		302511		0.000	
F2	$F_2 = [(\alpha^m_2/1-\alpha^m_2)\,(Pd_2/Pm_2)\,]^{\sigma m2} D_2$	1250543.8		1250543.8		0.000	
F3	$F_3 = [(\alpha^m_3/1-\alpha^m_3)\,(Pd_3/Pm_3)\,]^{\sigma m1} D_3$	267372.3		267372.3		0.000	

TI_1	$TI_1=tx_1(P_1Q_1–Pe_1X_1)+tx_1(1+tm_1)ePwm_1F_1$	31126.85		31673		-1.724	
TI_2	$TI_2=tx_2(P_2Q_2–Pe_2X_2)+tx_2(1+tm_2)ePwm_2F_2$	231665.63		235918.2		-1.803	
TI_3	$TI_3=tx_3(P_3Q_3–Pe_3X_3)+tx_3(1+tm_3)ePwm_3F_3$	81921.74		82539		-0.748	
TIF_1	$TIF_1 = tm_1\ Pwm_1\ e\ F_1$	5959.25		23837		-75.000	
TIF_2	$TIF_2 = tm_2\ Pwm_2\ e\ F_2$	24747.50		98990		-75.000	
TIF_3	$TIF_3 = tm_3\ Pwm_3\ e\ F_3$	5265.25		21061		-75.000	
G	$G = P_4\ Q_4$	910669.9		910669.9		0.000	
YG	YG=∑TIFj+∑TIj+TDM+TDE+TrGG+TrRestG	4081830.5		4195162.5		-2.701	
SG	SG=YG–G–TrGM–TrGE–TrGG–TrGRest	1955039.5		2068371.5		-5.479	
Srest		-1640722.3		-1640722.3		0.000	
Q_1	$Q_1 = B^e_1\ [\ \beta^e_1\ X_1^{-\kappa e1} + (1-\beta^e_1)\ D_1^{-\kappa 1}\ ]^{-1/\kappa j}$	715461.9		715461.9		0.000	
Q2	$Q_2 = B^e_2\ [\ \beta^e_2\ X_2^{-\kappa e2} + (1-\beta^e_2)\ D_2^{-\kappa 2}\ ]^{-1/\kappa 2}$	6185710.3		6185710.3		0.000	
Q3	$Q_3 = B^e_3\ [\ \beta^e_3\ X_3^{-\kappa e3} + (1-\beta^e_3)\ D_3^{-\kappa 3}\ ]^{-1/\kappa 3}$	1971837.8		1971837.7		0.000	
Qx1	$Qx_1=A^m_1[\alpha^m_1F_1^{-\rho m1}+(1-\alpha^m_1)\ D_1^{-\rho m1}]^{-1/\rho m1}$	1012945.2		1012945.2		0.000	
Qx2	$Qx_2=A^m_2[\alpha^m_2F_2^{-\rho m2}+(1-\alpha^m_2)\ D_2^{-\rho m2}]^{-1/\rho m2}$	4019733.5		4019733.5		0.000	
Qx3	$Qx_3=A^m_3[\alpha^m_3F_3^{-\rho m3}+(1-\alpha^m_3)\ D_3^{-\rho m3}]^{-1/\rho m3}$	2091109.1		2091109.1		0.000	
CM1	CMi = γMi YDM /Pci	403464.3	418236.0	396507.2	418236	1.755	0.000
CM2	CMi = γMi YDM /Pci	565045.0	601088.4	554859.7	601088.4	1.836	0.000
CM3	CMi = γMi YDM /Pci	1431471.1	1491155.1	1420766	1491155.1	0.753	0.000
IT	IT = SM + SE + SG + Srest	2280520.7		2393852.7		-4.734	
Inv1	INVi = μi IT/Pci	289991.1	300608.3	299153.4	315547.2	-3.063	-4.734
Inv2	INVi = μi IT /Pci	1741150.4	1852215.9	1794733	1944263	-2.986	-4.734
Inv3	INVi = μi IT /Pci	122585.4	127696.5	127715.1	134042.5	-4.016	-4.734
Pm1	Pm1 = e Pwmj (1+tmj) (1+txj)	1.05		1.11		-5.329	
Pm2	Pm2 = e Pwmj (1+tmj) (1+txj)	1.08		1.14		-5.421	
Pm3	Pm3 = e Pwmj (1+tmj) (1+txj)	1.06		1.12		-5.398	
Pe1	Pe1 = (e Pwe1)/(1+te1)	1.00		1		0.000	
Pe2	Pe2 = (e Pwe2)/(1+te2)	1.00		1		0.000	
Pe3	Pe3 = (e Pwe3)/(1+te3)	1.00		1		0.000	
Pd1	Pd1 = (1+tx1)	1.03		1.03		0.000	

Pd2	Pd2 = (Pc2 Qx2 – Pm2 F2)/D2	1.06		1.06		0.000	
Pd3	Pd3 = (Pc3 Qx3 – Pm3 F3)/D3	1.04		1.04		0.000	
Pl1	Pl1 = Pd1/(1 + tx1)	1.00		1		0.000	
Pl2	Pl2 = Pd2/(1 + tx2)	1.00		1		0.000	
Pl3	Pl3 = Pd3/(1 + tx3)	1.00		1		0.000	
Pindex	Pindex = ∑(j=1)⟦Pvj δj	1.000		1		0.000	
Ls	Ls = ∑(j=1)⟦LDj ⟧	1363926.7		1363926.7		0.000	
Qxi	Qxi = DITi + CMi + INVi	1016307.1		1012945.2		0.332	
Qxi	Qxi = DITi + CMi + INVi	4006994.1		4019733.5		-0.317	
Qxi	Qxi = DITi + CMi + INVi	2100773.2		2091109.1		0.462	

✓ **تفسير النتائج :**

بإجراء تخفيض بـ 75 % لنسبة الرسوم الجمركية tmi ، و قد افترضنا أن هذه النسبة هي أقصى تخفيض لنسبة الرسوم الجمركية على الواردات من السلع و الخدمات من الاتحاد الأوروبي باعتبارها تمثل الثلثين من الواردات ، أما الثلث الباقي من واردات السلع و الخدمات فهو من باقي دول العالم ،و بإعادة حل معادلات النموذج ، و بمقارنتها مع نتائج وضعية الأساس كما هو مبين في الجدول السابق فإننا نلاحظ أيضا و بنفس الطريقة الأولى أن :

- هناك انخفاض في قيمة الرسوم على الواردات TIF_j و هي قيمة الرسوم الجمركية بنسبة 75% بسبب تخفيض نسبة الرسوم الجمركية بنفس النسبة.
- الانخفاض سيمس أيضا أسعار السوق Pm_j للمنتوجات المستوردة j و المباعة في السوق المحلي حيث انخفض سعر السوق للمنتوجات المستوردة الزراعية Pm1 بنسبة 5.32 % و سعر السوق للمنتوجات المستوردة الصناعية Pm2 بنسبة 5.4 % و سعر السوق للمنتوجات المستوردة من الخدمات التجارية Pm3 بنسبة 5.39 % الأمر الذي سيجعل من السلع المستوردة من الاتحاد الأوروبي أكثر تنافسية سواء بالنسبة للسلع و الخدمات المحلية أو السلع و الخدمات المستوردة من مناطق أخرى غير الاتحاد الأوروبي و هذا ما يؤدي بمرور الوقت إلى التحول التجاري من باقي العالم إلى الاتحاد الأوروبي.
- كما ستنخفض مداخيل مجموع الضرائب الغير مباشرة Tlj على منتوجات مختلف القطاعات فتكون نسبة الانخفاض للضرائب على المنتوجات الزراعية 1.72% و المنتوجات الصناعية 1.80 % أما الخدمات التجارية 0.74%.

- يلاحظ أيضا أن هناك انخفاض في الدخل الحكومي يعني إيرادات ميزانية الدولة YG بنسبة 2.70% (أي ما قيمته 113.3 مليار دج) ستؤثر على الادخار الحكومي SG و الذي ينخفض بـ 5.47% الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض متسلسل في الاستثمار الكلي IT بنسبة 4.73% و هذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض استثمارات مختلف القطاعات (ممثلة بمخزون السلع و الخدمات لكل قطاع) حيث انخفضت الاستثمارات في القطاع الزراعي INV1 بنسبة 3.06% و في القطاع الصناعي INV2 بنسبة 2.98% و في قطاع الخدمات التجارية INV3 بنسبة 4.01% .
- أما التغيرات الإيجابية فنلاحظها في تدفقات السلع و الخدمات الوسيطة بين مختلف القطاعات و لمختلف المنتوجات Dlij و Clj نتيجة انخفاض أسعار المنتوجات المستوردة و المباعة في السوق المحلية جراء انخفاض الرسوم الجمركية عليها، كما يلاحظ أيضا أن هناك ارتفاع في قيمة استهلاك العائلات من السلع و الخدمات CMi كما هو مبين في الجدول السابق ، حيث ارتفع استهلاك العائلات من المنتوجات الزراعية بـ 1.75% و من المتوجات الصناعية بـ 1.83% و من الخدمات التجارية بـ 0.75% و هذا أيضا راجع إلى انخفاض أسعار السلع و الخدمات المستوردة نتيجة انخفاض نسبة الرسوم الجمركية مما يدفع بالعائلات للإقبال على السلع و الخدمات المستوردة من الاتحاد الأوروبي.

الخلاصة :

بعد تجميع معطيات الاقتصاد الجزائري العددية حسب قطاعات النشاط و الوحدات الاقتصادية و عناصر الإنتاج و العلاقات مع العالم الخارجي من صادرات و واردات في ما يسمى مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لسنة 2005 باعتبارها سنة المقارنة ، تم إعداد نموذج التوازن العام الحسابي للاقتصاد الجزائري وفقا للمصفوفة المذكورة التي تعتبر قاعدة بيانات عددية .

و قد تم إدراج معادلات النموذج ثم تثبيت المتغيرات و بعد ذلك تعيير أو قولبة المعلمات ليتم حل البرنامج و الحصول على وضعية الأساس كمرحلة أولى.

و بعد التأكد من صحة حل النموذج تم القيام بعملية المحاكاة لمختلف السيناريوهات ، حيث تم تخفيض نسبة الرسوم الجمركية بنسب متتالية و تدريجية تمثلت في تخفيض بـ 10% ثم تخفيض بـ 50% ثم تخفيض بـ 75% فكانت كل النتائج تؤكد الخسارة في مداخيل ميزانية الدولة ، و انخفاض ادخارها مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الاستثمار ، كما انخفض ت قيمة أسعار السوق للمنتوجات المستوردة المباعة في السوق المحلي ، ما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع الوسيطة لمختلف القطاعات و ارتفاع استهلاك العائلات من السلع و الخدمات.

الخاتمـة العامـة :

لا يعتبر مسعى الشراكة الأورو متوسطية غاية لإنهاء تحرير اقتصاديات دول الضفة الجنوبية من أجل اندماجها في الاقتصاد العالمي و الذي يشهد تطورا مهما و متسارعا , بل هو وسيلة لهذا التحرير و الاندماج في المستقبل .

و نجاح هذا المسعى كإجراء لتنظيم فضاء اقتصادي أورو متوسطي لا يحتاج فقط إلى جهود دولية أو أوروبية و لكن يحتاج بصفة خاصة لجهود داخلية تقوم بها هذه الدول لإحداث تحولات عميقة و جذرية و تحديث اقتصادي مهم تمكنها من التنافس عالميا ، كما يعتبر الاندماج الجهوي خاصة بالنسبة لدول المغرب العربي مفتاح نجاح اتفاقيات الشراكة لهذه الدول[1].

و ستستفيد دول جنوب البحر الأبيض المتوسط من اندماجها الجهوي في إطار اتفاق الشراكة الأورو متوسطي مع الاتحاد الأوروبي رغم ما تواجهه من تكاليف التصحيح المرتفعة.

ففي ظل اقتصاد عالمي يزداد انفتاحا و اندماجا سيترتب عن هذا الاندماج لهذه الدول نتيجة التعجيل بانفتاحها نمو الإنتاجية و نمو التجارة و الناتج الداخلي الخام، و ستكون الآثار الإيجابية لإنجاز منطقة تبادل حرة أورو متوسطية غير مباشرة على المدى الطويل، فبمرور الوقت تتراكم المكاسب كلما أدى تحرير التجارة إلى إعادة تخصيص عوامل الانتاج لصالح القطاعات التي يملك فيها كل بلد ميزة نسبية و كلما صارت هذه الدول أكثر جاذبية للمستثمرين و كلما زادت جهود تعميق الإصلاح الاقتصادي و إعادة هيكلة القطاع الإنتاجي.

[1] International Monetary fund ; IMF Country Report N° 06/101 March 2006 ; Algeria : Selected Issues , Prepared by Tline Koranchelian and Gabriel Sensenbrenner (all MCD), Approved by the Middle east and central Asia department, january 19,2006.

لكن هذا لا يكون من السهل تحقيقه حيث سيتعين على هذه البلدان تبني إصلاحات في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية لاجتذاب المستثمرين و رفع نسبة النمو، كما يتعين من جهة أخرى على الاتحاد الأوروبي مساندة الإصلاح و تعزيز الجهود الرامية للاندماج، بالزيادة في الدعم المالي و المساعدات التقنية الضرورية لتأهيل اقتصاديات هذه الدول.

و لم يبقى التساؤل بالنسبة للجزائر في الاندماج من عدمه في الفضاء الأورو متوسطي و إنما التساؤل المطروح في ظل هذا التوجه العالمي الجديد هو كيفية تسيير هذا الاندماج؟و ذلك عن طريق تعظيم المكاسب و التقليل قدر الإمكان من التكاليف خاصة و أن لهذا الاندماج آثار إيجابية و أخرى سلبية أكيدة تتطلب من الجزائر رفع تحدي حقيقي يعني إما الاندماج أو التهميش .

وبالمشاركة في مشروع الشراكة الأورو متوسطية تحاول الجزائر تعزيز سياستها الإصلاحية التي التزمت بها في مسعى التحرير والتعديل الهيكلي وبالتالي فإن الاندماج في الإطار الأورو متوسطي يعتبر فرصة جديدة لتعميق اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.

و لقد تمت دراسة موضوع الشراكة الأورو متوسطية و قياس آثارها على المالية العامة في الجزائر ، عن طريق نموذج التوازن العام الحسابي الذي تم إعداده بصفة خاصة للاقتصاد الجزائري لمحاولة قياس الآثار الإيجابية و السلبية الناجمة عن التخفيض التدريجي لنسبة الرسوم الجمركية على الواردات من الاتحاد الأوروبي ، و بعد تجميع معطيات الاقتصاد الجزائري عدديا في شكل مصفوفة محاسبة اجتماعية لسنة 2005 باعتبارها سنة مقارنة لأنها السنة التي دخل فيها الاتفاق حيز التطبيق ، و بعد اعداد كل معادلات النموذج و تثبيت المتغيرات الخارجية ، و تعيير قيم المعلمات تمت عملية المحاكاة بتمثيل الصدمات حيث تم تخفيض نسبة الرسوم الجمركية بـ 10% ثم بـ 50 % ثم بـ 75 % بينت النتائج على أن هناك آثار سلبية تم قياسها منها انخفاض الرسوم الغير مباشرة و انخفاض الدخل الحكومي

أي إيرادات ميزانية الدولة ، ثم انخفاض الادخار الحكومي و انخفاض أسعار السوق للمنتوجات المستوردة المباعة في السوق المحلي بالإضافة إلى انخفاض الاستثمارات.

أما الآثار الإيجابية فتمثلت في زيادة استهلاك العائلات من السلع و الخدمات نتيجة انخفاض أسعار الواردات منها من الاتحاد الأوروبي ، و زيادة الطلب على استهلاك السلع الوسيطة لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

و النتائج المتحصل عليها تؤكد صحة الفرضيتين المطروحتين في المقدمة بحيث تم التأكيد على أن لاتفاق الشراكة هذا آثار سلبية و أخرى إيجابية يمكن قياسها.

غير أن حظوظ النجاح لهذا المسعى تتوقف على فعالية السياسات الوطنية الإصلاحية و على الحركية السوسيو سياسية المنتهجة و كذا على الحلول المقترحة في إطار هذا المسعى للاضطرابات و الصدمات الاقتصادية و الاجتماعية التي يمكن أن تنجم عن تحرير الاقتصاد الوطني في هذا الإطار و التي تم قياسها عن طريق نموذج التوازن العام الحسابي باعتباره فقط أداة للمساعدة على اتخاذ القرارات العمومية لمواجهة مختلف الصدمات.

فهل سينجح مسعى الشراكة في دعم النمو و الاستقرار ب الجزائر؟ أم سيكون مصيره كباقي الاتفاقيات و السياسات المنتهجة خلال الحقب السابقة؟

المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتـــــب

1. أحمد حسن الرفاعي و خالد واصف الوزني "مبادئ الاقتصاد الكلي – بين النظرية والتطبيق " دار وائل للنشر عمان –الطبعة الأولى 1996.
2. أسامة المجذوب " العولمة والإقليمية – مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية " الدار المصرية اللبنانية – القاهرة 2000.
3. إسماعيل العربي -التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر 1974 .
4. إسماعيل العربي " فصول في العلاقات العربية " المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1990 .
5. إسماعيل شعبان "مقدمة في اقتصاد التنمية -نظريات التنمية و النمو إستراتيجيات التنمية "دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع الجزائر الطبعة الثانية 1997 .
6. اسماعيل معراف – التكتلات الاقتصادية الاقليمية – ديوان المطبوعات الجامعية 2012.
7. إكرام مياسي – الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر – دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر 2011.
8. جاك فونتنال ، ترجمة محمود ابراهيم – العولمة الاقتصادية و الأمن الدولي مدخل إلى الجيو اقتصاد – ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر 2006.
9. جوزيف إي. ستيجليتز ، ترجمة فايزة حكيم و أحمد ميب – كيف نجعل العولمة مثمرة – الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م الطبعة الأولى 2009 القاهرة مصر.
10. حسين الصغير – دروس في المالية و المحاسبة العمومية ، للطلبة الجامعيين –الطبعة الثانية ، دار المحمدية العامة الجزائر 2001.
11. سهيل حسين الفتلاوي – العولمة و آثارها في الوطن العربي – دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية 2011 ، عمان الأردن.
12. شيماء عبد الستار جبر الليلية – العولمة و المنظمات الدولية المالية دراسة قانونية – دار أيلة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2010 ، عمان الأردن.

13. ضياء مجيد الموسوي " الخوصصة و التصحيحات الهيكلية – آراء و اتجاهات " ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر .
14. عبد الرحمان تومي – الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق- دار الخلدونية للنشر و التوزيع الجزائر 2011.
15. عبد الله عبد السلام أحمد ، أمال محمد كمال – المحاسبة الحكومية و القومية (النظرية و التطبيق) بدون دار النشر و لا طبعة مصر 1999.
16. عبد المطلب عبد الحميد – اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز) ، الدار الجامعية ، الاسكندرية 2006.
17. عثمان حسن عثمان "المنهجية في كتابة البحوث و الرسائل الجامعية " منشورات الشهاب الجزائر 1998 .
18. غضبان مبروك " التنظيم الدولي و المنظمات الدولية " ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر .
19. غضبان مبروك " المجتمع الدولي ؛ الأصول و التطور و الأشخاص " القسم الأول **ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر**
20. فتح الله ولعلو " الاقتصاد العربي في المجموعة الأوربية "طبع وتوزيع دار النشر المغربية الدار البيضاء 1982
21. كتاب الجماعي تحت إشراف الأستاذ عبد العزيز جراد " عشرية من العلاقات الدولية 1990-2000 . منشورات مركز التوثيق و البحوث الإدارية الجزائر 2001 .
22. محمد مسعي – المحاسبة العمومية –الطبعة الثانية ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع عين مليلة الجزائر 2003.
23. مدني بن شهرة – سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية – بدون دار نشر سنة 2008.
24. موريس أنجرس ، ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون – منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ، تدريبات عملية – دار القصبة للنشر الجزائر 2004.
25. ناظم عبد الواحد الجاسور "الأمة العربية ومشاريع التفتيت أمن الخليج العربي ؛ الثقافة العربية و العولمة " منشورات الأهلية المملكة الأردنية الهاشمية –عمان –1998 .
26. هجير عدنان زكي أمين – الاقتصاد الدولي النظرية و التطبيقات – دار اثراء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2010 ، عمان الأردن

المقالات ، و الوثائق باللغـة العربية

1. أرزقي اغمات " أزمة ديون العالم الثالث " المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية العدد 15 الفصل الثالث 1989 ديوان المطبوعات الجامعية .
2. بلقاسم العباس " النمذجة الاقتصادية الكلية " جسر التنمية ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ، العدد 40 أبريل/نيسان 2005 السنة الرابعة ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
3. روبرت أ.فيلدمان و س .ماكسويل واطسون " أوروبا الوسطى من المرحلة الانتقالية إلى عضوية الاتحاد الأوروبي " التمويل و التنمية سبتمبر 2000 المجلد 37 العدد 3.
4. روجر نورد " أوروبا الوسطى و الشرقية و البناء المالي الجديد " التمويل و التنمية سبتمبر 2000 المجلد 37 العدد 3.
5. صالح م نصولي؛عامر بساط وأسامة كنعان " إستراتيجية الاتحاد الأوربي الجديدة لمنطقة البحر المتوسط "التمويل و التنمية – المجلد 33 العدد 3 سبتمبر 1996
6. عبد العزيز شرابي " النتائج الأولية لبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغاربية " حوليات المجلد II وحدة البحث إفريقيا و العالم العربي جامعة قسنطينة - طبعة 1998 .
7. عبد اللالي جبيلي و كلاوس إندرس "اتفاقية الانتساب بين تونس و الاتحاد الأوربي " التمويل و التنمية – المجلد 33 العدد 3 سبتمبر 1996.
8. قانون 90 – 21 مؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية.
9. قانون رقم 84 – 17 مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 يتعلق بقوانين المالية.
10. مصطفى بابكر " أساسيات نمذجة التوازن العام الحاسوبية " جسر التنمية ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ، العدد 35 ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

المـراجــع باللغــة الفرنسيــة

الكتـــب :

1. Abdelkader sid Ahmed "un projet pour l'Algérie :éléments pour un réel partenariat euro-méditerranéen puplisud paris 1995
2. Abdelmadjid Bouzidi «Les Années 90 de l"économie Algérienne , les limites des politiques conjoncturelles » Enag/Editions Alger 1999.
3. Ahmed Benbitour « L"Algérie au troisieme millénaire , Défis et Potentialités » Editions Marinoor 1er Edition Algérie 1998.
4. Azzedine Belkacem-Nacer « Introduction à la modélisation macroéconomique » 2004 Casbah Edition , Alger
5. Bernard décalué , André Marteus et luc Savard – La politique économique du développement et les modeles d'équilibre général calculable – les presse de l'université de Montréal , Canada 2001.
6. Brahim Guendouzi «Relations economiques internationales»Editions El- Maarifa Alger 1998.
7. CHEDLY Ayari «Enjeux Méditerranéens pour une cooperation Euro – Arab » Edition Alif .
8. Daniel Labaronne «Macroéconomie , les fonctions économiques » Mémo Seuil Paris 1999.
9. Frédiric Teulon « Le commerce international » Mémo seuil Paris 1996.
10. Gilles Jacoud « Inflation et désinflation faits,théories,politiques » Mémo seuil Paris 1997.
11. Hocine Benissaad « L"Ajustement structurel,l"experience du Maghreb » OPU Alger 1999
12. Jaques Adda « La mondialisation de l"économie » Tome 1 : Genese et Tome 2 : Problemes - Editions , Casbah Alger 1998.
13. Jean-Marc Siroen – La régionalisation de l'économie mondiale – Edition la découverte , Paris 2004.
14. Loïc Philip «Finance publiques» Editions Cujas Paris 5eme Edition 1995.
15. Malcolm Gillis et Autres , Traduction de la 4e édition Américainne par Bruno Baron-Renault 2e édition , édition de Boech université Bruxelles 1998.
16. Mohamed Ben El Hassan Alaoui « La coopération Européenne et les pays du Merghreb » Edition Nathan Paris 1994.
17. Mourad Benachenhou « Réformes economiques ,dette et démocratie » Maison d'édition Ech'rifa Algerie.
18. Mustapha Baba Ahmed «L"Algérie diagnostic d"un non–dévelopement» L'harmattan Paris.

19. Nachida M'.hamsadji – Bouzidi « 5 Essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne » Enag éditions /distribution Alger 1998.
20. Paul Balta «Méditerranée ;Défis et Enjeux » L'Harmattan Paris 2000.
21. Paul Krugman , Maurice Oobstfeld , Gunther Capelle – Blancard et Mathieu Crozet – Economie internationale – 8eme Edition distribution Nouveau horizons , Paris 2009.
22. Paul R.Krugman « la Mondialisation n'est pas coupable,vertus et limites du libre échange »Traduit de l'anglais par Anne saint-girons Editions Casbah Alger 1999
23. Rapport du groupe présidé par – Rémy Leveau « Le partenariat euro–Méditerranéen ; la dynamique de l'intégration régionale » Commissariat Général du plan –La documentation française – paris 2000 .
24. Sous la direction de –Gélbert Benhayoun ; Nathalie gaussier et Benard planque «Economie des Régions Méditerranéennes et development durable Experiences Méditerranéennes » L'Hamattan Paris 1999.

المقالات باللغة الفرنسية :

1. Abdelfettah Ghorbel « Les enjeux de la zone de libre échange tunisie-union européenne Panoramiques –Marier le Maghreb à l'Union européenne 3 trimestre 1999 n°41 Editions corlet .
2. Abdelkader Sid Ahmed « Perspectives pour un partenariat euro-maghrebin » Panoramiques –Marier le Maghreb à l'Union européenne 3 trimestre 1999 n°41 Editions corlet
3. Agnes Chevalier et Gerard Kébabdjian « L"Euro-Méditerranée entre mondialisation et régionalisation » Monde Arabe Maghreb-Machrek hors série décembre 1997.
4. Agnes Chevallier « Les echanges CEE-Maghreb en rétrospective repères statistiques » GEMDEV Cahier n° 22 –Vers une zone de libre échange Europe-Maghreb- Paris Octobre 1994.
5. Ali H.Bayar – Fiscal challenges of the euro-mediterranean agreements - Seconde conference du Femise Marseille, march 29th & 30th 2001 , institut de la méditerranée .
6. Annie L.Cot , Jérôme Lallement – 1859-1959 : de Walras à Debreu un siècle d'équilibre général – Rvue économique , vol. 57 n° 3 , mai 2006.
7. Azzam Mahjoub « Europe-Maghreb repères et perspectives sur la création d"une zone de libre échange » GEMDEV Cahier n° 22 –Vers une zone de libre échange Europe-Maghreb- Paris Octobre 1994.

8. Bernd Luck – Fiscal impact of trade liberalization : the case of Jordan and Syria – Seconde conference du Femise Marseille, march 29th & 30th 2001 , institut de la méditerranée .
9. Bertrand Bellon et Ridha Gouia « Investissement direct et avantages construits » Monde Arabe Maghreb-Machrek N° 153 Juil-Sept 1996
10. Charles Albert Michalet « Investissement étrangers les économies du sud de la méditerranée sont elles attractives ? » Monde Arabe Maghreb Machrek N° 153 Juil-Sept 1996
11. Dominique David «Les Européns entre leur ouest et leur sud» Confluence –La méditerranée a lépreuve du 11 septembre N°1 hiver 2001-2002 Editions marsa et l'harmattan
12. Dorothée Schmid « Les programmes MED une expérience européenne de coopération décentralisée en Méditerranée » Monde Arabe Maghreb-Machrek N° 153 Juil-Sept 1996
13. Fatiha Talahite « Le partenariat euro-méditerranéen vu du sud » Monde Arabe Maghreb-Machrek N° 153 Juil-Sept 1996
14. Fatiha Talhite « Migrations et développement en méditerranée vieux débat nouveaux enjeux » Monde Arabe Maghreb-Machrek N° 153 Juil-Sept 1996
15. Gérard Kébabdjian « Barcelone cinq ans après , réformes économiques sans projet réformateur » confluences méditerranée N° 35 automne 2000.
16. Gérard Kébabdjian « Les pays du Maghreb ont-ils intérets à une zone de libre échange avec l''union européenne » GEMDEV Cahier n° 22 – Vers une zone de libre échange Europe-Maghreb- Paris Octobre 1994.
17. Henri Regnault « Le libre échange euro-méditerranéen un atout pour le développement ? » Problemes économiques n°2686 1er Novembre 2000 .
18. Henri Regnault « Les échanges agricoles une éxception dans les relations euro-méditerranéennes Monde Arabe Maghreb-Machrek N° 153 Juil-Sept 1996
19. Hocine Amer Yahia – Algérie / UE : les enjeux de l'accord d'association ; l'Algérie a la veille de la mise en vigueur de l'accord d'association passe avec l'union europeenne – Profils revue n° 4 , quatrième trimestre 2004.
20. Jacques Ould Aoudia « Financement et croissance » Monde Arabe Maghreb-Machrek N° 153 Juil-Sept 1996
21. Jacques Ould Aoudia « L''Europe et sa proximité » GEMDEV Cahier n° 22 –Vers une zone de libre échange Europe-Maghreb- Paris Octobre 1994.
22. Jacques Ould Aoudia « Les enjeux économiques de la nouvelle politique méditerranéenne de l''Europe » Monde Arabe Maghreb-Machrek N° 153 Juil-Sept 1996

23. Katheline Schubert – les Modèles d'équilibre général calculable; une revue de la littérature-Revue d'aconomie politique n° 103 (6) novembre –décembre 1993.
24. Marion Le Dantec « Les politiques méditerraéennes de la communauté européenne » GEMDEV Cahier n° 22 –Vers une zone de libre échange Europe-Maghreb- Paris Octobre 1994.
25. Michel Aglieta Camille Baulant « Quel régime de change le cas de la Tunisie » Problemes économiques n°2686 1er Novembre 2000 .
26. Michel Chatelus « L"énergie en Méditerranée éspace régional ou marché mondial ? » Monde Arabe Maghreb-Machrek N° 153 Juil-Sept 1996
27. Mohamed Ben El Hassan Alaoui « Le Maroc et l"union européenne l"aube du XXIe siècle » Panoramiques –Marier le Maghreb à l'Union européenne 3 trimestre 1999 n°41 Editions corlet.
28. Mohamed Tahar Hamamda « Le partenariat euro-Maghrebin signification,contenu et stratégies des acteurs » Annales volume II de l'unité de recherche afrique-monde arabe,université Mentouri costantine URAMA Edition 1998.
29. Moufed Shehab « Vers une vision arabe commune du partenariat euro-méditerranéen » RIVE Revue de politique et de culture méditerranéennes revue de l'universite de la méditerrée n°1 décembre 1996.
30. Nabil Annabi , John Cockburn , Bernard Decaluwé – Formes Fonctionnelles et Paramétrisation dans les MCEG – Centre de recherche en économie et finance appliquées , Université Laval Québec , Canada , juillet 2003.
31. Nathalie Galesne « Les grandes étapes de la construction euro-méditerraéenne » RIVE Revue de politique et de culture méditerranéennes revue de l'universite de la méditerrée n°1 décembre 1996.
32. Nicolas Hérault – un modèle d'équilibre général calculable (MEGC) pour évaluer les éffets de l'ouverture au commerce international : le cas de l'Afrique du Sud – document de travail n° 102 , 2004 centre d'économie du développement , IFReDE – GRES – Université Bordeaux IV France.
33. Pierre Pelletier « ntégration économique et accord de libre échange » Problemes économiques n°2686 1er Novembre 2000 .
34. Robert Bistolfi « l"Europe et la méditerranée une entreprise virtuelle » confluences méditerranée N° 35 automne 2000
35. Shantayanan devarajan, Delfin S.Go, Sethaput Suthiwart-Narueput and John Voss – Direct and indirect fiscal effects of the euro mediterranean free trade agreements – Public economics division, policy research department , the World Bank , May 1997.
36. Smaïl Goumeziane « Algerie-Europe , au dela de la sécurité et du commerce » confluences méditerranée N° 35 automne 2000

الوثائق و التقارير :

1. Accord Euro- Méditerranéen établissant une association entre la Republique Algérienne democratique et Populaire d'une part et la communauté européenne et ses états membres, d'autre part.
2. Algérie guide des indicateurs économiques et sociaux 1994-1997.
3. Annuaire statistique de l'Algérie , Résultats 2004/2006 Volume N° 24 ONS , Edition 2008.
4. Collections statistiques n°82 ONS – Commerce exterieur ,évolution des échanges de marchandises 1992-1998.
5. Commission des communautés européenes - L'europe partenaire mondial,les relations éxterieures de la communauté européenne - Au service de l'union européenne ,guide du citoyen sur le fonctionnement des institutions de l'union européenne , 2eme Edition - L'union européenne et le commerce mondial -Le partenariat euro-méditerranéen - L'union européen-Maghreb 25 ans de coopération 1976-2001- Partenariat euro-méditerranéen , le programme MEDA - Le processus de Barcelone , cinq ans après 1995-2000 .
6. Déclaration de Barcelone adoptée lors de la conférence Euro-Méditerranéenne 27/28 Novembre 1995
7. Deuxieme Rapport Femise sur le partenariat euro-méditerranéen en l'an 2000 juillet 2000 .
8. Euro-mediterranean statistics – European Commission – Luxembourg ; Office for official publications of the European communities , 2006 , theme : general and regional statistics.
9. International Monetary fund ; IMF Country Report N° 06/101 March 2006 ; Algeria : Selected Issues , Prepared by Tline Koranchelian and Gabriel Sensenbrenner (all MCD), Approved by the Middle east and central Asia department, january 19,2006.
10. Rapport Femise 2002 sur le partenariat euro-méditerranéen , juillet 2002.
11. Rétrospective statistique 1970-1996 ONS Edition 1999.

فهرس الأشكـــال

شكل رقم 01 : الناتج الداخلي الخام للفرد بـ (الأورو) لسنة 1999 للدول المتوسطية الثالثة 062

شكل رقم 02 : توزيع اعتمادات برنامج ميدا حسب طبيعة الارتباط للفترة 1995-1998 073

شكل رقم 03 : حصص الشركاء التجاريين في حوض المتوسط (بالنسب المئوية) 097

شكل رقم 04 : الارتباطات و الدفع في إطار برنامج ميدا 1995-1999 128

فهرس الجداول

الجدول رقم 01 : مصفوفة المبادلات لجميع المنتجات سنة 1990 (بالحرف الثخين)
و 2001 035

الجدول رقم 02 : الحجم المقارن للتكتلات الإقليمية : الاتحاد الأوروبي , النافتا
الماركسور سنة 2002 042

الجدول رقم 03 : تغير الناتج المحلي الجزائري (1960–1976) بـ % 051

الجدول رقم 04 : حصيلة تنفيذ بروتوكولات التعاون المالي (1976–1996) بين الجزائر و
المجموعة الأوروبية 059

الجدول رقم 05 : المساهمات العمومية للدول المغاربية (1979 – 1987) بالمليون
دولار 063

الجدول رقم 06 : المشاريع الممولة في إطار برنامج ميدا 1 على المستوى الثنائي للفترة (1996–
1999) بالمليون أورو 077

الجدول رقم 07 : التوزيع القطاعي للصادرات الجزائرية إلى المجموعة الأوروبية
(بالنسبة المتوسطة) 087

الجدول رقم 08 : تطور مضمون الصادرات و الواردات الجزائرية (1976–1987)
بالمليون دينار 088

الجدول رقم 09 : التدفقات التجارية للشركاء المتوسطيين (بالمليون دولار) 100

الجدول رقم 10 : نسب الاستثمار خاصة ببعض الدول النامية 120

الجدول رقم 11 : إيرادات دول جنوب المتوسط من التعريفات الناتجة عن المبادلات مع
الاتحاد الأوروبي (متوسط 1994 – 1996) 123

الجدول رقم 12 : إيرادات الميزانية للفترة (2003–2006) 148

الجدول رقم 13 : الإيرادات الجبائية حسب التصنيف الاقتصادي
للفترة (2003–2006) 149

الجدول رقم 14 : نفقات الميزانية للفترة (2003–2006) 151

الجدول رقم 15 :الاستثمارات الممولة (اعتمادات مستهلكة) من الميزانية حسب التصنيف
الإداري و القطاعي للفترة (2002–2003) 152

الجدول رقم 16 : الميزانية العامة للدولة حسب التصنيف الإداري
للفترة (2003–2006) 154

الجدول رقم 17 : ملخص عمليات الإدارة المركزية للفترة (2002–2004) 155

الجدول رقم 18 : هيكل الصادرات حسب المناطق الاقتصادية (القيمة–مليار دينار)
2006–2002 156

الجدول رقم 19 : هيكل الصادرات حسب المناطق الاقتصادية بالنسبة المئوية % 157

الجدول رقم 20 : هيكل الواردات حسب المناطق الاقتصادية بالقيمة مليار دينار 158

الجدول رقم 21 : هيكل الواردات حسب المناطق الاقتصادية بالنسبة المئوية% 159

الجدول رقم 22 : الموردون العشرة الأوائل للجزائر سنة 2005 161

الجدول رقم 23 : الزبائن العشرة الأوائل للجزائر سنة 2005 161

الجدول رقم 24 : تطور الصادرات بمجموعات الاستعمال بالقيمة (بالمليون دينار) 163

الجدول رقم 25 : تطور الصادرات بمجموعات الاستعمال (ب%) 164

الجدول رقم 26 : تطور الواردات بمجموعات الاستعمال بالقيمة (بالمليون دينار) (2002- 2006) 164

الجدول رقم 27 : تطور الواردات بمجموعات الاستعمال (ب%) 165

الجدول رقم 28 : الهيكل العام لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية 176

الجدول رقم 29 : المصفوفة التطبيقية للمحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري سنة 2005 178

الجدول رقم 30 : تفصيل الضرائب الغير مباشرة حسب القطاعات 182

الجدول رقم 31 : عدد المتغيرات و المعادلات في النموذج 210

الجدول رقم 32 : القيم العددية للمتغيرات الخارجية 213

الجدول رقم 33 : الضرائب الداخلية و الرسوم الجمركية على المنتجات المسوقة محليا لسنة 2005
حسب مصفوفة المحاسبة الاجتماعية 216

الجدول رقم 34 : حساب نسبة الضريبة الداخلية t_{xi} و نسبة الرسوم
الجمركية t_{mi} 217

الجدول رقم 35 : المصفوفة الجزئية لتدفق المبادلات الوسيطة 218

الجدول رقم 36 : القيم العددية للمعلمات Paramètres 225

الجدول رقم 37 : حل نموذج المعادلات باستعمال قيم المتغيرات الخارجية و المعلمات و مقارنة النتائج بوضعية الأساس 228

الجدول رقم 38 : محاكاة صدمة تخفيض نسبة الرسوم الجمركية بـ 10 % 232

الجدول رقم 39 : محاكاة صدمة تخفيض نسبة الرسوم الجمركية بـ 50 % 238

الجدول رقم 40 : محاكاة صدمة تخفيض نسبة الرسوم الجمركية بـ 75 % 244

فهرس المحتويات

مقدمـــة عامـــة .....001.....

القســـم الأول : الجزائر و الشراكة الأورو متوسطية (الاندماج العالمي و الإقليمي ، مسار التعاون الأوروبي الجزائري ، السياسات المصاحبة للانفتاح و النتائج النظرية على الاقتصاد الوطني.

الفصـــل الأول : الانفتاح الاقتصادي بين العولمة و الإقليمية .....013.....

تمهيـــــد : .....013.....

المبحث الأول : نظريات التجارة الدولية .....014.....

المطلب الأول : نظرية المزايا النسبية .....014.....

الفرع الأول : نظرية المزايا المطلقة .....014.....

الفرع الثاني : نظرية المزايا النسبية .....014.....

الفرع الثالث: التطورات التي لحقت النظرية .....016.....

المطلب الثاني : نظرية نسبية العوامل (نظرية وفرة الموارد) .....018.....

الفرع الأول : أسس و نتائج النظرية .....018.....

الفرع الثاني : لغز ليونتياف .....020.....

الفرع الثالث: نظرية التجارة الدولية و البلدان النامية .....020.....

المطلب الثالث : السياسات التجارية .....021.....

الفرع الأول : مبررات القيود على التجارة الخارجية .....022.....

الفرع الثاني :الحواجز الجمركية .....023.....

الفرع الثالث: الحواجز الغير تعريفية .....023.....

المبحث الثاني : العولمة الاقتصادية .....025.....

المطلب الأول :تعريف العولمة و جذورها .....025.....

الفرع الأول : تعريف العولمة .....025.....

الفرع الثاني : جذور العولمة .....026.....

المطلب الثاني : مؤسسات العولمة .....028.....

الفرع الأول :صندوق النقد الدولي .....028.....

الفرع الثاني : البنك الدولي للإنشاء و التعمير .....028.....

الفرع الثالث:الشركات المتعددة الجنسيات .....029.....

الفرع الرابع:المنظمة العالمية للتجارة .....030.....

المطلب الثالث :بعض آثار العولمة على الدول النامية .....031.....

الفرع الأول : الآثار الإيجابية .....031.....

الفرع الثاني :الآثار السلبية .....032.....

المبحث الثالث : التكتلات الإقليمية .....034.....

المطلب الأول :التوجه نحو الإقليمية .....034.....

المطلب الثاني : أشكال الاتفاقيات التجارية الإقليمية .....036.....

المطلب الثالث :بعض التجارب الإقليمية .....037.....

الفرع الأول :الاتحاد الأوروبي .....037.....

الفرع الثاني :التكتل الاقتصادي لدول أمريكا الشمالية (نافتا) .....042...

الخلاصة : .....044.....

الفصـــل الثاني :مسار اتفاقيات التعاون الأوروبية الجزائرية .....045.....

تمهيـــــد : .....045.....

المبحث الأول :اتفاقيات التعاون الأوروبية الجزائرية الأولى .....046.....

المطلب الأول :أهم الاتفاقيات الأولى للمجموعة الأوروبية مع الدول المتوسطية 046.....

المطلب الثاني :اتفاقيات الشراكة مع المغرب و تونس .....047.....

المطلب الثالث :خصوصية الجزائر في هذه المرحلة .....048.....

المبحث الثاني :اتفاقيات التعاون في ظل السياسة الشاملة منذ منتصف السبعينيات 053.....

المطلب الأول :إطار التعاون في ظل السياسة الشاملة .....053.....

المطلب الثاني : المحتوى التجاري .....055.....

المطلب الثالث :الجانب المالي و التقني و العلمي .....058.....

المبحث الثالث :مسعى الشراكة الأورو متوسطية .....061.....

المطلب الأول :تطور السياسة الأوروبية تجاه منطقة المتوسط خلال التسعينيات 062.....

المطلب الثاني : مرحلة الشراكة في منتصف التسعينيات .....064.....

المطلب الثالث :آليات عمل برنامج المساعدة المالية الأوروبية .....070.....

الخلاصة : .....079.....

الفصـــل الثالث :التقييم النظري لنتائج اتفاقيات الانتساب الجزائرية .....080.....

تمهيـــــد : .....080.....

المبحث الأول : تقييم اتفاقيات التعاون الأولى .....081.....

المطلب الأول : تقييم اتفاقيات التعاون خلال الستينيات .....081.....

المطلب الثاني :ا تقييم اتفاقيات التعاون في ظل السياسة الشاملة .....082.....

الفرع الأول :الآثار الاقتصادية .....082.....

الفرع الثاني : الآثار المالية .....083.....

الفرع الثالث:الآثار التنظيمية .....085.....

المطلب الثالث : تقييم اتفاقيات التعاون بين الجزائر و المجموعة الأوروبية ..087.....

المبحث الثاني :مزايا الشراكة الأورو متوسطية .....90.....

المطلب الأول :شروط النجاح .....090.....

الفرع الأول : استقرار الاقتصاد الكلي .....090.....

الفرع الثاني : إطار عمل تنظيمي ملائم .....095.....

المطلب الثاني :المزايا الاقتصادية و التجارية .....098.....

الفرع الأول :مزايا التحرير .....099.....

الفرع الثاني : تخصيص عوامل الإنتاج .....101.....

الفرع الثالث: مزايا الإصلاح الاقتصادي .....102.....

المطلب الثالث :المزايا المالية .....105.....

الفرع الأول :مزايا المساعدة المالية .....105.....

الفرع الثاني : مزايا الإصلاح المالي .....106.....

الفرع الثالث: مزايا الإصلاح الضريبي .....107.....

الفرع الرابع: مزايا العملة الموحدة الأورو .....108.....

المبحث الثالث :تكاليف الشراكة الأورو متوسطية .....110.....

المطلب الأول :تكاليف بعض السياسات .....110.....

الفرع الأول : تكاليف انفتاح أوروبا على دول أوروبا الشرقية .....110.....

الفرع الثاني : تكاليف السياسة الزراعية الموحدة .....111.....

الفرع الثالث: تكاليف سياسة الحد من الهجرة .....113.....

المطلب الثاني : التكاليف الاقتصادية و الاجتماعية .....115.....

الفرع الأول :تكاليف المبادلات التجارية .....115.....

الفرع الثاني : تكاليف ضعف التدفقات الاستثمارية .....116.....

الفرع الثالث: التكاليف الاجتماعية .....119.....

المطلب الثالث :التكاليف المالية .....122.....

الفرع الأول :تكاليف إلغاء الحواجز الجمركية .....122.....

الفرع الثاني : تكاليف ضعف الهياكل المالية .....124.....

الفرع الثالث: تكاليف ضعف المساعدات المالية .....127.....

الخلاصة : .....129.....

القســـم الثاني : تقييم آثار اتفاقية الانتساب الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي عن طريق النموذج الحسابي للتوازن العام.
(Model d’équilibre général calculable « MEGC »)

الفصـــل الرابع :انفتاح الاقتصاد الجزائري و السياسات المصاحبة له .....133.....

تمهيـــــد : .....133.....

المبحث الأول : الصعوبات التي واجهت الاقتصاد الجزائري .....134.....

المطلب الأول : تطور الوضعية الاقتصادية .....134.....

الفرع الأول : مرحلة الاقتصاد المخطط .....134.....

الفرع الثاني : الوضعية الاقتصادية منذ مطلع الثمانينات إلى بداية التسعينات 135.....

المطلب الثاني :مسعى الإصلاح الاقتصادي .....139.....

المطلب الثالث : اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي .....143.....

المبحث الثاني :الإطار العام للمالية العامة في الجزائر .....146.....

المطلب الأول :الإيرادات العامة .....146.....

المطلب الثاني :النفقات العامة .....150.....

المطلب الثالث :الميزانية العامة .....153.....

المبحث الثالث :العلاقات التجارية الجزائرية الأوروبية .....156.....

المطلب الأول :أهمية الاتحاد الأوروبي في المبادلات الجزائرية .....156.....

المطلب الثاني : طبيعة المبادلات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي .....162.....

المطلب الثالث :عقد اتفاقية انتساب الأورو جزائرية .....165.....

الخلاصة : .....168.....

الفصـــل الخامس :لمحة عن النماذج الحسابية للتوازن العام .....169.....

تمهيـــــد : .....169.....

المبحث الأول : لمحة نظرية عن النماذج الحسابية للتوازن العام .....170.....

المطلب الأول : تعريف النماذج الحسابية للتوازن العام .....170.....

المطلب الثاني :المسار التاريخي للنماذج الحسابية للتوازن العام .....171.....

المطلب الثالث : أهمية النماذج الحسابية للتوازن العام .....174.....

المبحث الثاني :مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري .....175.....

المطلب الأول :الهيكل العام لمصفوفة المحاسبة الاجتماعية .....175.....

المطلب الثاني :مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري سنة 2005 .....177.....

المطلب الثالث :التوازن الاقتصادي الكلي المحاسبي للمصفوفة في سنة الأساس .....189.....

المبحث الثالث :إعداد النماذج الحسابية للتوازن العام .....192.....

المطلب الأول :مراحل بناء النماذج الحسابية للتوازن العام .....192.....

المطلب الثاني :المتغيرات و المتعاملون في النموذج .....193.....

المطلب الثالث :تقنيات إعداد النماذج الحسابية للتوازن العام .....195.....

الخلاصة : .....198.....

الفصـــل السادس : النموذج الحسابي للتوازن العام للاقتصاد الجزائري .....199.....

تمهيـــــد : .....199.....

المبحث الأول : معادلات النموذج الحسابي للتوازن العام للاقتصاد الجزائري .....200.....

المطلب الأول : معادلات الانتاج .....200.....

المطلب الثاني :معادلات الدخل و الادخار للعائلات و المؤسسات و الحكومة و العالم الخارجي 202

المطلب الثالث : دوال الطلب النهائي الداخلي و الأسعار و التوازن .....206.....

المبحث الثاني :تحديد المتغيرات الخارجية و المعلمات و ضبط برنامج الحل .....209.....

المطلب الأول :تقييم المعادلات و المتغيرات في النموذج .....209.....

الفرع الأول :عدد المعادلات و المتغيرات و فرضيات النموذج .....209.....

الفرع الثاني : القيم العددية للمتغيرات الخارجية .....212.....

المطلب الثاني :تعيير Calibrage قيم المعلمات و المعاملات في النموذج 214.....

المطلب الثالث :حل النموذج باستعمال المعادلات و المتغيرات في وضعية الأساس 227.....

المبحث الثالث :تمثيل الصدمات أو "المحاكاة" « Simulation » .....231.....

المطلب الأول :تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 10 % .....232.....

المطلب الثاني : تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 50 % .....238.....

المطلب الثالث : تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 75 % .....244.....

الخلاصة : .....250.....

الخاتمة العامة : 251

الملحقات